وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر *بسكرة*
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية-قطب شتمة-
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

عنوان المذكرة:

التجربة الوحدوية للإمارات العربية المتحدة

1971-2010م

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:
مريم قسمية

إشراف الأستاذ:
حاجي فاتح

السنة الجامعية: 2015-2016م/1436-1437هـ

الإهـــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء

والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى

أغلى من روحي

أمـــي الغالية

إلى من ضحى وعمل بكد من أجلي وعلمني معنى الكفاح

وأوصلني إلى ما أنا عليه

أبـــي الكـريم

أدامكما الله لي

إلى سندي في الحياة أخواتي: فايزة، نجيبة، صديقة، سارة، نصيرة

إلى بسمة حياتي: أيوب و ميرال

إلى جميع صديقاتي وزميلاتي

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر قسم تاريخ معاصر

دفعة2016.

إلى كل من يذكرهم قلبي و نسيهم قلمي

شـكر و عـرفـان

لابد لنا ونحن نخطو خطوتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد إلى جميع

أساتذة جامعة محمد خيضر بسكرة

وأخص بالتقدير والشكر الأستاذ :

حـاجـــي فـــاتـــح

الذي لم يبخل علي يوما بنصائحه و توجيهاته رغم كثرة التزاماته و مسؤولياته إلى أن إستوى هذا العمل على ما هو عليه .

وكذلك أشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

مـــقـــدمـــــة

مـقـدمـــــــة

الوحدة طرح سياسي ومشروع حضاري يقوم على أساس دمج بعض الأقطار في إطار سياسي، اقتصادي واجتماعي واحد بإزالة الحدود بينها بهدف القضاء على التجزئة ولإنهاء حالة الضعف وحماية للهوية الوطنية ومواجهة الأخطار الخارجية.

شهد الوطن العربي العديد من التجارب الوحدوية إلا أن الفشل والانفصال كان مصير اغلب هذه المحاولات؛ غير أن هناك بعض التجارب الوحدوية في الوطن العربي التي لا تزال قائمة منذ الإعلان عنها على غرار التجربة الوحدوية للإمارات العربية المتحدة.

الإمارات العربية المتحدة أو كما عرفت سابقا بإمارات الساحل العُماني، ظهرت سنة 1971م على اثر اتفاق قبلي جمع مجموعة من المشيخات الواقعة على الساحل الجنوبي للخليج العربي في إطار اتحاد فيدرالي.

يعود أصل معظم أبناء الإمارات إلى مجموعتين قبليتين تنطوي تحتهما مجموعات عشائرية صغيرة، حيث كانت هاتين القبيلتين تمثلان قوة محلية، اقتساما السلطة بينهما مع بداية القرن التاسع عشر، وكأي نظام قبلي شهدت المنطقة العديد من الصراعات التي عصفت باستقرارها لتصبح محل أطماع القوى الأجنبية من جديد، مستغلة الضعف والانقسام للتوغل فيها لتحقيق مطامعها التوسعية والحصول على مكاسب اقتصادية لما تتميز به هذه المنطقة من موقع جغرافي إستراتيجي أمني، ولما تحتويه من ثروات اقتصادية.

وللموضوع **أهمية** كبيرة تتجلى في شعار الوحدة الذي نادت به شعوب المنطقة العربية في الفترة المعاصرة من أجل التخلص من الضعف الذي عانت منه، والقضاء على الانقسامات التي سببتها القوى الاستعمارية أملا في مواجهة التحديات الخارجية التي تهدد العالم العربي، كما تكمن أهمية الموضوع أيضا في طبيعته التي تجمع بين الدراسة التاريخية بمختلف مراحلها وتطوراتها في مجالات عديدة سياسية، اقتصادية واجتماعية وتتبع لآثارها ونتائجها التي لا تزال حتى الوقت الراهن.

من هنا كان البحث في الأحداث والظروف التي عاشتها منطقة الساحل العُماني قبل وحدتها ومراحل بناء كيانها الاتحادي والتطورات التي شهدتها في جميع المجالات، ومن هنا أخذت الدراسة العنوان التالي: التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية من سنة تأسيسها في 1971م إلى غاية 2010م، ولضرورة الدراسة المتكاملة للبحث كان لا بد من تناول الخلفيات التاريخية للمنطقة وأوضاعها قبل إعلان عن تأسيس الاتحاد وأهم المراحل التي مر بها.

وعلى ضوء ما تقدم جاءت **الإشكالية** كالآتي:

استطاعت الإمارات العربية المتحدة إنهاء حالة التفكك والتجزئة، التي ميزها لسنوات طويلة، وذلك من خلال تأسيس كيان واحد يجمعها مُشكّلة بذلك دولة اتحادية تحت مُسمى دولة الإمارات العربية المتحدة، وأنشئت مؤسساتها وهياكلها الخاصة وفق معايير تم الاتفاق عليها بين الأعضاء والتي حددت بواسطتها سياساتها واستراتيجياتها بغية تحقيق أهداف الاتحاد من أمن واستقرار وتقدم وازدهار للدولة ولشعبها من خلال الحفاظ على هذا الإتحاد واستمراره.

ماهي العوامل التي ساعدت على تحقيق الوحدة بين الإمارات العربية، وما العوامل التي مكنتها من الحفاظ على هذا الاتحاد واستمراره؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها :

- ماهي أوضاع منطقة ساحل عُمان قبل الاتحاد؟
- ماهي ظروف ومراحل تأسيس الاتحاد؟
- مما يتكون الهيكل التنظيمي لدولة الإمارات العربية المتحدة ؟
- ما هي سياسات الدولة داخليا وخارجيا للحفاظ على الوحدة واستمرارها؟

أما بالنسبة **لدوافع اختيار الموضوع**، أولا لأسباب ذاتية والميول الشخصي لدراسة موضوع يمس أحد أقطار الوطن العربي فكانت دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر المواضيع التي لفتت انتباهي، خاصة لما تتميز به الدولة في عصرنا الحالي من تطور وتقدم، السبب الذي دفعني إلى دراسة ظروف ومراحل تطور هذه الدولة التي تغير واقعها سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا في فترة تعتبر قصيرة، كذلك قلة الدراسات التي اهتمت بتاريخ منطقة الخليج العربي بصفة عامة و بمنطقة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة في جامعتنا، حيث نجد أن أغلب الدراسات التي تمس أقطار الوطن العربي محصورة في بعض الأجزاء منه.

وانطلاقا من ذلك فقد حددت **أهداف الدراسة** من خلال تسليط الضوء على واحدة من بين أهم التجارب الوحدوية في الوطن العربي، التعرف على تاريخ الإمارات العربية المتحدة وواقعها السياسي،الاقتصادي والاجتماعي قبل الاتحاد وبعده، التعرف على سياسة الدولة الاتحادية داخليا وخارجيا في ظل الاتحاد.

مـقـدمـــــــة

ولمعالجة هذا الموضوع جاءت **خطة البحث** مقسمة على ثلاث فصول وفق التسلسل الزمني للأحداث، فتناول الفصل الأول **أوضاع منطقة ساحل عُمان قبل الإتحاد،** الذي تضمن تعريف بمنطقة الساحل العُماني وأهمية موقعها الجغرافي، ثم ظروف الاحتلال البريطاني للمنطقة وإجراءاتها للسيطرة عليها، كما تناول هذا الفصل دراسة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كذكر لأهم الموارد والنشاطات الاقتصادية المعتمد عليها في المنطقة، أما الناحية الاجتماعية فعالجت التركيبة السكانية للمنطقة، نشاطاتها وعلاقاتها فيما بينها، وأيضا الحياة العلمية من المدارس تعليمية، أنواعها ومميزاتها وتطورات التي شهدتها عبر مراحل مختلفة.

أما الفصل الثاني **قيام اتحاد الإمارات العربية،** وتم التطرق أولا إلى دوافع والظروف التي أدت بالاحتلال البريطاني الانسحاب من المنطقة، لتأتي بعدها دراسة لأهم المراحل والخطوات التي مر بها هذا الإتحاد من سنة 1968-1971م، مع ذكر لأهم الأسباب التي أدت إلى فشل تكوين الاتحاد التُساعي رغم المساعي الدولية لإنجاحه، وصولا إلى قيام الاتحاد السباعي الذي يضم الكيانات المكوِّنة لدولة الإمارات العربية المتحدة كما عليها الآن.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان **سياسات دولة الإمارات العربية المتحدة،** الذي تناول الهيكل التنظيمي للدولة من خلال التعرف على مؤسسات الدولة الاتحادية وسلطاتها الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية واختصاصات كل منها، بالإضافة إلى التطرق لأهم السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة في المجالات السياسية،الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الداخلي والخارجي من سنة 1971م إلى غاية 2010م.

ولدراسة الموضوع تم استخدام **مناهج** البحث العليمة المعروفة في مجال الدراسات التاريخية ووفق ما يتناسب مع موضوع البحث:

المنهج التاريخي الوصفي: من خلال وصف وسرد للأحداث التاريخية في منطقة الإمارات العربية المتحدة حسب تسلسلها الزمني.

المنهج التحليلي: وهذا من خلال تحليل الوقائع التاريخية ومناقشتها و ربطها بالظروف المحيطة بها غرض الوصول إلى الاستنتاجات المتعلقة بموضوع الدراسة.

وفي إطار إعداد أي بحث علمي عادة ما تظهر العديد من **الصعوبات** والعراقيل سواء كانت متوقعة أو تظهر أثناء مراحل انجاز البحث ومن بين هذه الصعوبات:

- قلة المصادر والمراجع المتاحة التي تحدثت عن تاريخ المنطقة سواء باللغة العربية أو الأجنبية، وإن وجدت عادة ما يكون فيها تكرار للمادة العلمية أو تكون لمؤلِف واحد الأمر الذي خلق صعوبة في الحصول على وجهات نظر أو تقديم التفسيرات المختلفة للأحداث التي شملتها فترة الدراسة.
- عدم الحصول على دراسات سابقة حول تجربة الوحدة للإمارات العربية المتحدة للاستفادة منها.

ولدراسة هذا الموضوع ومعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم الاعتماد على العديد من **المصادر والمراجع** نذكر منها:

ج.ج.لوريمير في مصدرين هما " دليل الخليج القسم التاريخي" و "دليل الخليج القسم الجغرافي".أما عن أبرز المراجع فمن بينها: محمد حسن العيدروس في كتابين: التطورات السياسية للإمارات العربية المتحدة 1932-1971م، وآخر بعنوان الإمارات بين الماضي والحاضر، أيضا كتاب خالد بن محمد مبارك القاسمي: "التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة"،كتاب أحمد زكريا الشلق: " قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968-1971م"، كتاب سامي الجلولي: "الإمارات قبل الكارثة أسرار و خفايا"، كتاب خليفة يوسف خليفة "الإمارات على مفترق الطرق"، هذا بالإضافة إلى العديد من المقالات، الرسائل الأكاديمية والتقارير الصادرة عن مراكز الدراسات و الأبحاث والهيئات الرسمية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصــل الأول:

أوضـاع سـاحـل عُـمـان قبـل الاتحــاد

المبحث الأول:موقع المنطقة وأهميتها.

1- الـموقع الـجغـرافـي.

2- أهـميتــها.

المبحث الثـانـي: الأوضاع العامة لمنطقة ساحل عُمان.

1- الأوضــاع الـسـياسيــة.

2- الأوضــاع الاقتصــاديــة.

3- الأوضــاع الاجـتمــاعيــة.

المبحث الأول:موقع المنطقة وأهميتها

1- الإطار الجغرافي:

تنتمي دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إقليم عُرف تاريخيا باسم إقليم عُمان[1]، وكان الإقليم في شبه عزلة عن بقية أجزاء شبه الجزيرة العربية إذ يحيط به الخليج العربي من الشمال وخليج عُمان من الشرق وبحر العرب و المحيط الهندي من الجنوب وصحراء الربع الخالي من الغرب، كان الإقليم في القرن السابع عشر وحدة سياسية واحدة لكنه اليوم ينقسم إلى وحدتين سياسيتين هما:

- سلطنة عُمان (عاصمتها مسقط).
- الإمارات العربية المتحدة.[2]

هذه الأخيرة الواقعة على الساحل الجنوبي للخليج العربي، عُرفت هذه المنطقة على مدى قرون من الزمان باسم: ساحل الشمال أو ساحل عُمان إلى أن وصل إليها الانجليز الذين أطلقوا عليها تسميات أخرى مثل "ساحل القراصنة"، ثم غيروه إلى "ساحل عُمان المتصالح".[3]

يمتد هذا الجزء من حدود سلطنة عُمان في الشرق إلى قطر وإلى صحراء الجافورة في الغرب، يتألف هذا الإقليم من ممتلكات حكام عجمان، أبو ظبي، أم القيوين والشارقة، أما حدود ساحل عُمان في خليج عُمان يمتد من "خور كلبا" حتى "دُبا" (يُنظر الملحق رقم01)، ومن الخليج العربي فيمتد من "شعم" حتى "خور العديد" (يُنظر الملحق رقم02).

يتكون ساحل عُمان من حزام بحري وجزر إضافة إلى سهول داخلية ومجموعة جبلية ويشبه الساحل الشرقي إلى حد ما رؤوس الجبال، كما تنحدر التلال في بعض الأماكن في

---

[1]- جون. ب كيلي، بريطانيا والخليج (1795-1870م)، ترجمة: محمد أمين عبد الله، ج1، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ص9.

[2]- محمد مرسي عبد الله، إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى (1793-1818م)، ج1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1987، ص ص17-18.

[3]- نتاليا نيكولايفنا تومانوفيتش، الدول الأوربية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، ترجمة: سمير نجم الدين سطاس، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي ، 2006، ص197.

اتجاه حافة البحر أما الساحل الغربي الذي يقع في اتجاه الخليج يشبه السهل وليس فيه بروز وتكثر الخلجان أو الأخوار ذات المياه المالحة على هذه السواحل التي تكون أشباه جزر مسكونة كجزيرة الحمرا، الجزيرة السنية....، أما الساحل من منطقة أبو ظبي إلى خور العديد فهو قاحل ومنخفض بصفة عامة وقليل البروزات وتوجد بعض الجزر المتصلة ببعضها البعض على ساحل الُعماني: جزيرة أبو موسى، جزيرة طنب الكبرى، جزيرة طنب الصغرى* (يُنظر الملحق رقم03)، جزيرة صير بو نعير وجزيرة ياس.[1]

أما ترسيم الحدود البرية فهي أكثر صعوبة حيث تمتد بين قريتين على الساحل الشرقي مارا بمنطقة تسمى"الشعم"على الساحل الغربي لتنتهي بمنطقة تعرف"الختم" حيث توجد بداية حدود الربع الخالي وصحراء الجافورة، ويتميز الإقليم الداخلي بأنه واسع وفسيح يختلف في طبيعته من منطقة إلى أخرى لكن أغلب الإقليم يتكون من صحراء رملية توجد فيه بعض المناطق الزراعية(على الأخص زراعة النخيل)، أما الجزء من رأس الخيمة حتى جنوبي دبي لا يتكون كله من رمال إنما به بعض السهول الحصوية والأشجار المتنوعة مثل: أشجار السنط، شجيرات المرخ وبعض المزروعات الصالحة للرعي.

أما القسم الجبلي فيقع في الجانب الشرقي ويشمل سلسلة عُمان الجبلية المطلة على البحر ويقع هذا القسم ما بين "دبا" و "شعم" في الشمال، والقسم الآخر في الداخل ما بين "خور كلبا" ليتجه نحو الجنوب.[2]

أما بالنسبة للمناخ فمنطقة الساحل العُماني تدخل ضمن نطاق المناخ المداري الجاف، والذي يخضع لتأثيرات المحيط الهندي لهذا ترتبط حرارتها الشديدة صيفا بارتفاع نسبة الرطوبة، أما المناخ ما بين نوفمبر ومارس فتتميز بطقس دافئ نهارا مائلا للبرودة ليلا وتشتد

*جزيرتا طنب الكبرى، وطنب الصغرى، تابعتان لإمارة رأس الخيمة، أما جزيرة أبو موسى تابعة لإمارة الشارقة، جزر خاضعة للسيطرة الإيرانية منذ سنة 1971م، قضية الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى، متوفر على الرابط emirates-islands.ae بتاريخ 2016/01/10 على الساعة17:05.

[1]– ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم الجغرافي، ج5، ترجمة: ديوان حاكم قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة(قطر)، 1967، ص1798.

[2]– نفس المرجع، ص ص1799–1801.

الحرارة وتزداد الرطوبة بين شهر جوان وشهر أوت، أما الأمطار فهي قليلة ومتوسطة تتساقط ما بين نوفمبر وأفريل لكن أكثرها تتساقط خلال شهري ديسمبر وجانفي.[1]

2-أهميتها:

يتميز موقع الساحل العُماني بأهمية كبيرة و تتمثل في:

- يشكل موقع إمارات الساحل العماني إستراتيجية في الحرب والسلم قديما وحديثا لكونها جزء من منطقة الخليج العربي.
- يعد موقع إمارات الساحل ذا حساسية عالية وذلك كونها تشرف على المسطحات المائية بجهتين ساحلتين الشاطئ الغربي للخليج العربي وخليج عُمان، وكذا إشرافها على مضيق هرمز.
- يتمتع موقع الساحل العُماني بالتوازن الإقليمي فإذ ما قورن طول ساحل الإمارات بمساحتها الكلية نجد أن كل كيلو متر يقابله نحو 100 كم^2 من اليابسة فبهذا يتحقق التوازن الإقليمي بين طول الساحل والمساحة الكلية للإمارات مما ييسر لها حماية أجزائها بسهولة.[2]
- يتميز ساحل عُمان بوجود أخوار عديدة وبكثرة تعريجاته الأمر الذي يعطي حرية الحركة للسفن الصغيرة وبالتالي يصعب على السفن الكبيرة مطاردتها.[3]
- يعتبر موقعها بمثابة النافذة الطبيعية الشرقية للجزيرة العربية التي تطل منها على الخليج العربي وبالتالي على المحيط الهندي ولهذا تشرف على الطرق البحرية الإستراتيجية.[4]

---

[1]- نبيل موسى الجبالي، جغرافيا الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان،2012، ص66.

[2]- أحمد يونس زويد، إيهاب حسين علي العجيلي، الدور البريطاني في إمارات الساحل العُماني(1892-1939م)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية، العدد 20، جامعة بابل، أفريل 2015م، ص ص339-340.

[3]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية (1932-1971م)، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص ص71-72.

[4]- غانم محمد صالح، البعد السياسي والمستقبل الدستوري للتجربة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، العراق، 1986، ص136.

- إحدى نقاط الوصل ما بين الشرق والغرب فقد قامت على شواطئه مراكز عالمية للملاحة والتجارة والذي كانت في حركة ونشاط دائمة، كما يربط بين الطرق البحرية والسبل البرية.[1]
- تحتل إمارات الساحل أهمية تجارية لاستقبالها الكثير من التجارة المارة عبر الخليج فضلا عن السياسة التجارية المتميزة التي انتهجها حكام الإمارات بتخفيض نسبة الضرائب الجمركية.[2]
- الموقع الملائم الذي يشكل نقطة مراقبة على الطرق الفارسية والهندية جعلها محط أنظار المستعمرين لتشهد المنطقة منافسة استعمارية لاستغلال هذا الموقع الجغرافي واستخدامه لإغراض التجارة، المواصلات الحربية، وبعد اكتشاف النفط بكميات كبيرة تضاعفت أهميته لموقعه من جهة ولما يحتويه من طاقة مكتشفة من جهة أخرى إضافة لكونه سوقا لبضائع الدول الصناعية.[3]

[1]– قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992، ص25.

[2]– أحمد يونس زويد، إيهاب حسين علي العجيلي، المرجع السابق، ص336.

[3]– نتاليا نيكولايفنا تومانوفيتش، المرجع السابق، ص192.

المبحث الثاني: الأوضاع العامة لمنطقة ساحل عمان

1- الأوضاع السياسية:

مع مطلع القرن السابع عشر برزت عُمان ككيان سياسي مستقل[1] نتج عن قيام دولة اليعاربة(1624-1753م) التي أصبحت فيها المنطقة تحت حكم مركزي بعد أن كانت إمارات مجزأة ومتفرقة[2]، فأخذت دولة اليعاربة على عاتقها تحرير الساحل العُماني من الاحتلال البرتغالي التي تمكنت من إنهاء وجوده من الخليج العربي[3] لتصبح أقوى دولة ليس في الخليج العربي فقط وإنما في المحيط الهندي فقد كان لها جيش كبير وأسطول بحري قوي مكنها من ضم قسما من سواحل الهند و سواحل إيران و شرق إفريقيا،فحققت الدولة الأمن والاستقرار والحماية من الأطماع الخارجية[4]، غير أن النجاح الذي حققه اليعاربة وقف عاجزا أمام الصراعات الداخلية الأسرية والقبلية ليتجاوز الصراع على السلطة إلى الانقسام المذهبي (سني-اباضي)[5] ونتيجة لهذه الصراعات ظهرت ثلاث قوى سياسية في المنطقة قوة آل بوسعيد حكام عُمان وشرق إفريقيا، أما القوتان الأخريان هما: قوة بني ياس وقوة القواسم وحلفائهم[6]، اللذان سيطرا على الساحل الجنوبي للخليج العربي و تقاسما السلطة فيما بينهما.[7]

1-1-الاحتلال البريطاني لإمارات الساحل العُماني:

عندما وجدت بريطانيا نفسها منفردة بمستعمراتها في الهند، بدأت تفكر في تأمين طرق المواصلات والتجارة التي لا يمكنها تحقيق ذلك إلا إذا سيطرت على منطقة الخليج العربي

---

[1]- محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، د ت، ص188.

[2]- محمد حسن العيدروس، سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 1997، ص52.

[3]- عبد العزيز عوض، دراسات في تاريخ الخليج العربي، دار الجيل، بيروت،1991 ، ص75.

[4]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1998، ص89.

[5]- عبد الجليل محسن كامل، الجزيرة العربية والنظام الدولي الجديد، الدار الهندسية، مصر، 2003، ص66.

[6]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971)،المرجع السابق، ص17.

[7]- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول(1507-1840م)، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت، ص ص239-240.

وبهذه السيطرة يمكنها تحويل المنطقة إلى بحيرة إنجليزية لحماية النفوذ البريطاني[1] فجعلت من الشركة الهند الشرقية وسيلة لبسط نفوذها الاقتصادي[2]، ومع أن وكلاء هذه الشركة كانوا ممثلين لها وتجارا يعملون على تنمية تجارتهم الخاصة بهم إلى جانب تجارة الشركة بصفة عامة،إلا أنهم كانوا يتمتعون بصفة دبلوماسية لبريطانيا في كل الأقطار التي عملوا بها فقد كانوا يتدخلون في شؤون السياسية لتلك البلاد ويتحالفون معها ضد غيرها أو يكيدون لها لفائدة خصومها[3]؛ فما لبثت الشركة أن تعرضت لهجمات بسبب تزايد نشاط القواسم الذين سيطروا على جزء كبير من مدخل الخليج العربي وكانوا لا يعترفون بسلطة أو سيادة إلا لشيوخهم، فأخذوا يغيرون على سواحل الخليج الشرقية منه والغربية ودخلوا في معارك متوالية مع الفرس والعثمانيين والانجليز[4]؛ فشكلوا بذلك عائق أمام احتكار بريطانيا التجارة في الخليج التي كانت مصالحهم على أطراف الجزيرة العربية وفي المحيط الهندي في تصاعد مستمر ما جعلها تقرر القضاء عليهم بذرائع شتى تارة باسم مكافحة القرصنة وتارة باسم مكافحة تجارة الرقيق والأسلحة ما دفعها إلى التصدي لمحاولات المنافسين لها من القوى الإقليمية "مصر، فارس والدولة العثمانية" والقوى الأجنبية "فرنسا، روسيا وألمانيا"[5]، لتطلق بريطانيا سنة 1805م حملتها البحرية الأولى على القواسم التي كانت تهدف إلى:

- الدفاع عن مصالح البريطانيين عن طريق تأمين حرية المرور.
- إلغاء تجارة الرقيق و دراسة جغرافية مياه الخليج. [6]

لتنتهي الحملة بهدنة لمدة 60 يوما وعلى إثر مفاوضات بينها وبين القواسم تم عقد أولى المعاهدات عام 1806م التي احتوت على ستة بنود عالجت فيها استتاب السلام في الخليج كما تعهد القواسم بحماية السفن والممتلكات البريطانية التي تصل إلى موانئهم ووافق الانجليز

---

[1]– عبد الرؤوف سنّو، اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربي (1798–1916م) فصول من الهيمنة والتفتيت، مجلة تاريخ العرب و العالم ، الأعداد(1،2،3)، بيروت، 1998، ص4.

[2]– جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية (1840–1914م)، مج2، دار الفكر العربي، بيروت، 1997، ص22.

[3]– سليم طه التكريتي، المقاومة العربية في الخليج العربي، دار الرشيد للنشر والتوزيع ، بغداد، 1982، ص80.

[4]– نفس المرجع، ص ص96–99.

[5]– عبد الرؤوف سنّو، المرجع السابق، ص1.

[6]– أنطوان متىّ، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية، دار الجيل، بيروت، 1993، ص67.

بدورهم احترام علم وممتلكات الطرف الآخر، إلا أن القواسم لم يلتزموا بنصوص المعاهدة لأكثر من عامين ثم عادوا إلى استمرار نشاطهم البحري ضد السفن الانجليزية إلى درجة أزعجت حكومة الهند البريطانية[1]، التي أرسلت حملتها الثانية سنة 1809م وكان هدفها الرئيسي تدمير القوة البحرية للقبائل التي ترى بأنً أنشطتها هي ممارسة للقرصنة وأهمها القواسم إضافة إلى سعيهم إطلاق سراح الرعايا البريطانيين والحصول على معلومات طبوغرافية كافية عن موانئ القواسم لاختيار جزيرة مناسبة على الساحل المجاور لهم لتكون قاعدة بحرية[2] تسمح لهم بمراقبة الملاحة والسفن العابرة في مياه الخليج العربي[3]، وحققت بريطانيا في هذه الحملة انتصارا عسكريا بتدميرها لميناء رأس الخيمة مع عدد من الموانئ على الساحل الإيراني إلا أنها فشلت في تحقيق جميع المهام التي أسندت إليها، فهذه الحملة التي لم تكن سوى إضعاف مؤقت لنشاط القواسم البحري.[4]

سُجل ما بين سنتي 1811-1813م تجدد نشاط القواسم الذين نجحوا في تحطيم عدد كبير من السفن الانجليزية والفارسية، وشهد عام 1818م أضخم هجوم على السفن البريطانية[5]، حينئذ أقلعت بريطانيا عن سياسة الملاينة ورأت أن تخوض مع القواسم معركة تصفية حسابات[6] لترسل حملة سنة 1819م بقيادة: السير'وليم جرانت كبير' الذي تلقى تعليمات مباشرة تخص:

- تحريك القوات البريطانية إلى رأس الخيمة.

---

[1]- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول(1507-1840م)، المرجع السابق، ص ص300-302.

[2]- ج. ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج2، ترجمة: ديوان حاكم قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة(قطر)، 1967، ص985.

[3]- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول(1507-1840م)، المرجع السابق، ص306.

[4]- ميخين فيكتور ليونوفيتش، حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة: سمير نجم الدين سطاس، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2009، ص410.

[5]- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول(1507-1840م)، المرجع السابق، ص314-315.

[6]- قدري قلعجي، المرجع السابق، ص411.

- تدمير أسطول القواسم المتواجد على الساحل دون النظر إلى نوع السفن حربية كانت أو تجارية.
- تدمير كافة القواعد العسكرية و الحصون القاسمية المتواجدة على الساحل.[1]

إن الحملات العسكرية البريطانية لا تكمن في أهميتها في كونها صدمات عسكرية وحسب بل أيضا في نتائجها السياسية حيث وضعت أساس الهيمنة البريطانية[2]، التي قامت لأول مرة بمسح المنطقة ووضع خارطة للشاطئ الغربي للخليج برؤوسه وخلجانه وكافة مداخله ومنعطفاته ثم خطت خطوة ثانية ومضت تكبل حكام المشيخات العربية بسلسلة من المعاهدات لتأمين خطرها من جهة ولتظهر بمظهر السيطرة والسيادة من جهة ثانية.[3]

1-2-أهم المعاهدات والإتفاقيات:

1-2-1- معاهدة السلام العامة 1820م:

بعد نجاح حملة 1819م وإلحاق الهزيمة بالقواسم كان على قائد الحملة العسكرية "جرانت كير" إيجاد نوع من التسوية السياسية تضمن منع القواسم من تهديد الملاحة البريطانية بالمنطقة في المستقبل، فتم التوقيع على تعهدات أو اتفاقيات منفردة تمهيدية ليتم بعدها التوقيع على معاهدة السلام العامة مع حكام القواسم خلال فترة ما بين 8 جانفي إلى 15 مارس 1820م، وقد وقع عليها عن الجانب البريطاني: 'وليم جرانت كير' أما عن الجانب المقابل فوقع عليها كل من :

- حسين بن رحمة:حاكم رأس الخيمة في 8 جانفي.
- قضيب بن أحمد: حاكم الجزيرة الحمراء في 8 جانفي.
- شخبوط بن زياد: حاكم أبو ظبي في 11 جانفي.
- حسين بن علي: حاكم الرمس في 15 جانفي.
- زايد بن سلطان نيابة عن ابن أخيه القاصر محمد بن هزاع: حاكم دبي في28 جانفي.
- سلطان بن صقر: حاكم الشارقة في 4 فيفري.

---

[1]- ميخين فيكتور ليونوفيتش، المرجع السابق، ص429.

[2]- عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص11.

[3]- قدري قلعجي، المرجع السابق، ص412.

- راشد بن حميد: حاكم عجمان في 15 فيفري.
- عبد الله بن راشد: حاكم أم القيوين في 15 مارس.[1]

وقد نصت المعاهدة على:

- تعهد الموقعين بأن يمتنعوا امتناعا تاما ونهائيا عن ممارسة ما كانت تسميه بريطانيا أعمال النهب والقرصنة في البر و البحر.
- إعدام المتعاملين بتلك الأعمال ومصادرة ملكياتهم و أموالهم.
- تحديد علم يستخدمه كل العرب الموقعين على الاتفاقية.
- أن الحكومة البريطانية ليست صاحبة مطامع سياسية أو إقليمية في المنطقة وإنها لا تتدخل في النزاعات أو الخلافات المحلية.
- تحديد نوعين من الأوراق (السجلات): الأول: خاص بكل سفينة يحدد مقاسها، حمولتها ويوقع عليها حاكم الإمارة، أما السجل الثاني يتم فيه تسجيل دقيق للرحلة التي خرجت السفينة للقيام بها وتقديم هذه الأوراق لدى طلبها من الجانب البريطاني.
- ضرورة تعاون حكام إمارات الساحل مع الحكومة البريطانية لمعاقبة مرتكبي من تعتبره بريطانيا أنه يقوم بأعمال نهب وقرصنة.
- منع تجارة الرقيق بين العرب.
- ضرورة إعادة توقيع حكام الإمارات على هذه الاتفاقية من حين لأخر.[2]

فمن خلال هذه المعاهدة التي حملت معها بذور التجزئة في المنطقة باعتراف بريطانية بثمانية حكام من ساحل الإمارات العُماني حكاما مستقلين يوضح سياسية بريطانيا في تحطيم الحلفين القواسم وبني ياس وخلق كيانات سياسة صغيرة تضمن عدم عودة الساحل إلى الوحدة أو تحت مضلة الأحلاف ما قد يهدد مصالحها في المستقبل.[3]

[1]– ميخين فيكتور ليونوفيتش، المرجع السابق، ص ص443–446.

[2]– ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، المرجع السابق، ص1025.

[3]– عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص3.

1-2-2- معاهدات الهدنة البحرية:

كثرت ما بين 1820-1835م منازعات بين إمارات ساحل عُمان، خصوصا بين الأحلاف القديمة التي سعى فيها كل حلف إلى إعادة حلفها القديم، وأفرزت هذه المنازعات مخاوف لدى بريطانيا من أن ينتعش نشاط القبائل فتتعرض مصالحها للتهديد من جديد[1]، لتقوم الحكومة البريطانية بفرض معاهدة صلح بحري تقضي بتسوية الخلافات القائمة بينها ليتم التوقيع عن أول معاهدة للهدنة البحرية في: 21 ماي 1835م التي نصت على امتناع اللجوء إلى الحرب وتعهد فيها الحكام بدفع تعويضات في حال انتهاك الاتفاق، والاحتكام إلى السلطات البريطانية بدل الانتقام بأنفسهم وامتدت هذه الهدنة إلى 21 نوفمبر1835م والملاحظ من فترة المعاهدة القصيرة والمحددة بأشهر أنها تتزامن مع موسم صيد اللؤلؤ الذي لا تريد بريطانيا أن تتضرر مكاسبها بسبب الصراعات القبلية.

وفي أعقاب تجديد الهدنة لسنة 1836م قامت السلطات البريطانية بتحديد الخطوط الملاحية الرئيسية كمياه دولية محايدة وسميّ: "الخطان المانعان" والتي اعترف بهما حكام الساحل العُماني[2]، ما أدى إلى تحجيم المساحة المائية المسموح بها للسفن العربية مقابل حرية العمل للسفن التجارية البريطانية دون منافسة وقطعت الصلة بين إمارات ساحل عُمان وساحل إيران؛ هذه الأخيرة التي زادت من أطماعها في امتلاكها للجزر الثلاث "جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى".[3]

حرصا من بريطانيا على سيطرتها الفعالة على حكام الخليج و خشيتها من أن ينفرط حبل الأمن و يخرج من يدها مددت هذه الهدنة من سنة 1836م إلى سنة 1841م مدة سنة في كل مرة، ثم قام المقيم البريطاني"روبرتسون" عام 1843م بدعوة حكام الساحل العُماني لتجديد الهدنة لمدة عشر سنوات والتي نصت على:

- تحريم أي اشتباك مسلح ابتدءا من جوان 1843 إلى مارس 1853م.
- فرض عقوبة على كل من يخالف هذا الشرط.

---

[1]- عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص16.

[2]- جون . ب كيلي، المرجع السابق، ص ص624-625.

[3]- عبد الرؤوف سنّو، المرجع السابق، ص17.

- تعهد حكام الإمارات قبل توقيع أي عقوبة بنقل مضمونها إلى المقيم البريطاني ليكون الحُكم مطابقا لتوجيهاته.
- يتعهد حكام الساحل بتجديد هذه الهدنة بعد نهاية السنين العشر وجعلها هدنة دائمة.[1]

و من نتائج هذه المعاهدة على الإمارات الساحل العُماني:

- حمايتهم من الدولة السعودية الأولى التي حاولت ضم هذه المشيخات.
- حمايتهم من تعدي إمارة الشارقة (القواسم) التي حاولت السيطرة على المشيخات و ضمها إلى نفوذها.[2]

1-2-3- معاهدة السلام الدائمة1853م:

حين قاربت هدنة العشر سنوات البحرية نهايتها بدأ الكابتن "أ.ب كيمبول" المقيم السياسي في الخليج يجري مشاوراته مع حكام الإمارات لعقد الهدنة الدائمة، والذي حصل على تأييدهم وموافقتهم فكانت نصوص المعاهدة شبيهة بنصوص هدنة العشر سنوات مع إضافة نص جديد الذي كان يقضي بـ:

- أن للحكومة البريطانية حق تدعيم هذه الهدنة البحرية الدائمة ومراقبة تنفيذها، وبهذا تتمكن من زيادة إقحام السياسة البريطانية في شؤون المشيخات الداخلية وأصبح المقيم السياسي هو الموجه لسياسة الإمارات.

مثلت هذه المعاهد النهاية الفعلية للمقاومة المحلية وبدء عصر السلم البريطاني الذي قام على تثبيت سلطة الحكام في مناطق الخليج الساحلية كأسر حاكمة مرتبطة شرعيتها وديمومتها بما تقدمة من خدمات للمصالح البريطانية[3]، كما نتج عنها زيادة سيطرة الفرس على الساحل الشرقي للخليج[4]، وبمقتضى هذه الاتفاقية أطلقت بريطانيا اسم الساحل المُتصالح أو المُهادن بدل ساحل القراصنة أو الساحل العُماني.

---

[1]- فؤاد طارق كاظم العميدي، محاضرة بعنوان بريطانيا ومعاهدات الحماية مع إمارات الساحل العماني، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، متوفرة على الرابط:uobabylon.edu.iq ، بتاريخ: 2016/01/23 على الساعة 20:27.

[2]- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية و الدولية (1840-1914م)، المرجع السابق، ص161.

[3]- عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص7.

[4]- فؤاد طارق كاظم العميدي، المرجع السابق.

1-2-4- المعاهدة المانعة 1892م:

ارتبط حكام إمارات الساحل جميعا بمعاهدات واتفاقيات مع بريطانيا على الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تعتبرها رسميا إمارات مستقلة إلا أنها في الواقع كانت أقرب إلى المستعمرات منها إلى وحدات سياسية مستقلة.[1]

فأي اتفاق لا يتم عقده إلا والمملكة البريطانية حاضرة فيه بل وكلفت بالإشراف على تنفيذه واستعمال كل الإمكانيات العسكرية في سبيل تحقيق بنود السلام، هذا وقد ألزمت حكام الإمارات أنفسهم وذرياتهم ومن يرثهم أو يخلفهم بأن تكون علاقاتهم مع بريطانيا وفقط[2] وهذا ما جاء في الاتفاقية المانعة لسنة 1892م والتي نصت على:

- تعهد الحكام باسمهم ومن يرثهم ومن يخلفهم ألا يوقعوا أي اتفاقية أو يدخلوا في أي علاقة بدولة أجنبية سوى بريطانيا.
- ألا يسمحوا لوكيل أي دولة أجنبية أخرى البقاء في أراضيهم دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية.
- ألا يمنحوا أي جزء من أراضيهم سواء عن طريق البيع أو الإيجار أو الرهن أو التنازل أو غير ذلك باستثناء بريطانيا.[3]

بالمقابل تعهدت بريطانيا لحكام إمارات الساحل العُماني بـ:

- حمايتهم ضد أي عدوان خارجي.
- أن تقوم بالنيابة عنهم في شؤونهم الخارجية.
- أن تحمي حكمهم الفردي باستمرار.
- أن تضطلع بمصالحهم الدولية و الاقتصادية.
- أن تحمي رعاياهم بالخارج.[4]

---

[1]- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية و الدولية (1840-1914م)، المرجع السابق، ص69.

[2]- جمال الدين الركيبي، أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، دت، ص32.

[3]- ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، المرجع السابق، ص1120.

[4]- عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص21.

وبتوقيع هذه المعاهدة انتقلت العلاقات البريطانية مع إمارات ساحل عُمان إلى مرحلة جديدة حيث فقدت فيها الإمارات كل مقومات الاستقلال، وأصبحت خاضعة كليا للسيطرة البريطانية وكان لها الأثر في تشديد القبضة البريطانية التي لم تجد حرجا في إعلان سيطرتها خاصة لدى الدولة العثمانية[1] التي وقعت معها معاهدة في جويلية 1913م تقضي بتخلي الدولة العثمانية عن ادعاءاتها في إمارات الساحل بما فيها الساحل المتصالح، مقابل ذلك تلتزم انجلترا بعدم خرق النظام والأمن[2]، وبتزايد مصالحهم ونمو نفوذهم السياسي على السواحل وعلى أطراف الجزيرة العربية زادت بريطانيا من سيطرتها بإعادة تنظيم الإدارة السياسية حيث تم تعيين ضابط سياسي بريطاني في إمارة الشارقة مع بداية الحرب العالمية الثانية ثم تغير منصب الضابط إلى منصب وكيل أو معتمد سياسي وانتقل مقره إلى دبي عام 1952م، وفي ستينيات القرن الماضي تم تعيين معتمد سياسي في أبو ظبي نظرا لتزايد أهمية المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي.[3]

1-2-5- <u>اتفاقيات لمنع تجارتي الرقيق والأسلحة</u>:

لم تكتف الحكومة البريطانية بعلاقاتها مع حكام الساحل عند حد قمع الأنشطة البحرية التي تستهدفها، بل انتهزت الفرصة لكي تجبر الرؤساء على توقيع معاهدات خاصة بإلغاء تجارة الرقيق؛ وتعتبر هذه الاتفاقيات تتمة للمعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها مع الإمارات الأخرى[4] فكان أول اتفاق عُقد بين بريطانيا وإمارات الخليج حول مكافحة الاتجار بالرقيق هي المعاهدة التي وُقعت مع حكام ساحل عُمان سنة 1820م[5]، وفي عام 1840م تم توقيع اتفاقية تعطي للسفن البريطانية حق مصادرة السفن المشتغلة بتجارة الرقيق، كما وقع المقيم البريطاني في الخليج العربي معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق مع حاكم رأس الخيمة والشارقة ثم تلتها باقي الإمارات الأخرى سنة 1847م، الذين تعهدوا بموجب هذه الاتفاقية على توطيد

---

[1]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص176.

[2]- جمال الدين الركيبي، المرجع السابق، ص31.

[3]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق، ص84.

[4]- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية (1840-1914م)، المرجع السابق، ص169.

[5]- عبد الرؤوف سنّو، المرجع السابق، ص33.

دعائم الصداقة بينهم وبين الحكومة البريطانية وأن يمتنعوا عن نقل الرقيق من إفريقيا على السفن التابعة لهم أو لرعاياهم وأجازوا للحكومة البريطانية ولسفنها الحربية حق تفتيش ومصادرة السفن، واضطرت الحكومة البريطانية عام 1849م إلى تجديد الاتفاقيات بمقتضى مرسوم البريطاني ما يلي:

- محاكمة السفن المشتغلة بتجارة الرقيق و عهد بذلك إلى المحكمة البحرية.
- أباح المرسوم جواز تحطيم السفن و بيع ما عليها أو مصادرتها لصالح بريطانيا؛ وكان قد تقرر بمرسوم سنة 1848م تقديم مكافأة تشجيعية للبحارة الانجليز في حال ضبطهم سفنا تشتغل بتجارة الرقيق ، وفي 1856م وافق حكام الإمارات على تسليم الرقيق الذي يصل إلى المقاطعات التابعة لهم إلى السفن الحربية البريطانية.[1]

فإدعاءات بريطانيا بأنها تقوم بمحاربة تجارة الرقيق لدوافع إنسانية كانت فقط لتضليل الرأي العام ولإخفاء حقيقة نواياها الهادفة إلى تعزيز نفوذها وبسط سيطرتها على الخليج العربي فجعلت من هذه الاتفاقيات التي فرضتها أداة لتدخلها في شؤونهم الداخلية.[2]

كما تضمنت اتفاقيات بريطانيا مع حكام إمارات الساحل اتفاقيات خاصة للحد من تجارة الأسلحة التي تأثرت بها إمارات ساحل عُمان، وإن كانت بشكل محدود مقارنة مع إمارات الخليج الأخرى، كما ألزمت بريطانيا هؤلاء الحكام ما بين 1900-1902م بإصدار قوانين تمنع تجارة الأسلحة على أراضيها.[3]

2- <u>الأوضاع الاقتصادية</u>:

قام سكان ساحل عُمان شأنهم شأن كافة المناطق الساحلية في الخليج العربي بالبحث عن مصادر المعيشة على شواطئ البحر، ومن بين تلك المصادر:

[1]- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية (1840-1914م)، المرجع السابق، ص ص169-170.

[2]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر، المرجع السابق، ص147.

[3]- عبد الرؤوف سنّو، المرجع السابق، ص35.

2-1- صيد اللؤلؤ:

وهي الحرفة الرئيسية لسكان الساحل الذي يتم في فصل الصيف بداية من أواسط شهر نيسان لتمتد أواخر شهر سبتمبر ولم يقف نتاج هذه الحرفة على بيع اللؤلؤ بل حتى في قواقعه التي شكلت مصدرا ماليا للمشتغلين بصيد اللؤلؤ؛ وقد قدرت مساهمة صيد اللؤلؤ وتجارته بحوالي 95%من إجمالي الدخل[1]، وعملت بريطانيا منذ معاهدة السلام الدائمة على تنظيم إنتاج اللؤلؤ وتسويقه، فأخذ المقيم السياسي البريطاني يتصرف كحكم في المنازعات حول مصائد اللؤلؤ وعقد اتفاقيات عديدة ألزمت فيها كل حاكم بتسليم المُدانين الفارين ودفع غرامة في حال مخالفة أحكام هذه الاتفاقيات.[2]

لعبت هذه المهنة أو النشاط الاقتصادي دورا هاما في بناء كيانات الإمارات العربية، من خلال الضرائب التي فرضها حكام هذه المناطق على صيادي اللؤلؤ، التي اختلفت من إمارة إلى أخرى حسبما يرتئيه حاكم الإمارة إلى ما تحتاجه إماراته حيث استثمرت عائداتها في بناء المرافق الإدارية، بناء المدارس، بناء مراكز الدينية فضلا عن بناء الحكام لقصورهم.

استمر تأثير هذه المهنة اقتصاديا على سكان الساحل حتى ثلاثينيات القرن العشرين[3]، عندما تعرضت صناعة اللؤلؤ لتأثيرات الاقتصاد العالمي عقب الحرب العالمية الأولى بحدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1928م والسبب الثاني الذي أدى إلى تدهور وتراجع صناعة اللؤلؤ كان بسبب اكتشاف الصناعي للؤلؤ في اليابان الذي بدأ في منافسة اللؤلؤ الطبيعي فكانت عملية الإنتاج في تقدم ملحوظ إضافة إلى ما يتميز به من انخفاض في قيمته وجودته.[4]

2-2- الزراعة:

عمل السكان الذين لا يعيشون على الساحل بالزراعة والرعي، رغم إمكانيات الإقليم الزراعية التي تكاد تكون محدودة ولا تكفي حتى لاستهلاك المحلي[5]، ومن بين أهم المحاصيل

---

[1]- حسين علي المصطفى، اللؤلؤ مصدر معيشة في الإمارات العربية المتحدة، مجلة الخليج العربي، مج40، العددين (1،2)، 2012، ص15.

[2]- عبد الرؤوف سنّو، المرجع السابق، ص32.

[3]- حسين علي المصطفى، المرجع السابق، ص16.

[4]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق، ص ص48-50.

[5]- ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم الجغرافي، المرجع السابق، ص1810.

الزراعية التي كانت متوفرة بالمنطقة: القمح، الشعير، الذرة، الفواكه والخضراوات والتمر الذي يعتبر المادة الزراعية الوحيدة التي يفيض إنتاجها ويصدر منه إلى الخارج، وتعتبر رأس الخيمة المنطقة الزراعية الرئيسية التي توجد بها تربة خصبة لزراعة النخيل الخضروات والفواكه إضافة إلى كمية الأمطار التي تعتبر كافية، أما الإمارات الأخرى فنشاط الزراعي يتركز في الواحات كأبو ظبي ودبي وبعض أجزاء من الشارقة والفجيرة.[1]

أما بالنسبة للأنعام فتكثر فيها الإبل بصفة خاصة إلى جانب ذلك الأبقار، الأغنام، الماعز والحمير كما يوجد عدد كبير من الدجاج أما الخيول فتكاد تكون نادرة[2]، وقد تعرضت تربية المواشي لضربة قاسية بعد اكتشاف النفط التي حرمت البدو من مساحات واسعة من المراعي مما أدى إلى انخفاض عدد القطيع؛فحل بعض مشكلات القطاع الزراعي ضرورة تفرضها الحاجة المتزايدة للمواد التموينية، ففي سنة 1955م تم إنشاء محطة زراعية نموذجية ضمت مزرعة أشجار مثمرة ومزرعة خضار؛ كما ضمت مزرعة لتربية الماشية والطيور التي بدأ نشاطها في ستينيات القرن العشرين حيث لم تكن معروفة من قبل السكان، كما تم إنشاء مركز لزراعة الخضروات سنة 1955م بأبو ظبي.[3]

2-3- <u>الصناعة والتجارة</u>:

أما الحركة الصناعية والتجارية في الداخل فهي تعتمد على البدو بصفة خاصة، وقد كان الإنتاج المحلي قليلا، ومن أبرز الصناعات الخناجر والسكاكين برأس الخيمة، صناعة بعض المراكب الشراعية في أم القيوين، العباءات من صوف الغنم بالشارقة، وأهم شيء كان يصدر إلى الخارج هو اللؤلؤ وكانت الوجهة التصدير الأولى تصدر إلى الهند وصدف اللؤلؤ هو الشيء الثاني الذي يصدر إلى الخارج.

---

[1]- ر.ف كليكوفسكي، ف.ا لوتسكييفيتش، الإمارات العربية المتحدة المعضلات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، ترجمة: حسان إسحاق، دار ميسل، 1979، ص ص68-69.

[2] - ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم الجغرافي، المرجع السابق، ص1810.

[3]- ر.ف كليكوفسكي، ف.ا لوتسكييفيتش، المرجع السابق، ص71-73.

أما أهم الموارد المستوردة فهي الحبوب من إيران والهند كما كان يستورد منها أيضا منتجات أخرى كالقهوة، السكر، التوابل والمنسوجات القطنية أما البلح فكان يستورد من العراق.[1]

أما بالنسبة للتعاملات النقدية فكان التعامل لفترات طويلة بـ'الروبية الهندية' إلى غاية 1959م حين حلت محلها 'غالف–روبيي' وهي عملة الهندية أيضا، وإلى غاية 1966م أصبح التعامل في أبو ظبي بـ 'الدينار البحراني' أما في دبي وباقي الإمارات فكان التعامل بالريال القطري.[2]

2-4-<u>النفط</u>:

إن الفترة التي تلت عام 1903م تمثل بداية السيطرة الاقتصادية البريطانية على الإمارات العربية بعد إتمامها السيطرة السياسية، حيث قامت علاقاتها على مبدأ الاحتكار الاقتصادي في تعاملها مع الإمارات سواء بترولية أو غيرها فجميعها كانت شركات بريطانية أو مسجلة في بريطانيا ما جعل النشاط الاقتصادي والمالي تحت الرقابة البريطانية؛ وقد سبقت هذه الفترة عقد لاتفاقيات تتعلق بحماية الخطوط ومحطات التلغراف خلال سنوات 1853-1862-1864م.[3]

ما إن لاحت بوادر الحرب العالمية الثانية حتى اكتسب الخليج العربي ككل أهمية خاصة لدى الأطراف المتحاربة وإمارات الساحل بشكل خاص، لذا شدت بريطانيا قبضتها عليها فأنشأت قواعد عسكرية عدة منها مطارات للقواعد الجوية الملكية[4] حيث أنشئت مطار في الشارقة في جويلية 1932م، مطار ومخزن للوقود في كل من دبي 1938م وكلبا، ومحطة نزول اضطراري في جزيرة بني ياس.[5]

ومع اكتشاف النفط تحركت في كل منطقة الخليج العربي منافسات تواجهت فيها هذه المرة المصالح الأوربية الانجليزية بالدرجة الأولى مع مصالح الوافدين الجدد إلى المنطقة

---

[1]– ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم الجغرافي، المرجع السابق، ص ص1811-1812.

[2]– ر.ف كليكوفسكي، ف.ا لوتسكييفيتش، المرجع السابق، ص91.

[3]– محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق ، ص81-82.

[4]– أحمد يونس زويد، إيهاب حسين علي العجيلي، المرجع السابق، ص4.

[5]– محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق ، ص286.

خاصة الولايات المتحدة أمريكية[1]، وبعد الحرب العالمية الأولى اهتمت الحكومة البريطانية في الحصول على تعهدات من قبل حكام المنطقة بعدم منحهم لامتيازات خاصة باستغلال النفط في إماراتهم إلا لمن توافق عليه الحكومة البريطانية؛ وما دفعها إلى انتزاع هذه التعهدات تلك الدراسات الجيولوجية التي قامت بها الشركة النفط الانجليزية الإيرانية في منطقة الساحل العُماني التي أكدت احتمال وجود النفط في تلك المشيخات، فكانت أولى التعهدات من حاكم الشارقة في 17 فيفري 1922م ومن حاكم رأس الخيمة في 22 فيفري ومن حاكم دبي في 22 ماي ومن حاكم أبو ظبي و عجمان في 3-4 ماي وحاكم أم القيوين في 8 ماي من نفس العام، وقد قدمت هذه التعهدات في شكل رسائل موجهة إلى المقيم السياسي البريطاني التي جاءت على الشكل التالي:

<< إنني اكتب هذه الرسالة بمحض إرادتي لأتعهد لفخامتكم بأنه إذا كان هناك ثمة أمل في أن يوجد في أراضيً منجم للبترول فلن أعطي امتيازه لأحد من الأجانب اللهم الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية و هذا ما وجب تقريره>>

من خلال التشابه في الصيغة التي كُتبت بها هذه التعهدات يتضح أن حكام إمارات الساحل لم يكتبوها بمحض إرادتهم وإنما أمليت عليهم إملاء، وفي سنة 1936م قامت شركة استثمار النفط في الساحل المتصالح البحري التابعة لشركة نفط العراق بنشاط واسع من شأنه القيام بعمليات الاستغلال في المنطقة بعقد اتفاقيات مع حكام الإمارات، هذا بعد تمكنها من منافسة الشركة الأمريكية بحكم التعهدات التي انتزعتها بريطانيا من حكام الساحل، كما اصدر المقيم البريطاني تعليماته المشددة إلى حكام المنطقة بعدم استقبالهم لجيولوجي الشركة الأمريكية وبذلك استطاعت الشركة الانجليزية الإيرانية ربط المنطقة باتفاقيات حول احتكار الشركة لحقول النفط في إماراتهم وجميع هذه الاتفاقيات عقدت مابين 1939-1945م، وكان الفقر والتخلف يدفعان بحكام المنطقة إلى التهاون في الحصول على شروط معقولة كما قبِّل الكثير منهم بجعل اتفاقياتهم سرية[2]، لكن تأخر استغلال النفط في الإمارات العربية عن

[1]- أنطوان متيً، المرجع السابق، ص60.

[2]- جمال زكريا قاسم، الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار من الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب الثانية(1914-1945م)، مج3، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1997، ص ص452-454.

نظيراتها في فارس، العراق والكويت وغيرها من الدول الخليج العربي[1] وكان مردّ هذا التأخر لعوامل سياسية بحتة منها:

- اكتفاء الحكومة البريطانية بمضمون تعهدات المشيخات العربية التي تنص على ألا تسمح بدخول أي أجنبي دون علم منها.
- تركيز بريطانيا واهتمامها باستثمار البترول الايراني والبترول العراقي.[2]

في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين اتصف اقتصاد الإمارات بإعداد مكثف لآبار النفط والغاز وقد بدأت هذه العملية أول مرة في إمارة أبو ظبي ودبي ومن ثم امتدت إلى إمارات الأخرى، ولقد أدت الزيادة الهائلة في استخراج وتصدير النفط إلى تدفق فيض هائل من العملة الصعبة كما أدى هذا إلى تغييرات جوهرية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي للإمارات العربية.[3]

3- الأوضاع الاجتماعية:

3-1-التركيبة السكانية:

لقد تميز الساحل الجنوبي للخليج العربي بتركيبة قبيلة معقدة التي تؤلفها عشرات العشائر التي يرتبط بعضها ببعض من خلال الزعامات القبلية الحاكمة، وخلال القرن الثامن عشر برز اتحادان تقاسما السلطة السياسية جغرافيا وهما: القواسم شمالا وبنو ياس جنوبا.[4]

3-1-1- تحالف القواسم:

سميت جميع القبائل التي أقامت في المنطقة الواقعة ما بين رأس مسندم في الشمال وأبو ظبي في الجنوب بالقواسم أو تحالف القواسم (ينظر الملحق رقم04)، التي دانت بالولاء لشيخ القواسم الذي اتخذ من رأس الخيمة مقر وميناء رئيسي لهم[5] وضم هذا التحالف القبائل التالية:

---

[1]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق، ص303.

[2]- قدري قلعجي، المرجع السابق، ص43.

[3]- ر.ف كليكوفسكي، ف.ا لوتسكييفيتش، المرجع السابق، ص43.

[4]- سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،1996، ص232.

[5]- ميخين فيكتور ليونوفيتش، المرجع السابق، ص171.

- **قبيلة بني نعيم:** تنقسم إلى ثلاث فروع: آل بوخريبان: تسكن منطقة عجمان، الخواطر: غالبيتها تسكن بمنطقة رأس الخيمة،ال بوشامس.
- **قبيلة بني قتب:** يقطن أفرادها مدينة الشارقة الميناء الثاني للقواسم وتنقسم إلى ثمانية فروع.
- **قبيلة الشوحوح:** يقيمون في الجبال الواقعة في رأس مسندم حتى سلطنة عمان مرورا برأس الخيمة.
- **قبيلة علي:** ومعظم أفراد القبيلة يسكنون منطقة أم القيوين[1]
- **قبيلة المزرايع:** معظم سكانها يقيمون في أبو ظبي وقسم صغير في دبي .
- **قبيلة الحبوس:** ويقيم أفرادها بالمنطقة الجبلية الشمالية من إمارة رأس الخيمة وخاصة ميناء رمس.
- **قبيلة الزعاب:** ويقيمون في رأس الخيمة والجزيرة الحمرا.[2]

اعتمد القواسم في ممارسة نشاطاتهم السياسية والاقتصادية على البحر وتميزوا بالطابع العسكري الذي عمل على حمايتهم، ومن ابرز مواردهم الاقتصادية صيد اللؤلؤ والأسماك والتجارة[3]، أما عن السلطة فقد كان الشيخ الأعلى للقواسم مضطر إلى أن يسلك سياسة مرنة اتجاه القبائل الموالية له وهذا خشية تغيير ولائها[4]، فكان لكل مدينة ميناءها وحاكمها الخاص يحكم منطقته وفق العادات والتقاليد القبلية ويتبع الشيخ الأعلى للقبيلة، وعند اتخاذ قرارات أو مناقشة قضايا كبرى يجرى عقد جلسة كبيرة تسمى "المجلس"ويترأسها الشيخ الأعلى للقواسم بحضور بقية الحكام وكبار رجال القبائل.[5]

---

[1]– محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932–1971م)، المرجع السابق، ص ص31–32.

[2]– جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول(1507–1840م)، المرجع السابق، ص ص241–242.

[3]– سيار الجميل ، المرجع السابق، ص235.

[4]– جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول(1507–1840م)، المرجع السابق، ص251.

[5]– ميخين فيكتور ليونوفتش، المرجع السابق، ص177.

3-1-2- تحالف بني ياس:

يشكل التحالف القبلي الثاني في الساحل الجنوبي للخليج العربي إذ امتدت سيطرة قبائل بني ياس من جنوب قطر على طول الساحل إلى دبي ليمتد إلى منطقتي الظاهرة والبريمي[1] (ينظر الملحق رقم 04)، ويتكون هذا التحالف من أربعة قبائل رئيسية هي:

- **قبيلة بني ياس:**وتتألف من عشائر أهمها:آل بوفلاح، الرواشد، المزاريع، الهوامل، المحارقة وآل بوفلاسة.
- **قبيلة المناصير:** هي من القبائل الرئيسية، تعيش في واحة ليوا والعين ومدينة أبو ظبي وتنقسم إلى ثلاث فروع: آل بومنذر، آل بورحمة، آل بالشعر.
- **قبيلة العوامر:** من أكبر القبائل التي تعيش في صحراء الربع الخالي وتنقسم إلى فرعين: فرع آل بدر، فرع أز.
- **قبيلةالظواهر:** تسكن منطقة البريمي أهم عشائرها: العنان، الدرامكة، آل حمود، الكويتات.[2]

اقتصر نشاط بني ياس في مجموعه على الزراعة والرعي[3]، في بداية الأمر كان اعتمدها على القوة البرية لا القوة البحرية لاسيما من خلال من إدارة آل بوفلاح القبلية للشؤون السياسية، ثم بدأت قوتها البحرية تظهر شيئا فشيئا خاصة عندما اتخذوا جزيرة أبو ظبي قاعدة مركزية لهم.[4]

كانت العلاقات بين بني ياس والقواسم يشوبها التحفظ ولم يطرأ أي خلاف بينهما فكلا من الاتحادان القبليان ينتميان إلى المذهب السني كما أن بني ياس لم يساهموا في الصراع المذهبي ولم تكن مصالحهم الاقتصادية تتعارض مع المصالح الاقتصادية للقواسم، لكن مع بداية القرن التاسع عشر ومع توثيق آل بوفلاح صلاتهم بحكام آل بوسعيد الاباضية وازدياد الخبرة والإمكانات البحرية وسيطرتهم على الخلجان ومنافستهم للقواسم في ممارسة صيد

---

[1]- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول(1507-1840م)، المرجع السابق، ص256.

[2]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق، ص ص18-26.

[3]- جون .ب كيلي، المرجع السابق، ص43.

[4]- جمال سيار، المرجع السابق، ص236.

اللؤلؤ بدأت المنطقة تشهد العديد من الخلافات فدارت حروب عنيفة بينهما ومن أبرز نتائج هذه الخلافات انهيار الاتحادان وظهور كيانات صغيرة التي رحبت بها الحكومة بريطانية واعترفت بهم كمشيخات مستقلة.[1](يُنظر المحلق رقم 05).

3-2- <u>الطبقات الإجتماعية</u>: كانت الطبقات الاجتماعية في إمارات الساحل العُماني على النحو التالي:

- **طبقة الشيوخ:** هي طبقة الأسر الحاكمة وأفرادها وتمثل أعلى سلطة في البلاد والتي تسير الأمور داخل المجتمع.
- **طبقة كبار تجار اللؤلؤ:** وهي طبقة تشبه الطبقة الرأسمالية والتي بيدها الأموال وتساهم في تنشيط الحركة المالية الإقراض دفع الضرائب للحكام.
- **طبقة صغار التجار وأصحاب المحلات التجارية:**هي طبقة وسطى تشتغل في تجارة الخدمات والسلع بالبيع والشراء.
- **طبقة الغواصين والعبيد:** يمثلان طبقة العمال ويشكلون أساس عملية صيد اللؤلؤ وهم من الفقراء و غالبا ما يكون أكثرهم مديونين وتحت رحمة الطبقة الثانية.[2]

3-3- <u>التعليم في إمارات الساحل العُماني</u>:

يمكن تقسيم أنواع التعليم في إمارات الساحل العُماني إلى ثلاث أنواع :

- التعليم التقليدي أو كما يسمى المطاوعة.
- التعليم شبه نظامي.
- التعليم النظامي.

3-3-1- <u>التعليم التقليدي أو المطاوعة</u>:

إذا كان التعليم في البلدان العربية قد عرف بالكتاتيب فإن التعليم في إمارات الساحل العُماني كان يعرف باسم المطاوعة كانت الدراسة في هذه المرحلة تقتصر على: القرآن

[1]- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول(1507-1840م)، المرجع السابق، ص ص263-265.

[2]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق، ص ص55-56.

الكريم، الحديث، الفقه، النحو، الصرف، مبادئ الحساب[1]، وكان يتميز التعليم التقليدي في إمارات ساحل عُمان بـ:

- عدم تخصيص أماكن محددة حيث يتم في بيت المطوع، ونادرا ما يتم استئجار مكان خاص لممارسة التدريس.

- عدم وجود نظام محدد يلتزم فيه القائمون على تعليم في تحديد فترة للدراسة أو مدتها حيث يتوقف على ما يقرره المطوع[2]، كما انه لم يقتصر التعليم أو عمل المطاوعة على الرجال وحدهم فالمرأة شاركت الرجل في تعليم الأبناء والمطوعة تقوم بنفس المهمة التي يقوم بها المطوع وكان الأطفال الصغار ذكورا وإناثا يجلسون في حلقة علم واحدة.[3]

3-3-2- التعليم شبه نظامي:

يعتبر التعليم شبه نظامي مرحلة متطورة من نظام المطاوعة، وقاد هذه المرحلة كبار تجار اللؤلؤ خلال فترة ازدهاره حيث قاموا بفتح العديد من المدارس في مختلف الإمارات واتسم التعليم شبه نظامي بتحديد المنهج الدراسي الذي احتوى على: القرآن الكريم، الحديث الشريف، السيرة النبوية، النحو، التاريخ والجغرافيا كما شهدت هذه المرحلة تدريس اللغة الانجليزية

كان تعليم الشبه نظامي يخضع لتقويم مستوى الطلاب سواء عند الالتحاق بالدراسة أو في نهاية العام الدراسي وكان يتولى القيام بالعملية والإشراف عليها بعض من أبناء الإمارات[4] إضافة إلى استعانة بمعلمين من: جدة، مكة المكرمة، المدينة المنورة، العراق ومن ابرز المدارس: مدرسة التيمية المحمودية وتأسست بالشارقة 1900-1905م مدرسة الإصلاح و التي أسسها محمد بن علي المحمود عام 1930م، مدرسة ابن خلف أسسها تاجر اللؤلؤ خلف ابن عتبية بأبو ظبي، أما إمارة دبي أنشئت فيها المدرسة الأحمدية سنة

---

[1]- محمد محمود الضاوي السبيعي، العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (1971-1981م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009-2010، ص ص141-142.

[2]- نفس المرجع، ص 142.

[3]- موسوعة الإمارات، التعليم منذ بداية القرن العشرين حتى عام 1953م، متوفرة على: uaepedia.ae، بتاريخ 2015/12/12 على الساعة 20:08.

[4]- محمد محمود الضاوي السبيعي، المرجع السابق، ص142.

1910م أسسها تاجر اللؤلؤ احمد بن دلموك ومدرسة السالمية عام 1924م التي أسسها التاجر سالم بن مصبح آل حمود؛ كل هذه المبادرات الأهلية والفردية في تأسيس المدارس شكلت النواة الأساسية للمدارس الخاصة في الإمارات.[1]

3-3-3- التعليم النظامي:

يمكن تقسيم التعليم النظامي إلى مرحلتين: الأولى من 1953-1971م أما المرحلة الثانية ما بعد 1971م التي سيتم التطرق إليها لاحقا، يعتبر عام 1953م بداية عهد جديد في تاريخ التعليم في الإمارات وتتمثل هذه المرحلة بداية النظام التعليمي الحديث، حيث بدأ تنظيم التعليم ووضع الخطط والمناهج الدراسية، نظام الامتحانات والشهادات، والمراحل التعليمية، وقد شهدت العملية التعليمية نوعا من الإشراف والاستقرار لم تألفه إمارات ساحل عُمان من قبل من خلال البعثات التعليمية الوافدة إليها:

- البعثة التعليمية الكويتية سنة 1953م.
- البعثة التعليمية المصرية سنة 1955م.
- البعثة التعليمية القطرية سنة 1956م.
- البعثة التعليمية الأردنية سنة 1960م.
- البعثة التعليمية البحرينية سنة 1961م.
- البعثة التعليمية السعودية سنة 1967م.[2]

ففي عام 1953م تم افتتاح مدرسة في الشارقة وكانت تضم 450 تلميذ وفي عام 1967م كان عدد المدارس الموجودة في الإمارات الساحل المتصالح نحو 35 مدرسة ماعدا أبو ظبي التي بدأت في فتح المدارس سنة 1963م.[3]

---

[1]- موسوعة الإمارات، المرجع السابق.

[2]- محمد محمود الضاوي السبيعي، المرجع السابق، ص ص 142-143.

[3]- ر.ف كليكوفسكي، ف.ا لوتسكييفيتش، المرجع السابق، ص 140.

الـفصـل الثـانـي:

قيام إتحـاد الإمـارات الـعربيـة

المبحث الأول: دوافع وظروف الانسحاب البريطاني من المنطقة.

1- الدوافع الاقتصادية.
2- الدوافع السياسية.
3- نمو الوعي القومي العربي.

المبحث الثانـي:خطوات و مراحل تأسيس الإتحاد.

1- مراحل تأسيس الإتحاد.
2- المساعي الدولية لإنجاح الإتحاد.
3- إعلان قيام الإتحاد و تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول: دوافع و ظروف الانسحاب البريطاني من المنطقة

أوجدت الحرب العالمية الثانية في منطقة الخليج العربي وضعا جديدا حيث سجلت السنوات التي أعقبتها نهاية لعهد قديم وبداية عهد جديد في تاريخ المنطقة، ومن أبرز سمات هذه المرحلة ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كعامل مؤثر عندما استطاعت التغلغل في المنطقة اقتصاديا واستراتيجيا خاصة بعد اكتساب منطقة الخليج لمكانة اقتصادية وإستراتيجية جديدة المتمثلة في اكتشاف النفط، فأصبح الهدف الرئيسي للوجود الاستعماري هو تأمين استغلال هذه الثروة البترولية لصالح الشركات الغربية[1]، ما أدى إلى مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا مزاحمة اقتصادية خاصة مع إصرار الولايات المتحدة بإلزام بريطانيا سياسة الباب المفتوح المبدأ الذي روجت له السياسة الأمريكية في مناطق النفط بالشرق الأوسط والذي نص على عدم احتكار دولة معينة لامتياز معين قد يشكل ضررا لدولة أخرى[2]، فبدأت بريطانيا تخفف من قبضتها الاستعمارية تدريجيا ولم تحتفظ إلا بتلك التي تتناسب مع مصالحها الأساسية فانسحابها من شمال السويس واستقلال مستعمراتها في الهند 1947م دفعها إلى مراجعة حسابات وجودها في شرق السويس، هذا يعني تحديد موقفها في ضوء الظروف المستجدة بالخليج العربي فهل يجب المحافظة على رهاناتها الجديدة عن طريق نفس الوسائل القديمة من تأثير سياسي، حماية للأراضي، تمركز للقوات المسلحة أم الانسحاب العسكري وعدم الاهتمام السياسي دون قطع علاقات الصداقة التي تشدها إلى بلدان المنطقة سيستجيبان بشكل أفضل.[3]

ليتم في 16 جانفي 1968م الإعلان الرسمي لحكومة العمال البريطانية برئاسة "هارولد ويلسون" الذي يقضي باعتزام بريطانيا سحب قواتها العسكرية من شرق السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام 1971م[4] وبررت الحكومة آنذاك انسحابها لعدة دوافع ويمكن تقسيمها إلى:

1-**الدوافع الاقتصادية**: و التي تتعلق بـ:

- تدهور أوضاع بريطانيا الاقتصادية أولا لعدم قدرة حكومة هارولد ولسن العمالية على

---

[1]- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في إمارات الخليج العربية ووصولها إلى الاستقلال(1945-1971م)، مج 4، دار الفكر العربي للطبع والنشر، 1996، ص ص13-18.

[2]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص37.

[3]- أنطوان متيً، المرجع السابق، ص ص70-71.

[4]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص40.

تحمل نفقات تواجد قواتها في الخليج التي تبلغ 12 مليون سنويا[1] فضلا عن انخفاض المستمر للجنيه الإسترليني خاصة بعد عام 1967م بسبب التكاليف الباهظة في استيراد نفط الخليج بعد إغلاق قناة السويس.

- الصراع الدولي والتنافس حول امتيازات النفط[2] وإدراك بريطانيا أنها ليست الدولة الرأسمالية الوحيدة في المنطقة التي لها مصالح اقتصادية ونفطية بل تشاركها في ذلك دول رأسمالية أخرى كفرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والتي ليست لها قواعد عسكرية لحماية مصالحها فلماذا تأخذ بريطانيا على عاتقها حماية المصالح الاقتصادية التي ليست حكرا لها.[3]

- التطور التكنولوجي في تصنيع السلاح وإمكانية إقامة قواعد صاروخية بعيدة المدى فضلا عن حاملات الطائرات هذا يعني عدم التمسك بالقواعد العسكرية التقليدية كثيرة النفقات.[4]

2- الدوافع السياسية:

- تتمثل في أن العلاقات بين بريطانيا وإمارات شرق الجزيرة العربية أهم بكثير وأضمن من الوجود العسكري الذي قد يضر مصالحها ما جعل بريطانيا تغير أسلوبها القديم بالانسحاب وإنهاء المعاهدات السابقة التي لم تعد مناسبة للعصر الجديد بمعاهدات أخرى تحت مسمى "معاهدات الصداقة" التي تفي بالغرض القديم في محافظتها على مصالحها الاحتكارية.[5]

- اقتناع بريطانيا بأن الوجود العسكري التقليدي غير مجدي خاصة بعد فشلها في معارك مع الثوار في اليمن الجنوبية، وأن التفاهم بينها وبين حكام المنطقة هو السبيل من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وخير وسيلة لحفظ مصالحها؛ لهذا قامت بالتخلص من الحكام الذين تشعر بأن وجودهم يشكل خطرا على مصالحها في المنطقة مستقبلا واستبدلتهم بمن هم أكثر خضوعا.

- حرص بريطانيا على فض النزاعات الحدودية فأقنعت إيران بتخليها عن أطماعها التوسعية في البحرين مقابل احتلال جزر الثلاث من ساحل عُمان، كما حاولت التخفيف من مشكلات

---

[1]-James Onley,Britian and the gulf shaikhdoms (1820-1971) the politics of protection , Cirs , Qatar , 2009, p21.

[2]- أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة (قطر)، 1999، ص ص143-144.

[3]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص274.

[4]- أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص145.

[5]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص275.

الحدود بين إمارات ساحل عُمان نفسها أو بينها وبين جيرانها لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والأمن في المنطقة.[1]

3- نمو الوعي القومي العربي:

أدى نمو الوعي القومي لدى الشعوب العربية إلى خلق صراع على نحو جديد ضد الوجود البريطاني، خاصة بعد نجاح الثورة المصرية 1952م، فشل العدوان الثلاثي عليها سنة 1956م ما دفع بشعوب المستعمرة في كل من مسقط، عمان و الجنوب اليمني بإعلان الثورة ضد الاحتلال البريطاني مابين 1957-1959م.[2]

أما في إمارات الساحل العماني فعدم المساواة في توزيع عائدات النفط أدى إلى تأزم الصراع داخل الفئات العشائرية الحاكمة في الإمارات وكذلك بين بعض الإمارات ما أدى إلى ظهور حركة شعبية واسعة معادية لبريطانيا وكان يقودها ممثلو الفئة الإقطاعية الذين سعوا إلى الحصول على امتيازات واسعة وعلى الاستقلالية في حل بعض المسائل الداخلية، وبقي الوضع متأزما خلال السنوات 1962-1965م والتي زادت حدة بعدما شهدت مناطق كثيرة مظاهرات واسعة احتجاجا على ظروف العمل القاسية في أبار النفط وانخفاض أجور العمال وزيادة غلاء الأسعار، كما أدى رفض السلطات البريطانية السماح لوفد الجامعة العربية الدخول إلى الإمارات احتجاج سكانها ما دفع بحاكم رأس الخيمة إلى اتخاذ قرار منفرد والسماح للوفد دخول أراضيها كتعبير ضد التعسف الذي يمارسه الاحتلال البريطاني وساعد وصول وفد الجامعة العربية إلى نمو النضال الوطني التحرري في الإمارات خاصة بعد التقرير الذي قدمه الوفد الذي يؤكد حق شعوب الخليج العربي بالاستقلال التام.[3]

كما شهدت الإمارات عام 1965م حركة احتجاجية تضامنية مع حاكم الشارقة الذي أدان تصرفات الانجليز ورفض تمديد اتفاقية استئجار بريطانيا لقاعدة عسكرية على أراضي الإمارة ما دفع بالسلطات البريطانية إلى اعتقاله ثم نفيه إلى البحرين، وللخروج من هذا الوضع قدمت بريطانيا عدة مشاريع للتطور الاقتصادي وأعلنوا عن استعدادهم للقيام ببعض التحولات وإعطاء حقوق أوسع للحكام المحليين كما قامت بتأسيس صندوق للتنمية في إمارات الساحل العماني وقدمت قرضا بمبلغ مليون جنيه إسترليني لكن كل هذه الإجراءات لم تؤدي إلى تهدئة الأوضاع،

[1]- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص ص273-274.

[2]- أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص144.

[3]- ر.ف كليكوفسكي، ف.ا لوتسكييفيتش، المرجع السابق، ص ص22-23.

وفي عام 1966م تتابع نمو وتوسيع قوى جبهة التحرير الوطني في البلاد الذي ضم في صفوفه بعض ممثلي الفئة الحاكمة وبلغ النضال ذروته في أبو ظبي بعدما أعلن حاكم الإمارة "شخبوط بن سلطان"موقفه ضد السياسة التسلطية ما اضطر السلطات الاستعمارية تنظيم انقلاب ضده وتنحيته عن السلطة لصالح أخيه زايد بن سلطان آل نهيان.[1]

فقد كان "شخبوط بن سلطان" يرفض منح أي امتياز بترولي للشركات البريطانية حتى بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية في مناطق الإمارة، وكان يُعرف عنه عداؤه الشديد للإنجليز ورفضه التعامل معهم لاعتقاده أن محاولات التطوير البريطانية لن تخدم بدو الإمارة، وإنما ستجعلها مطمعا لقوى كثيرة ما يجعل البلاد تفقد سيطرتها، لذلك تحركت بريطانيا بحثا عن حليف يساعدها في الإطاحة بشخبوط بن سلطان، وكان هذا الحليف هو زايد بن سلطان الذي كان يطمع بالحكم ويدين للإنجليز بالولاء.

وفي السادس من أغسطس عام 1966م حطت طائرة تابعة للسلاح الجوى البريطاني في مطار أبو ظبي وأعلنت حالة الطوارئ، وتم عزل "شخبوط بن سلطان" وتنصيب أخيه "زايد بن سلطان" بدلا منه، وتم نفي "شخبوط بن سلطان" إلى البحرين، ثم إلى بيروت فلندن أين وضع تحت الإقامة والمراقبة في قصر كان يمتلكه هناك، إلى أن تم السماح له بالعودة ليقضي بقية حياته تحت الإقامة الجبرية في مدينة العين.[2]

[1]– ر.ف كليكوفسكي، ف.ا لوتسكييفيتش، المرجع السابق، ص24.

[2]– تقرير ساسة بوست أبرز الانقلابات التي شهدتها منطقة الخليج العربي على الرابط:sasapost.com بتاريخ:07 /2016/05 على الساعة13:45، انظر أيضا: علياء طلعت، 10زعماء وصلوا للحكم بالانقلاب على عائلاتهم، على الرابط: ashraat.com،

المبحث الثاني: خطوات و مراحل تأسيس الاتحاد

نتيجة للوضع الناشئ وللسياسة البريطانية الجديدة التي عُرفت بالانسحاب شرق السويس برزت ثلاث احتمالات لإعادة تنظيم الخليج العربي وتنظيم خريطته السياسية وتمثلت في:

– إقامة إتحاد فيدرالي بين المشيخات التسع المعنية بقرار الانسحاب التي تضم كل من: قطر، البحرين، أبو ظبي، دبي، رأس الخيمة، الشارقة، عجمان، الفجيرة وأم القيوين على أن يكون إتحادا قادرا على الوقوف في وجه أي مطامع توسعية قد تكون موجودة لدى الدول المجاورة.

– أن تعلن كل من البحرين أكبر المشايخ من حيث عدد السكان وقطر وأبو ظبي المشيخات الأكثر ثراء من حيث الدخل النفطي استقلالهما بعد أن توقع معاهدات دفاعية مع دول صديقة كبريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتكفل بالحفاظ على أمنها في وجه الأطماع الخارجية، على أن توجد صيغة اتحادية ما للمشيخات الأخرى الصغيرة والفقيرة مستقبلا.

– أن تملأ إيران الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني ما يفتح الطريق أمام تحقيق حلم إيران القديم بتحويل الخليج العربي إلى خليج فارسي إما عن طريق الحماية الإيرانية لبعض المشيخات كدبي أو الاحتلال المباشر للبعض الأخر كالبحرين.[1]

و لكي تستمر السيطرة البريطانية على هذه المنطقة الهامة من العالم حاولت خلق اتحاد بين الإمارات[2] خاصة بعد سقوط حكومة هارولد ويلسون العمالية في الانتخابات النيابية العامة والتي فاز فيها المحافظون التي كان لها رأي مخالف تماما عن الانسحاب واتهموا فيها حزب العمال بأنهم قرروا الانسحاب دون تمهيد بإقامة علاقات قوية مع حكام المنطقة للمحافظة على مصالح بريطانيا حتى تتمكن من تعويض ما قد تخسره جراء الانسحاب.[3]

لتنصب الجهود كلها على تحقيق الاحتمال الأول الذي كان من الواضح أن أوضاع المنطقة ومهمة تشكيل إتحاد فيدرالي بين المشيخات لن تكون سهلة إلا أن الجميع كان على اقتناع بأن ذلك هو البديل الذي لا مفر منه.[4]

---

[1]– رياض نجيب ريس، الخليج العربي ورياح التغيير، دراسة في مستقبل الوحدة القومية العربية والوحدة والديمقراطية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987، ص ص15–16.

[2]– ر.ف كليكوفسكي، ف.ا لوتسكييفيتش، المرجع السابق، ص ص24–25.

[3]– محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص ص278–279.

[4]– رياض نجيب ريس، المرجع السابق، ص16.

1- مراحل تأسيس الاتحاد:

شهدت منطقة ساحل عُمان العديد من المحاولات لإقامة بعض أشكال التنسيق بين إماراتها والتي كانت مرتبطة بالنفوذ البريطاني حيث بذلت جهود من أجل إيجاد شكل من أشكال الاتحاد[1]، بعدما ارتأت من مصلحتها أن تخطو ببعض هذه الإمارات إلى نوع من الاتحاد ليخدم مصالحها التي باتت مهددة[2]، وقد توصل المسؤولين البريطانيين إلى مشروع إتحادي سنة 1937م والذي تمثل في:

- توحيد الأنظمة القانونية.
- تكوين مجلس أعلى لحكام الإمارات مع تحديد حكومة محلية لكل إمارة مسؤولة أمام جمعية تمثيلية.
- توحيد أنظمة البريد و التلغراف.
- توحيد مشروعات التعليم.
- إنشاء قوة عسكرية منظمة و مستقلة داخل كل إمارة.[3]

لكن هذا المشروع لم يتخذ شكلا جديا كون الإمارات الصغيرة كانت تعتمد على بريطانيا كما أنها تأكدت من عجزها عن تحمل مسؤولية الاستقلال[4]، كما أن هذا المشروع لا يعد أن يكون إلا رد فعل بسبب الأوضاع المنطقة التي تشهد انتشار للحركات الإصلاحية في كل من الكويت، البحرين، دبي كما أن اندلاع الحرب العالمية الثانية لم يتح لهذا المشروع فرصة التنفيذ والتطبيق.[5]

لتتجدد المحاولات البريطانية في خمسينيات القرن العشرين حين قامت على حث حكام الإمارات العربية على إنشاء كيان موحد يكون تحت إشرافها وتمثل هذا في إنشاء "مجلس حكام الإمارات المتصالحة" عام 1952م (يُنظر الملحق رقم06)، وضم هذا المجلس حكام إمارات الساحل عمان السبع وكانت مهمة هذا المجلس مناقشة وإقرار القضايا ذات المصلحة المشتركة ولم

---

[1]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، قطر وإتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي1968-1971م دراسة ووثائق، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة (قطر)، 1998، ص18.

[2]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، دار العربية للموسوعات، بيروت (لبنان)، 2009، ص171.

[3]- أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص147.

[4]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص171.

[5]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي و الحاضر، المرجع السابق، ص44.

يكن لهذا المجلس ميثاق مكتوب ينظم اختصاصاته وصلاحياته، فلم يكن سوى هيئة استشارية يجتمع في ظلها الحكام لتنسيق الأعمال المشتركة بين إماراتهم، والقرارات التي كان يصدرها المجلس لم تكن ملزمة ونافذة إنما تنفذ بواسطة كل حاكم داخل إمارته أو بواسطة المقيم البريطاني[1]، ويجتمع المجلس مرتين أو ثلاث في السنة[2]، وكان الهدف من وراء إنشاء هذا المجلس تنمية الإمارات وتحسين أوضاعها إلا أنه وخلال تسعة عشر عام عقد المجلس ثلاثة وثلاثون اجتماعا إلا أن هذا المجلس لم يلب طموح المنطقة* ولم يحقق سوى بعض الانجازات كبناء مستشفى بإمارة دبي، إعادة منطقة كلباء إلى الشارقة، إقامة مدرسة زراعية في رأس الخيمة1957م ومدرستين صناعيتين في كل من الشارقة 1958م ودبي 1964م[3]، كما تم الاعتراف بإمارة الفجيرة كإمارة مستقلة، كما أنشئت بريطانيا قوة عسكرية عرفت باسم "قوة ساحل عمان" مركزها الشارقة يقودها ضباط بريطانيون وأردنيون تابعون للإدارة البريطانية العسكرية وكانت هذه القوة تهدف إلى حماية شركات النفط[4]، وربما الفائدة الوحيدة التي نتجت عن هذا المجلس إتاحة الفرصة لحكام الإمارات العربية الاجتماع معا ومناقشة أمور المشتركة التي تهم إماراتهم.[5]

ومع إعلان قرار بريطانيا وعزمها عن الانسحاب سنة 1968م ونشوء فكرة ما سُميً بالفراغ الذي سيخلفه الانسحاب عادت فكرة الإتحاد بين الإمارات العربية من جديد ومن هذا المنطلق جاءت الخطوة الأولى للإتحاد.[6]

---

[1]– أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص19.

[2]– محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص44.

*كون أن وقائع الجلسات خاصة أثناء فترة ترأس المعتمدين البريطانيين المجلس(1952–1965م) تم التطرق إلى مواضيع لم تكن بتلك الأهمية كالمكافحة الجراد، اتخاذ موقف جماعي لمعاقبة اللصوص، أسباب وجود شحنة من اللؤلؤ الصناعي في الهند، فهذا دليل على أن بريطانيا كانت تهدف إلى إيجاد إطار وهمي للعمل المشترك بين إمارات الساحل بحيث توفر صيغة جديدة لضمان مصالحها بالمنطقة ، فارس محمد الفارس : مجلس الإمارات المتصالحة نواة دولة الاتحاد.

[3]– موسوعة الإمارات:مجلس الإمارات المتصالحة: http://uaepedia.ae

[4]– جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في إمارات الخليج العربية ووصولها إلى الاستقلال(1945–1971م)، مج4، المرجع السابق، ص23.

[5]– أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص20.

[6]– أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص149.

1-1- <u>الاتحاد الثنائي" أبو ظبي- دبي" (اتفاقية السميح)</u>:

اجتمع حاكم أبو ظبي"زايد بن سلطان آل نهيان" وحاكم دبي "راشد بن سعيد آل مكتوم" في قرية "السميح" الواقعة على الحدود بين الإماراتين في 18 فيفري 1968م، واتفقا على تكوين اتحاد يضم الإمارتين كما اتفقا على تخطيط الحدود البرية و البحرية بينهما؛ وعقب اجتماعهما اصدرا بيان الاتفاقية (يُنظر الملحق رقم07) التي جاء فيها الاتفاق على تكوين اتحاد يضم الإماراتين لهما علم واحد،كما تم التطرق إلى المسائل التالية: الشؤون الخارجية، الأمن والدفاع، الصحة، الجنسية والهجرة، كما اتفقا على دعوة حكام إمارات الساحل العُماني لمناقشة هذا الاتفاق والانضمام إلى هذا الاتحاد ودعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة.[1]

ويتضح أن مشاورات بين الحكام قد بدأت بشكل مكثف منذ الإعلان البريطاني الانسحاب والإعلان عن هذا الاتفاق أثار تساؤلات عديدة والذي جاء قبل أسبوع واحد من موعد اجتماع حكام الإمارات التسع في 25 فيفري بدبي، لبحث خطوات الاتحاد فيما بينهم، كما أثارت صيغة التداول بالنسبة لحاكمي قطر والبحرين استياء شديد خاصة من طرف قطر التي اعتبرت أن ما حدث محاولة لإبعادها و البحرين عن الاتحاد.[2]

كما أثار الاتفاق تساؤلين أولها عن الدوافع الحقيقية التي حدت بهاتين الإماراتين بالذات دون بقية الأمارات الأخرى فسكان إمارتي دبي وأبو ظبي ينتميان في الأصل إلى قبيلة واحدة "قبيلة بني ياس" إلا أن العلاقة اتخذت شكل الصراع خاصة سنة 1966م حول امتلاك المياه الإقليمية التي تم بها اكتشاف آبار البترول[3]، أيضا الإماراتين ليست على مستوى واحد من الارتباط بالدول التي لها تأثير مباشر في المنطقة فتعتبر دبي أكثر ارتباطا بالسعودية في حين أن أبو ظبي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الكويت، أما التساؤل الثاني فهو حول سر دعوة حاكمي قطر والبحرين للاشتراك في الإتحاد والبحث في مستقبل المنطقة فيرى الكثير من المراقبين للوضع بالمنطقة أن السعودية كانت وراء فكرة إشراك قطر والبحرين فبالنسبة لقطر فتعود للعلاقات الوثيقة بينهما والتي تقوم على أساس مذهبي المتمثل في إتباع منهج محمد بن عبد الوهاب وبالتالي سيكون لها في التجمع الجديد مركز قوة، أما عن البحرين فهو رغبتها في إبعاد الخطر الإيراني المهدد لها.

---

[1]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص ص177- 179.

[2]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص26.

[3]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص188.

فإعلان الاتحاد بينهما بالشكل الصريح وإسراعهما بتصفية خلافاتهما قد تم بفعل عوامل وتأثيرات خارجية فهاتين الإماراتين أكثرهما تقدما وثروة وأكثر الإمارات تهيؤ لوضع نواة للكيان الجديد كما أنهما أشدهما خوفا على ثرواتهما من الأطماع الخارجية[1]، كما يلاحظ أن اتفاق أبو ظبي ودبي لم يسبقها أعمال تحضيرية مهدت لقيامه بل هو مجرد اتفاق ثنائي بين حاكمين، كما أن الاتفاقية لم تحدد نوعية الحكم أو النظام الذي سيسود بين الإماراتين فهل سيحتفظان باسميهما أم يكتسبان شخصية يذوب فيها الكيان الخاص لكل منهما بحيث تتشكل من أراضيهما إقليم لدولة جديدة، لذا قيل بأنه مجرد إعلان للنوايا وليس قاعدة لإقامة إتحاد، رغم ذلك فقد لاقى الاتحاد قبولا وتجاوبا من بقية حكام الإمارات لتتم الخطوة الثانية نحو الاتحاد.[2]

1-2-<u>إتحاد الإمارات العربية التسع(اتفاقية دبي)</u>:

بناءا على الدعوة الموجهة من قبل حاكمي أبو ظبي ودبي في اتفاقية السميح إلى حكام الإمارات العربية تمت تلبية الدعوة، وعُقد الاجتماع الأول بحضور جميع حكام الإمارات في الفترة ما بين 26-28 ذي القعدة 1387هـ الموافق لـ 25-27 فيفري 1968م بدبي[3]، وخلال الاجتماع قدمت قطر مشروع للاتحاد*ضم 34 مادة ضمن 6 أبواب فاقترحت أن يتم إنشاء إتحاد بين الإمارات الخمس الكبرى: قطر، البحرين، دبي، أبو ظبي وإمارة الساحل العربي المتحد المتكونة من الإمارات الصغيرة المتبقية هي: الفجيرة، الشارقة، عجمان، أم القيوين ورأس الخيمة حيث تُنشئ إتحاد مركزي تسمى فيه كل إمارة ولاية ويتم التناوب بين الولاة على رئاسة هذا الاتحاد ثم تنضم إلى إتحاد الإمارات العربية وتلتزم بميثاقها[4]، وكان الهدف من هذا الاقتراح تحقيق نوع من التوازن بين هذه المجموعة الموحدة وأعضاء الاتحاد الأخر فلا تنشئ مشاكل بسبب قضية الإجماع في القرارات أو في كيفية تمثيل الأعضاء في المجلس الاستشاري؛ إلا أن الإمارات الخمس اعترضت على هذا الاقتراح وطالبت بمساواتها بالإمارات الكبرى.[5]

---

[1]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق ، ص ص189-190.

[2]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص ص49-50.

[3]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق، ص374.

* تم إعداد مشروع الاتحاد من طرف الخبير القانوني ومستشار حكومة قطر الدكتور حسن كامل.

[4]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص25.

[5]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص60.

بعد المناقشات والتعديلات التي أدخلت على المشروع القطري تم التوقيع على اتفاقية إتحاد الإمارات العربية المعروفة باسم "اتفاقية دبي" والتي ضمت حكام الإمارات العربية التسع (يُنظر الملحق رقم08).

تمثلت هذه الاتفاقية في قيام إتحاد تعاهدي بين إمارات الخليج العربي التسع، التي نصت على تكوين مجلس أعلى للإتحاد من حكام الإمارات يتناوبون رئاسته ويتولى وضع ميثاق كامل ودائم للاتحاد ورسم السياسة العليا للاتحاد في الداخل والخارج مع سلطة إصدار القوانين والتشريعات بمساعدة المجلس الاتحادي الذي يعتبر بمثابة السلطة التنفيذية لقرارات وسياسات المجلس الأعلى كما تم تكوين محكمة اتحادية عليا تتولى مباشرة السلطة القضائية[1]، كما كانت الاتفاقية تهدف إلى توثيق الصلات والعلاقات بين الإمارات العربية، تقوية التعاون بينها وتنسيق خطط تقدمها، توحيد السياسة والتمثيل الخارجيين، دعم الدفاع الجماعي لها ضمن احترام سيادة واستقلال كم منها[2]؛ وقد وجهت انتقادات حول الاتفاقية لتضمنها بعض النقاط السلبية منها:

- لم تنتقص من السيادة الداخلية التي يمارسها الحكام داخل إماراتهم لصالح دولة الاتحاد بل على العكس كان التركيز واضح على تأكيد استقلال الإمارات اتجاه لعضها البعض.[3]

- لم تتضمن الاتفاقية تحديد لطريقة تشكيل الهيئات والمجالس الاتحادية الحاكمة باستثناء انتخاب رئيس المجلس الأعلى.

- لم يتم الإشارة بأي شكل من الأشكال مستقبل بريطانيا في عملية تنظيم الدفاع عن المنطقة ولا الوضع الراهن للوجود العسكري البريطاني في الخليج.[4]

- جعلت قرارات المجلس الأعلى للاتحاد تصدر بالإجماع.

- ركزت جميع السلطات التشريعية و التنفيذية و الإدارية في المجلس الأعلى للاتحاد دون إعطاء فرصة لغيرها من الهيئات الأخرى المتفرعة عن المجلس الأعلى.[5]

---

[1]– أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص29.

[2]– إسماعيل ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر(987–1400هـ/1492–1980م) الجناح الأسيوي، ج1، دار المريخ للنشر، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 1995، ص102.

[3]– أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص29.

[4]– خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص ص191–192.

[5]– محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932–1971)، المرجع السابق، ص382.

- كما أن هذه الاتفاقية صيغت بأسلوب بعيد عن تطورات العصر، وغير مرتبطة برغبات شعب المتطلع للمشاركة في أنظمة الحكم.

- تفتقر الاتفاقية إلى الأسس الديمقراطية والمرونة في توزيع الاختصاصات بين سلطات الاتحاد المقترحة.[1]

1-3- دورات المجلس الأعلى للإتحاد (اجتماعات):

بعد عقد اتفاقية اتحاد الإمارات العربية كان لا بد من وضع هيكل لهذه الدولة الاتحادية لتحقيق أهداف الاتفاقية وتنفيذها، هذا ما تم تداوله ومناقشته خلال اجتماعات ودورات المجلس الأعلى للاتحاد التي تعتبر الخطوة الثالثة لتأسيس الاتحاد، فعقد المجلس الأعلى للاتحاد أربع دورات هي:

1-3-1- الدورة الأولى:25-26 ماي1968م بأبو ظبي:

اجتمعت اللجنة التحضيرية المتكونة من مستشارين وممثلين عن الحكام وذلك في 18-19 ماي لإعداد جدول أعمال الاجتماع الأول لمجلس الأعلى للاتحاد المقرر انعقاده في 25-26 ماي[2]، وخلال هذا الاجتماع ظهرت مشكلة قسمت اللجنة إلى اتجاهين الأول تمثله كل من البحرين وأبو ظبي اللتان ترى ضرورة تجميد العمل باتفاقية دبي إلى حين وضع الميثاق الدائم والكامل للاتحاد، أما الاتجاه الثاني فتمثله كل من قطر ودبي اللتان دعتا إلى ضرورة العمل بقرارات اتفاقية دبي واعتبارها وثيقة سارية المفعول اعتبار من 30 مارس 1968م كما كان مقرر؛ فأجتمع المجلس الأعلى للاتحاد ليستمر فيه الخلاف حول المسألة السابقة فيتم تأجيل الاجتماع إلى الفاتح من جويلية وذلك ليتسنى لهم إجراء المزيد من المشاورات بغية التوصل إلى اتفاق لوضع اتفاقية دبي موضع التنفيذ[3]، فاستأنفت الدورة يومي 6-7 جويلية بدل الفاتح من شهر جويلية وصدر بيان يضم سبعة قرارات:

- تعيين الدكتور عبد الرزاق السنهوري على وضع الميثاق الكامل و الدائم للاتحاد.
- إنشاء لجنة الاتصال و التنسيق المكونة من عضو لكل إمارة.

---

[1]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971)، المرجع السابق، ص ص382-383.

[2]- نفس المرجع، ص387.

[3]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص31.

- تتم رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد بالتناوب بين أعضائه، وتستمر رئاسته إلى حين اختيار رئيس جديد في الدورة التالية.
- تشكيل مجلس إتحادي مؤقت و تحديد اختصاصاته.
- تعيين أعضاء المجلس الاتحادي ومساعديهم.
- إنشاء لجنة توكل إليها مهام دراسة العملة، العلم، النقد والبريد، الشعار الرسمي للاتحاد، إنشاء جريدة رسمية.
- رصد مبلغ 50 ألف دينار بحريني للنفقات الأولية للإتحاد على أن تقدمها حكومات كل من قطر، أبو ظبي، البحرين.[1]
- تعيين خليفة بن حمد آل ثاني نائب حاكم قطر وولـي العهد رئيس للمجلس الاتحادي المؤقت.[2]

1-3-2- الدورة الثانية:20-22 أكتوبر 1968م بالدوحة:

عقد المجلس الأعلى دورته الثانية بالعاصمة القطرية واستكمل المجلس إنشاء اللجان اللازمة في المجالات الخدماتية فأصدر قرارات المتعلقة بمجال التعليم، الصحة، العمال، التجارة، الملكية العقارية المواصلات ولعل أهم قرارات هذا الاجتماع تلك المتعلقة بالقوات المسلحة البرية، البحرية والجوية للاتحاد مع منح كل إمارة حق إنشاء قوات مسلحة محلية يضمها الجهاز الدفاعي للاتحاد عند اقتضاء الحاجة[3]، على أن يعهد للمجلس الاتحادي المؤقت مهمة اختيار خبراء عسكريون لتولي مهمة الدراسة التمهيدية لتنظيم الدفاع عن الإمارات وتتم المصادقة عليها من طرف المجلس الأعلى للاتحاد[4]، وكذا استقدام خبير اقتصادي من إحدى مؤسسات البنك الدولي أو من الأمم المتحدة لدراسة أوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.[5]

1-3-3- الدورة الثالثة:10-14 مارس 1969م بالدوحة:

أهم ما جاء في هذه الدورة الاتفاق على:

---

[1]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971)، المرجع السابق، ص ص390-391.

[2]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص195.

[3]- نفس المرجع، ص ص195-196.

[4]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص34.

[5] - غانم محمد صالح، المرجع السابق، ص ص141-142.

- تحديد انتخاب رئيس الإتحاد وإنشاء منصب نائب الرئيس لمدة سنتين غير قابلة للتجديد لكلا المنصبين.

- تحويل المجلس الاتحادي المؤقت إلى مجلس وزراء اتحادي متكون من ثلاثة عشرا وزيرا.

- تحديد مقر مؤقت لكل من المجلس الأعلى ومجلس الوزراء، تحديد سلطاته وأجهزته وإنشاء مجلس استشاري للاتحاد.

- النظر في مسودة الدستور لوضع دستور مؤقت للاتحاد*استعدادا للمرحلة الانتقالية.[1]

- مناقشة مسألة الاتصالات التي أجريت مع الجهات البريطانية لبحث موعد وطريقة إنهاء المعاهدات القائمة.[2]

1-3-4- الدورة الرابعة:21-25 أكتوبر 1969م بأبو ظبي:

في هذه الدورة تم فيها انتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيسا للاتحاد لمدة سنتين كما تم اختيار مدينة أبو ظبي عاصمة مؤقتة وأقر مبدأ التمثيل المتساوي للإمارات في المجلس الاستشاري (4 أعضاء لكل إمارة) وتم تشكيل أول وزارة اتحادية برئاسة ولي عهد إمارة قطر[3]، لتتوقف أشغال الدورة بسبب دخول السير "جيمس تردويل"-المعتمد البريطاني لإمارة أبو ظبي- قاعة الاجتماع الذي قام بتبليغ رسالة السير "ستيوارت كروفورد"-المقيم السياسي البريطاني في الخليج-إلى حكام الإمارات بأن الحكومة البريطانية تعلق أهمية كبرى على نجاح إقامة الإتحاد الإمارات العربية كما تبدي قلقها حول بعض المصاعب التي تواجه الاتحاد وحثت الحكام على بذل أقصى جهد لإيجاد طريقة لتذليل الصعاب والتوصل إلى الحلول العملية فلم يتم إصدار أي قرار وبقيت معظم المسائل معلقة ومؤجلة[4]، ليغادر كل من حاكم قطر ودبي ورأس الخيمة وأعلنوا انسحابهم من المؤتمر واعتبروا الموقف البريطاني تدخل مباشر في شؤون الخاصة لحكام الإمارات ويمثل انتقاصا من هيبتهم ما دفعهم إلى رفض التوقيع على القرارات السابقة كون ذلك سيولد انطباعا لدى الرأي العام العربي بأنهم منقادون لما تقرره السلطات البريطانية في المنطقة[5]، غير

* قدمت لجنة الخبراء المكلفة بإعداد دستور الدولة صيغة متكاملة لمشروع الدستور ضمت 153 مادة موزعة على عشر أبواب والتي أصبحت أساس دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

[1]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971)، المرجع السابق، ص ص395-396.

[2]- أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص159.

[3]- غانم محمد صالح، المرجع السابق، ص142.

[4]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص46.

[5]- غانم محمد صالح، المرجع السابق، ص143.

أن بعض المحللين ذكروا أن سبب انسحاب حاكم دبي وقطر هو خشية ردود أفعال جارتهم إيران التي كانت تعارض اتحاد يضم البحرين فكان موقفهما أكثر وضوحا حيث أعلنت في اليوم التالي أنها لن تقبل انضمام البحرين إلا بعد تسوية وضعها وفق المبادئ الدولية، أما رأس الخيمة فخشيت من استياء السعودية بسبب اتخاذ حاكم أبو ظبي مدينة العين في واحة البريمي المتنازع عليها عاصمة ثانية لإمارته، في حين يرى البعض أن بعض الحكام كانوا يتحينون الفرصة للخروج من الاتحاد.[1]

أما بالنسبة إلى المجلس الاتحادي المؤقت الذي يعتبر مجلس الوزراء التنفيذي للإتحاد فقد بدأ بممارسة نشاطه في الفترة ما بين سبتمبر1986م إلى غاية جوان 1969م وتمكن من عقد خمس اجتماعات رسمية كانت في كل من: الدوحة، الشارقة، دبي، عجمان ثم الدوحة.[2]

2- المساعي الدولية لإنجاح الإتحاد

2-1-أسباب فشل الإتحاد التُساعي:

بانتهاء الدورة الرابعة للمجلس الأعلى للإتحاد بدأ الفشل يخيم على مشروع إتحاد الإمارات العربية التي تغيرت مسيرتها[3]، كما أن اجتماعات المجلس الأعلى للإتحاد ومجلس الاتحادي المؤقت التي تم عقدها على مدار أربع سنوات لم تسفر عن أي نتائج ايجابية لقيام الاتحاد التساعي، بل بالعكس ظهرت العديد من المشاكل أدت إلى فشله ويمكن إرجاع أسباب الفشل إلى مجموعتين من العوامل:

2-1-1-المجموعة الأولى: ترتبط بالخلافات الشخصية، القبلية، النزعة الذاتية ومشاكل الحدود.[4]

أ- **الخلافات الشخصية:** كانت الخلافات الحادة بين الحكام وطموحاتهم في الحفاظ على أكبر قدر من السلطة في إماراتهم أضف على ذلك المنافسة الداخلية بين الأمراء من بين العوامل التي ساهمت في فشل قيام الاتحاد حيث كان هناك خلاف بين حاكم قطر ونائبه الذي يرى في نفسه أنه أحق بالحكم، أيضا الخلافات التاريخية القبلية بين قطر والبحرين التي كانت أصعب من أن

[1]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص47.

[2]- أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص156.

[3]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص48.

[4]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص51.

تتجاوز وخلافات بين أبو ظبي ودبي أفرزت قطبين قطب دبي وقطر المعزز بعلاقة نسب وقطب البحرين وأبو ظبي[1]؛ فالاختلافات في أوجه النظر بين القطبين ظهرت منذ اجتماع اللجنة التحضيرية للتواصل في دورات المجلس الأعلى والمجلس الاتحادي المؤقت والتي أثرت على سير المناقشات ومن بينها:

- رفض البحرين تعيين نائب حاكم قطر وولي العهد رئيسا للمجلس الاتحادي مبررة ذلك على ضرورة تفرغ رئيس المجلس ولا يشغل أية مناصب في إمارته لتسحب اعتراضها بعد تدخل أبو ظبي.

- اختلاف حول صلاحيات المجلس الاتحادي فقطر ومؤيديها ترى ضرورة مباشرة المجلس اختصاصاته كاملة، في حين ترى البحرين ومؤيديها اقتصار دوره على رفع التوصيات لحين وضع ميثاق الاتحاد.

- الخلاف حول مسألة الدفاع فقد اقترحت البحرين بأن تكون بريطانيا هي الجهة التي تعهد إليها اختيار الخبراء العسكريون[2]، في حين اقترحت قطر بأن توكل المهمة إلى السعودية والكويت.[3]

ب- النزعة الاستقلالية: خلال دورات المجلس الاتحادي كانت النزعة الاستقلالية الطابع الغالب لكل إمارة فتخوف الإمارات الغنية على ثرواتها دفع بكل إمارة إلى جعل الاتحاد في خدمة مصالحها، كما عكس النفوذ المالي للإمارات الكبرى قدرا من السيطرة السياسية للاتحاد[4]، وهو الذي يحدد المواقف العملية في مناقشة الجوانب التطبيقية للاتحاد فجاءت صيغة مواجهة المشاكل التي واجهة الاتحاد تبنى على أساس التسوية والتوصيات وجعل كل شي دوري ومؤقت[5]، كما أبدت الإمارات الصغيرة تخوفها من الإمارات الكبرى التي قد تسيطر عليها وتستغلها لاسيما أن الفرق شاسع ما بين هذه المشايخ من حيث المساحة، السكان والثروة.[6]

---

[1]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص ص207-209.

[2]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ص32-33.

[3]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق، ص393.

[4]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ص34-35.

[5]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص196.

[6]- أمل العجيل، موسوعة قصة وتاريخ الحضارة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ،ج 11-12، 1988، ص203.

ج-النزعة القيادية: فكل إمارة من الإمارات الكبرى كانت ترى في نفسها أنها الأحق بالدور القيادي للاتحاد، فأما قطر كانت تتطلع إلى زعامة الاتحاد وتبرر هذا التطلع إلى أسباب كونها الإمارة التي لا تواجه مشاكل حدودية حادة، وليست محل طمع من قبل جيرانها لا عربيا ولا إقليميا عكس البحرين كما أنها تخلو من الأقليات الأجنبية[1]، بالإضافة إلى وضعها الاقتصادي الجيد، أما البحرين التي أرادت أن يتم تعيين أعضاء المجلس على أساس عدد السكان ما يعني أن غالبية المجلس ستكون لها أما أبو ظبي فترى بأنها زعيمة ساحل عُمان وأن قطر والبحرين يهددان هذه الزعامة.[2]

د- النزاعات الحدودية: وأكبر هذه النزاعات بين السعودية وإمارة أبو ظبي حول واحة البريمي، أيضا خلاف بين قطر والبحرين حول جزيرة "حوار" التي تعتبرها قطر تابعة لها تاريخيا.[3]

2-1-2- <u>المجموعة الثانية</u>: فتتعلق بالخلافات الدستورية والتي تتمثل في:

أ- الشكل الدستوري: احتدم الخلاف حول كيفية تشكيل الهيئات الاتحادية التشريعية منها والتنفيذية وحول قرارات مجلس الحكام الذي يمثل السلطة العليا فهل تأخذ قراراته بالإجماع أو بالأغلبية[4]، ولأن الأخذ بقاعدة الإجماع يحقق مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الإمارات المتحدة ويحول دون إصدار أي قرار يحمي مصالح الإمارات الكبرى، إلا أن هذه القاعدة لم ترض أنصار الاتحاد التي ترى من شأنها أن تضعف السلطة الاتحادية وللخروج من هذا الإشكال اقترحت البحرين الاكتفاء بأغلبية ثلثي الأعضاء من بينهم الإمارات الأربعة الكبرى في المسائل الجوهرية والأغلبية في المسائل العادية في بقية القرارات إلا أن الاقتراح رفضته الإمارات الأخرى.[5]

ب-اختيار العاصمة: تم اقتراح بأن تكون عاصمة الإتحاد الدائمة في أحد العواصم الكبرى للإمارات الأربعة وكان هذا الاقتراح ظاهريا فقط، فكل إمارة من تلك الإمارات الأربعة كانت ترغب في أن تكون عاصمتها هي العاصمة الدائمة للاتحاد، فقدمت قطر ودبي اقتراح ثان باختيار منطقة محايدة صحراوية بين أبو ظبي ودبي " منطقة واد الموت" لبناء عاصمة اتحادية حديثة لكن

---

[1]- غانم محمد صالح، المرجع السابق، ص141.

[2]- ميثاق خير الله جلود، مستقبل النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، <u>مجلة التربية والعلم</u>، مج 17، العدد2، 2010، ص40.

[3]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص58.

[4]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص 212.

[5]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص 54.

البحرين أصرت على تقديم عاصمتها المنامة عاصمة للاتحاد لما تشمل عليه من مؤسسات حديثة وجاهزة، وأن اختيار منطقة جديدة وبعيدة عن العمران سيكلف أموالا طائلة (قدرت بـ500مليون دينار) فضلا عن تضييع الوقت.[1]

ج- المجلس الوطني الاستشاري(البرلمان): واجه حكام الإمارات صعوبة حول طريقة اختيار أعضاء وعدد ممثلي كل إمارة وكيفية تمثيل الإمارات في المجلس الوطني الاستشاري، فهل يتم عن طريق الانتخاب أم عن طريق التعيين، ليتم تطبيق طريقة التعيين نظرا لعدم تمرس الإمارات للنظم النيابية ولصعوبة تطبيق أسلوب الانتخاب، لتبقى مشكلة المتعلقة حول عدد ممثلي كل إمارة فالبحرين طالبت بأن يكون التمثيل النيابي على أساس عدد السكان ما يعني أن غالبية المجلس ستكون للبحرين باعتبار أنها أكبر الإمارات من حيث السكان، وهذا ما رفضته باقي الإمارات وطالبت بالتمثيل المتساوي، وقدمت أبو ظبي اقتراحا آخر بأن تمثل كل إمارة أربعة أعضاء مقابل ستة للبحرين فرفضت دبي هذا الاقتراح اعتقادا منها أن هذا سيدفع البحرين إلى الخروج من الاتحاد كما رفضته باقي الإمارات تمسكا بمبدأ المساواة في التمثيل النيابي[2]؛ لتعود أبو ظبي باقتراح ثان يقضي بأن يكون التمثيل في عدد المقاعد بالمجلس الاستشاري على أساس الالتزامات المالية لكل إمارة في موازنة الاتحاد فتتحصل بهذا أبو ظبي على أكبر عدد من المقاعد نظرا لكثرة عائداتها النفطية فرفض هذا الاقتراح من طرف البحرين.[3]

د- ميزانية الإتحاد: عالجت اتفاقية دبي مسألة المساهمة في الميزانية الاتحادية بشكل غامض، فسلطة إصدار الميزانية من اختصاص المجلس الأعلى وتحديد نصيب كل إمارة يحدد بقانون الاتحاد.

هـ-المواصلات: اختلفت الإمارات حول تبعية اختصاص المواصلات فبعضها رأى أن تبقي من اختصاص الإمارات في حين فضل الأعضاء آخرون أن تدخل ضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية والسبب يعود أن المطارات والموانئ تشكل المصدر المباشر لدخل بعض الإمارات، كما

[1]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص213.

[2]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص54.

[3]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية (1932-1971م)، المرجع السابق، ص398.

اختلف حول إشراف السلطات الاتحادية على تنظيم الاستيراد، التجارة الإقليمية، استغلال الثروات الطبيعية وتنظيم الملاحة.[1]

نتيجة قرب انسحاب القوات البريطانية من منطقة شرق السويس و منطقة الخليج العربي، وبعد الصعوبات التي واجهت عملية إنشاء اتحاد الإمارات بين الإمارات التسع[2]، وعلى إثر الخلافات المستمرة التي أدت إلى توقف مباحثات الاتحاد جرت محاولتان لحل هذه الخلافات الأولى من جانب بريطانيا أما المحاولة الثانية فكانت من طرف المملكة العربية السعودية والكويت.[3]

2-2- المساعي البريطانية:

كلفت بريطانيا السير ويليام لوس* مهمة تنسيق السياسة البريطانية في الجزيرة العربية واقتراح حلول عملية لكل ما يتصل بشؤون الخليج، كما عهد إليه مهمة أخرى هي استطلاع رأي حكام الإمارات ووجهات نظرهم بشأن موضوع الانسحاب البريطاني وما سيتبعه من تطورات كون إمارة قطر هي الإمارة الوحيدة التي طالبت بالانسحاب الكامل لقواتها في الوقت المحدد، ليبدأ ويليام لوس زيارته إلى المنطقة لذا قررت الحكومة البريطانية عدم إصدار أي بيان حول سياستها في الخليج إلا بعد جولة مبعوثها[4]، والتي كانت على مرحلتين الأولى من أوت إلى سبتمبر 1969م حيث اجتمع المبعوث البريطاني مع حكام الإمارات وأوضح لهم أن سياسة حكومة بريطانيا هي دعم اتحاد الإمارات التسع، وطلب من البحرين تخليها عن فكرة الاستقلال ومضاعفة الجهود من أجل تحقيق الفكرة الاتحادية؛ ليشرع ويليام لوس فيما بعد في معالجة نقاط الخلاف محاولا إيجاد التوصل إلى حلول انسجاما مع السياسة البريطانية فأخذ معه محاضر الجلسات ومسودات الدساتير التي أعدَت خلال السنوات الماضية، وانطلقت المرحلة الثانية عند عودته إلى الخليج بعد دراسة شاملة لكل نقاط الخلاف ليقدم مقترحاته[5]، التي جاءت كالتالي:

---

[1]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص ص56-57.

[2]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق، ص403.

[3]- أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص ص163-164.

* كان حاكم بريطانيا في عدن(1954-1957م) ثم معتمدا سياسيا في الكويت (1959-1961م) بعدها مقيم سياسي لبريطاني في البحرين(1961-1964م)، وبحكم ذلك فقد كان على دراية كافية بشؤون المنطقة وطبيعة القوى السياسية فيها.

[4]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص ص53-55.

[5]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص56.

أ- **العاصمة:** اقترح لوس أن تكون العاصمة الدائمة موضع دراسة جديدة من قبل حكام الإمارات دون الاعتماد على مشرع بناء عاصمة جديدة تقع بين حدود إمارتين.

ب- **التمثيل في المجلس الاستشاري:** اقترح أن يشمل المجلس إحدى و أربعون عضو بدل ستة وثلاثون، هذا يعني إضافة ممثلين عن كل إمارة من الإمارات الأربعة الكبرى.[1]

ج- **قاعدة الإجماع:** فيما يتعلق بمسألة التصويت اقترح لوس إعطاء الإمارات الكبرى حق النقض لكن اشترطت كل من قطر ودبي موافقة الإمارات الصغيرة على هذا الاقتراح الذي تم رفضه[2]، ليعيد اقتراح إبقاء قاعدة الإجماع عند التصويت على أي قرار فإذا لم يتم الموافقة يعاد التصويت عليه ويُأخذ الرأي بالأغلبية على أن تكون أصوات الإمارات الأربع ضمن هذه الأغلبية.[3]

2-3-المساعي الكويتية-السعودية:

على إثر فشل المندوب البريطاني إلى حل المشاكل العائقة لقيام الاتحاد بدأت جولات الوفد المشترك في الفترة ما بين 16-22 جانفي 1971م برئاسة وزيري خارجية البلدين التي شملت زيارات الإمارات التسع وقدم الوفد أربعة مقترحات حول المشكلات الرئيسية: التصويت، العاصمة، التمثيل في المجلس الاستشاري، الميزانية، كما أضيفت ثلاث مسائل أخرى هي: توحيد القوات المسلحة، شؤون الجمارك، التمثيل في المنظمات الدولية.[4]

أ- **مشكلة التصويت:** تكون قرارات المجلس بالإجماع فإن لم يتحقق يعاد النظر خلال شهر ويكتفي حينئذ بأغلبية سبع أصوات في المسائل الموضوعية، أما المسائل الإجرائية فتصدر بأغلبية الأصوات.[5]

ب- **التمثيل في المجلس الاستشاري:** تبقى المادة 69 من الدستور المؤقت المتعلقة بالتمثيل النيابي على ما هي عليه، بمعنى أن يضم المجلس ستة وثلاثون عضوا موزعة بالتساوي بين الإمارات ويعاد النظر في أي نص من نصوص الدستور المؤقت عند إعداد الدستور الدائم.

---

[1]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص216.

[2]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص57.

[3]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص216.

[4]- نفس المرجع، ص218.

[5]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص64.

ج- **العاصمة:**رأى الوفد أنه ليس من المنطق أن ينص الدستور المؤقت على تعيين عاصمة دائمة وأن الموارد المالية لا تسمح بإنشاء عاصمة مستقلة على حدود فاصلة بين إماراتي أبو ظبي ودبي، فيكفي تعيين عاصمة مؤقتة سواء أقرها الدستور المؤقت أو المجلس الأعلى للاتحاد إلى حين إعداد الدستور الدائم.

د- الجيش الاتحادي: من حق الإمارات إنشاء قوات مسلحة مع عدم المساس بحق كل إمارة في إنشاء قوات أمن أو شرطة وتكون قابلة ومجهزة لأن يضمها الجهاز الدفاعي الاتحادي إلى جيش الاتحاد لمواجهة أي عدوان خارجي.[1]

هـ- الميزانية: اقترح الوفد المشترك تعديل المادة 128 من الدستور المؤقت الخاصة بتخصيص نسبة معينة من موارد الإمارات السنوية لتغطية نفقات الاتحاد بالقدر الذي يحددها قانون الميزانية لأن لجنة الميزانية اقترحت 10% من دخل كل إمارة ما يجعل إمارة أبو ظبي وحدها تساهم بـ7.5 مليون دينار من مجموع 19 مليون دينار كميزانية اتحادية فأقترح الوفد بأن يكون إسهام الإمارات في الميزانية بمراعاة دخل كل إمارة و لعدد سكانها.

و- السيادة الاتحادية على الموانئ و الجمارك: نصت المادة 130 من الدستور المؤقت على إعطاء الاتحاد السيادة على الموانئ والجمارك، وأضاف الوفد اختصاصات أخرى تتعلق بالتنظيم والاستيراد والمياه الإقليمية واستغلال الثروات الطبيعية وتنظيم الملاحة وشؤون الطيران، وأن تنزع هذه السيادة من الإمارات منفردة لتشرف عليها السلطة الاتحادية.

ي- انفراد الإتحاد بالخارجية والعلاقات الدولية: قدم الوفد تعديلا للمادة 124 من الدستور المؤقت التي تعطي بموجبها الحق للأعضاء في الانضمام إلى المنظمات الدولية بحيث يصبح التمثيل للإتحاد، ولا يجوز التمثيل الفردي إلا أن للإمارات الحق في عقد اتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية ومحلية لا تتعارض مع مصالح الإتحاد.[2]

و يلاحظ أن الاقتراحات الرئيسية التي قدمتها الكويت والسعودية جاءت بمثابة تأجيل الحسم في أهم النقاط المتخالف فيها لترتكز حول الفترة الانتقالية وترك البت في الخلافات بعد صدور

[1]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق، ص ص410-412.

[2]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص219.

الدستور الدائم[1]، فأصبح مشروع الاتحاد يواجه احتمالين أولهما أن تبدي البحرين وقطر مرونة كافية فيما يتعلق بمسائل الخلاف ما يدفع بالاتحاد إلى الوجود، و ثانيهما: أن تبتعد الدولتان ليصبح اتحاد سباعيا يضم إمارات الساحل العماني[2]، لتنتهي الوساطة السعودية- الكويتية دون أن تنجح في تغيير موقف الإمارات تجاه المسائل المختلف عليها وظلت المسائل موضع خلاف كما كانت، وأصبح مشروع الاتحاد التساعي قد بلغ طريقا مسدودا[3]، لتعلن كل من قطر والبحرين عزمهما بتفضيل الاستقلال المنفرد، وبهذا لم يكن أمام حكام الإمارات الأخرى سوى أن يجتمعوا ويعلنوا الاتحاد فيما بينهم.

3- إعلان قيام الاتحاد وتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة:

3-1-الاتحاد السداسي

اجتمع حكام الإمارات الستة وهم: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القوين والفجيرة في دبي، وتباحثوا عن إمكانية إنشاء اتحاد فيما بينهم، ومن أهم الموضوعات التي تناقشوا فيها تعديل الدستور المؤقت الذي تم إعداده لمشروع الاتحاد التُساعي ليتناسب مع الاتحاد الجديد[4]، ونتج عن هذا الاجتماع بيان مشترك أعلن فيه المجتمعون إقامة دولة اتحادية جديدة تضم إماراتهم الست تحت اسم دولة الإمارات العربية المتحدة ليبدأ الاستعداد لإعلان قيام الدولة رسميا.[5]

في 2 ديسمبر 1971م اجتمع المجلس الأعلى في دبي ليعلن عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة المتكونة من الإمارات العربية الستة وعلى انتخاب زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي رئيسا للدولة وراشد بن سعيد حاكم دبي نائبا له لمدة خمس سنوات لكل منهما[6]، كما تم في اليوم نفسه اجتماع بين رئيس دولة الإمارات والمقيم السياسي البريطاني"جيفري آرثر" أين تبادل

---

[1]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص220.

[2]- أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص165.

[3]- أحمد زكريا الشلق، مصطفى عقيل الخطيب، المرجع السابق، ص66.

[4]- محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية في الإمارات العربية(1932-1971م)، المرجع السابق، ص ص454-455.

[5]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص343.

[6]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص59.

الطرفان وثائق إنهاء المعاهدات والاتفاقيات السياسية، ووقعا على معاهدة صداقة لمدة عشر سنوات.[1]

3-2- انضمام إمارة رأس الخيمة للاتحاد:

تأخر انضمام إمارة رأس الخيمة للإتحاد بسبب اعتراض حاكمها على بعض مواد الدستور وعلى عدد ممثلي الأعضاء لكل إمارة في المجلس الوطني كما اعترض على تركيز المناصب الوزارية في بعض الإمارات دون بعضها الآخر[2]، كما ربطت انضمامها إلى الاتحاد بشرط إعلان مقاطعته لإيران واتخاذ إجراءات حازمة بسبب احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى، لكنها لم تلبث أن عدلت عن موقفها وتقدمت في 23 ديسمبر 1971م بطلب الانضمام إلى الاتحاد تمت الموافقة على قبولها عضوا في الاتحاد في 10 فيفري 1972م وبذلك اكتمل كيان اتحاد الإمارات العربية المتحدة كما هو عليه الآن.[3]

3-3-الإمارات الأعضاء في الاتحاد:

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة على ساحل الخليج العربي في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا، ومن القسم الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية [4] تقع الدولة بين خطي العرض 22-25.5° شمالاً وخطي الطول 51 و 56.5° شرقاً، يحدها من الشمال الخليج العربي، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان ومن الجنوب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية وتقدر مساحة الدولة الإجمالية بـ: 83,600 كلم^2.[5] (ينظر الملحق رقم:09)

---

[1]- إسماعيل ياغي، محمود شاكر، المرجع السابق، ص103.

[2]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص243.

[3]- نفس المرجع ، ص344.

[4]- نبيل موسى الجبالي، المرجع السابق، ص57.

[5]- البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة: متوفرة على الرابط government.ae/uae بتاريخ 2015/10/17 على الساعة: 15:33.

و تتشكل الدولة الاتحادية من سبع إمارات هي كالآتي:

3-3-1-إمارة أبو ظبي: تقع إمارة أبو ظبي على ساحل الخليج العربي وتشاطر حدودها مع سلطنة عُمان من الشرق، والمملكة العربية السعودية من الجنوب ودبي من جهة الشمال الشرقي، وهي الإمارة الأكبر بين الإمارات السبع وتبلغ مساحتها 67.340 كلم^2 أي حوالي87% من إجمالي مساحة الدولة، تضم الإمارة حوالي 200 جزيرة، وواحتين رئيسيتين هما: واحة العين واحة ليوا، وتعتبر أبو ظبي ثامن أكبر منتج للنفط في العالم، كما تحوز على 95% من احتياطي النفط في الدولة و94% من احتياطي الغاز.(ينظر الملحق رقم:10)

3-3-2- إمارة دبي: تقع دبي على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية في الركن الجنوبي الغربي للخليج العربي بطول يبلغ نحو 72 كلم تعتبر دبي الثانية في الإمارات السبع من حيث المساحة والتي تقدر بـ 3,88 كلم^2 بما يعادل 5% من مساحة الدولة من دون الجزر، يقسم المدينة خليج مائي يعرف باسم خور دبي إلى قسمين: القسم الجنوبي "بر دبي"،القسم الشمالي يسمى "ديره"، وهي من أكبر مراكز إعادة التصدير في الوطن العربي والشرق الأوسط، برزت دبي كمركز لعدد من النشاطات المزدهرة مثل الاجتماعات، والمؤتمرات، والمعارض، إضافة لكونها مقرا لشركات شحن إقليمية ودولية، وشركات ملاحة، والبنوك وشركات الخدمات مالية وغيرها.[1] (ينظر الملحق رقم:10)

3-3-3- إمارة الشارقة: تعتبر الشارقة من أقدم إمارات الساحل العماني، وتتوسط الإمارات الأخرى تبلغ مساحتها حوالي 2600 كم^2، ما يعادل 3.3% من مجموع مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة بدون الجزر، وهي الإمارة الوحيدة التي تطل بسواحلها على الخليج العربي من الغرب وخليج عمان من الشرق، ويبلغ طول ساحلها على الخليج العربي حوالي 20 كلم، ومن الداخل حوالي 80 كلم لجهة خليج عمان.[2] (ينظر الملحق رقم:11)

3-3-4- إمارة رأس الخيمة: تقع إمارة رأس الخيمة في الجهة الشمالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، على مدخل الخليج العربي، بالقرب من مضيق هرمز الاستراتيجي ما يجعلها أولى الإمارات التي تشرف على مدخل الخليج العربي ولها حدود مشتركة مع كل من أم القيوين والشارقة

[1]- البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

[2]- موقع حكومة الشارقة، متوفرة على الرابط: sharjah.ae بتاريخ 2015/10/17على الساعة: 19:15.

والفجيرة، إلى جانب حدودها الطويلة مع سلطنة عمان في ناحيتي الجنوب والشمال الشرقي، طول ساحل الإمارة النسبي جعل منها مركزاً مهماً للملاحة البحرية والنشاط التجاري منذ القدم، تبلغ مساحة إمارة رأس الخيمة 1684 كم^2، ما يعادل 2.17 % من مجموع مساحة دولة الإمارات وتعد الإمارة الرابعة في الدولة من حيث المساحة.[1] (ينظر الملحق رقم:11)

3-3-5- إمارة الفجيرة: هي الإمارة الوحيدة من بين الإمارات السبعة التي تقع على خليج عمان في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشرق خليج عمان ومن الغرب رأس الخيمة والشارقة ومن الجنوب إمارة الشارقة، تمتد الفجيرة على خليج عمان بمسافة 70 كلم تقريبا، تتكون في مجملها من السلاسل الجبلية والهضاب والسهول وبعض المناطق الصحراوية[2]، تبلغ مساحة الفجيرة حوالي 1450 كلم^2 أي حوالي1.9% من المساحة الكلية للدولة، وتحتل الفجيرة المرتبة خامسة في الدولة من حيث المساحة كما تشتهر بالينابيع العذبة والوديان الجارية.[3](ينظر الملحق رقم12)

3-3-6- إمارة أم القيوين: تقع إمارة أم القيوين في الشمال الغربي لدولة الإمارات العربية المتحدة على ساحل الخليج بين إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، تبلغ مساحة أم القيوين حوالي 720 كلم^2 وهي تعادل 1% تقريبا من مساحة الدولة من دون الجزر.[4] (ينظر الملحق رقم:12)

3-3-7- إمارة عجمان: هي أصغر إمارة بين الإمارات السبع لدولة الإمارات العربية المتحدة تقع على ساحل الخليج العربي، تبلغ مساحة إمارة عجمان الإجمالية 324 كلم^{2}مع المياه الإقليمية[5]، يسود إمارة عجمان الطابع الصحراوي فهي عبارة عن سهل رملي، تتمتع بشريط ساحلي بطول 26 كلم على شاطئ الخليج العربي، تتميز عجمان بوجود الجبال العالية الغنية بالمغنزيوم، وتُصنف إمارة عجمان حالياً في المرتبة الثالثة بين الإمارات السبع الأخرى من حيث نهضتها

[1]-موقع حكومة رأس الخيمة، متوفرة على الرابط: rak.ae ، بتاريخ:2015/10/17 على الساعة 20:02

[2]- موقع حكومة الفجيرة، متوفرة على الرابط: fujmun.gov.ae ، بتاريخ 2015/10/17على الساعة: 18:59

[3]- البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، مرجع سابق.

[4]- موقع حكومة أم القيوين، متوفرة على الرابط: uaq.gov.ae ، بتاريخ 2015/10/17على الساعة: 19:07

[5]- موقع حكومة عجمان، متوفرة على الرابط: am.gov.ae ، بتاريخ 2015/10/17على الساعة: 18:48

الصناعية كما تشتهر بامتلاكها أكبر ورشة لإصلاح السفن على مستوى الدولة.[1] (ينظر الملحق رقم:13)

3-4-المواقف الدولية من الاتحاد:

اختلفت المواقف من قيام اتحاد الإمارات العربية السبع بين مؤيد ومعارض له، فأعلنت الحركة الوطنية في الخليج العربي عن موقفها المعارض من قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ووصفته بأنه اتحاد مجوف قام لمصلحة البرجوازية التجارية على حساب القوى الشعبية والوطنية في منطقة الخليج العربي[2]، كما أصدرت الحركة الثورية في منطقة الخليج تقرير سياسي بعنوان "نظرة على الأوضاع العامة في الخليج العربي" وأهم ما جاء فيه:

- إدانة مخطط الاتحاد التساعي أو السباعي بوصفه يجير المنطقة الغنية بالثروات النفطية لمصلحة الاستعمار، وقيام القوى الاستعمارية بتجزئة المنطقة وأنها تريد ترتيب الأمور لإخراج صيغة تخدم المصلحة الامبريالية.[3]

أما عن مواقف الدول المحيطة بالاتحاد فقد عارضت سلطنة عُمان التي رغبت في جعل الاتحاد تحت زعامتها وإيران بسبب الصراع حول الجزر الثلاث، إضافة إلى جمهورية اليمن الديمقراطية[4]، أما موقف السعودية التي أيدت قيام الاتحاد إلا أنها تحفظت على مطالبها الإقليمية بسبب واحة البريمي لهذا فقد فضلت الاتحاد التساعي على السباعي.

أما بالنسبة للدول العربية، فقد كانت مواقفها من قيام الاتحاد مؤيدة باستثناء الجزائر سوريا والعراق، ووصف الاتحاد بأنه صور لتغليف التجزئة في منطقة الخليج العربي.[5]

---

[1]- البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، مرجع سابق.

[2]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص254.

[3]- محمد غانم الرميحي، حركة القوميين العرب و تحولاتها اليسارية و الجذرية، مدونة الدكتور غانم محمد الرميحي، متوفرة على الرابط www.alrumaihi.info ، بتاريخ:2016/04/17 على 14:25.

[4]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص253.

[5]- نفس المرجع، ص234.

الفصل الثالث:

سياسات دولة الإتحاد

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي للدولة.

1- السلطة التنفيذية.

2- السلطة التشريعية.

3- السلطة القضائية.

المبحث الثاني: سياسات دولة الإتحاد.

1- سياساتها الداخلية.

2- سياساتها الخارجية.

المبحث الأول:الهيكل التنظيمي للدولة الاتحادية

وفقا لدستور الإمارات العربية المتحدة يتكون الهيكل التنظيمي للدولة من السلطات الاتحادية التالية:

- المجلس الأعلى للإتحاد.
- رئيس الاتحاد ونائبه.
- مجلس الوزراء الاتحادي.
- المجلس الوطني الاتحادي.
- القضاء الاتحادي.[1]

1- السلطة التنفيذية:

إن السلطة التنفيذية هي أعلى سلطة موجودة في الدولة، وتملك هذه السلطة الوسائل التي بواسطتها تقوم بفرض القوانين على كل أفراد الشعب وتعمل من أجل الحفاظ على سيادة الدولة والدفاع عنها ضد الأخطار وتتكون هذه السلطة من:

- المجلس الأعلى الاتحادي.
- رئيس الاتحاد ونائبه.
- مجلس وزراء الاتحاد.[2]

1-1- المجلس الأعلى للاتحاد:

لم يحدد الدستور طبيعة المجلس الأعلى، إذا كان سلطة تشريعية أم تنفيذية غير أنه السلطة العليا في البلاد[3] وطبقا للمادة 46 من الدستور فالمجلس الأعلى للبلاد يتشكل من حكام جميع الإمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في إماراتهم في حال غيابهم أو تعذر حضورهم.

1-1-2- اجتماعات المجلس الأعلى للاتحاد:

يعقد المجلس دورة عادية سنوية لا يقل عن ثمانية أشهر في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر، ويعقد المجلس دورة العادية مرة كل شهرين، ويجوز دعوته لجلسة غير عادية كلما اقتضت

---

[1]- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادة 45.

[2]- حسين سينو حسين، الشيخ زايد ودوره في نشوء وتطور دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، إشراف الدكتور سويم العزى، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ص 130.

[3]- أمل العجيل، المرجع السابق، ص 209.

الضرورة، وجلسات المجلس سرية لا يجوز لغير أعضائه والأمين العام حضورها كما يجوز حضور الوزراء في حال استدعائهم.[1]

يعقد المجلس اجتماعاته في عاصمة الاتحاد وله أن ينعقد في أي مكان آخر يتم الاتفاق عليه مسبق[2]، ولا تكون الجلسة قانونية إلا بحضور خمسة من أعضائه على الأقل ومن بينهم حاكم أبو ظبي وحاكم دبي[3] وتتساوى الإمارات كلها من حيث الأصوات أثناء النقاشات بصوت واحد لكل إمارة؛ غير أن الاختلاف يكمن في هذا الصوت ففي مسائل الموضوعية وطبقا للمادة 49 من الدستور أعطى لممثلي أبو ظبي ودبي ما يشبه حق الفيتو إذ أن القرار يتطلب أغلبية خمسة أعضاء بما فيهم أبو ظبي ودبي، وإذا رفضت إحداهما القرار لا يدخل حيز التنفيذ، أما في المسائل الإجرائية فهي تتطلب غالبية الأصوات وفي حالة التساوي يُرجح الجانب الذي يكون فيه رئيس الإتحاد، وفي حال طلب أحد الدول العربية المستقلة الانضمام إلى الإتحاد فيتطلب قرار القبول أو الرفض الإجماع.[4]

1-1-3- <u>اختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد</u>: المجلس نوعين من الاختصاصات التنفيذية:

أ- <u>اختصاصات يتولاها المجلس الأعلى بمفرده</u>:

- رسم السياسة العامة للدولة.
- انتخاب رئيس الاتحاد ونائبه.
- قبول انضمام الأعضاء إلى الاتحاد.
- تعيين رئيس مجلس الوزراء أو قبول استقالته أو إعفائه من منصبه.
- التفويض في إصدار المراسيم.
- التصديق على تكتل بعض الإمارات في وحدات سياسية أو إدارية.
- مساعدة الإمارات على حفظ الأمن والنظام بإرسال القوات الاتحادية.
- حق الاعتراض على الاتفاقيات الخارجية التي تعقدها الإمارات.
- الرقابة العليا على شؤون الإتحاد.[5]

[1]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص64.

[2]- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة،المادة 50.

[3]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص64.

[4]- أمل العجيل، المرجع السابق، ص 209.

[5]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص ص 65-69.

ب- <u>اختصاصات التي يقوم بها عن طريق مجلس الوزراء</u>:

- التصديق على المعاهدات التي يوافق عليها مجلس الوزراء.
- الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالتهم أو فصلهم ويتم ذلك بمراسيم.
- التصديق على القوانين الاتحادية.
- المصادقة على إعلان قيام الحرب الدفاعية بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد.
- المصادقة على إعلان الأحكام العرفية لمرسوم بناءا على عرض رئيس الإتحاد وموافقة مجلس وزراء الإتحاد.[1]

1-2- <u>رئيس الإتحاد ونائبه</u>:

نصت المادتين 51-52 من دستور الإمارات العربية المتحدة أن ينتخب المجلس الأعلى للإتحاد من بين أعضائه رئيسا للإتحاد ونائب له لمدة 5 سنوات ويجوز إعادة انتخابهما لذات المنصب ويؤدي كل منهما اليمين و يمارس نائب رئيس الإتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب.

1-2-1-<u>اختصاصات رئيس الاتحاد ونائبه</u>: تنقسم اختصاصات التي يمارسها رئيس الاتحاد ونائبه إلى:

أ- <u>الإختصاصات المباشرة</u>: و حددها الدستور فيما يلي:

- رئاسة المجلس الأعلى للاتحاد و إدارة مناقشاته.
- دعوة المجلس الأعلى للاجتماع و فض اجتماعاته.
- الدعوة إلى اجتماع مشترك بين مجلس الأعلى و مجلس الوزراء عند الحاجة.
- يمثل الاتحاد في الداخل و تجاه الدول في جميع العلاقات الدولية.
- الإشراف على تنفيذ القوانين و المراسيم و القرارات الاتحادية و يوقعها بعد المصادقة عليها من طرف المجلس الأعلى للاتحاد.[2]
- رئاسة المجلس الأعلى للدفاع.[3]

[1]- أمل العجيل، المرجع السابق، ص 210.

[2]- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادة 45.

[3]- نفس المرجع، المادة 141.

ب- <u>الاختصاصات الغير مباشرة</u>:

ب-1- <u>اختصاصات يمارسها عن طريق المجلس الأعلى</u>:

- تعيين رئيس مجلس الوزراء الاتحادي وقبول استقالته وإعفائه من منصبه.
- تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالتهم و فصلهم.[1]

ب-2- <u>اختصاصات يمارسها بواسطة المجلس الأعلى ومجلس الوزراء الاتحاديين</u>:طبقا للمادة 47 والمادة 141 من الدستور تتمثل اختصاصاته فيما يلي:

- التصديق على المعاهدات و الاتفاقات الدولية.
- إعلان الحرب الدفاعية.
- إعلان الأحكام العرفية.

ب-3- <u>اختصاصات يمارسها بواسطة مجلس الوزراء</u>:و تتمثل اختصاصاته حسب ما جاء في المادة 45 من الدستور في:

- تعيين الممثلين الدبلوماسيين وكبار الموظفين الاتحاديين المدنيين والعسكريين وقبول استقالتهم أو عزلهم(باستثناء رئيس و قضاة المحكمة العليا).
- قبول اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب.
- العفو عن المجرمين أو تخفيف العقوبة والمصادقة على أحكام الإعدام.
- يمنح الأوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية.

1-3- <u>مجلس الوزراء الاتحادي</u>:

حسب المادتين 55 و 60 من الدستور يتكون هذا المجلس من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء، ويتم تعيين رئيس مجلس الوزراء المقترح من طرف رئيس الاتحاد بعد موافقة المجلس الأعلى والذي يقوم بدوره بتعيين نائبه والوزراء بمرسوم من رئيس الاتحاد[2]، ويؤدي أفراد هذا المجلس قبل مباشرة مناصبهم اليمين أمام رئيس الاتحاد[3]، مداولات هذا المجلس سرية وتصدر قراراته بأغلبية أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية.[4]

---

[1]- أمل العجيل، المرجع السابق، ص 212.

[2]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص78.

[3]- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادة57.

[4]- حسين سينو حسين، المرجع السابق، ص ص 134-135.

1-3-1-<u>اختصاصات مجلس الوزراء الاتحادي</u>: تنقسم اختصاصات هذا المجلس إلى:

أ- **<u>الاختصاصات التشريعية</u>:** طبقا للمادة 60 من الدستور تتمثل الاختصاصات التشريعية، التنفيذية والإدارية فيما يلي:

- اقتراح مشاريع والقوانين الاتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد لعرضها على مجلس الأعلى للتصديق عليها.
- وضع لائحة اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، كذلك لوائح الضبط واللوائح الخاصة بترتيب الإدارات والمصالح العامة في حدود أحكام الدستورية والقوانين الاتحادية.

ب- **<u>الاختصاصات التنفيذية والإدارية:</u>**

- متابعة تنفيذ السياسة العامة للحكومة الاتحادية في الداخل و الخارج.
- إعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد والحساب الختامي.
- الإشراف على تنفيذ الأحكام الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات التي يبرمها الاتحاد.
- تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين وفقا لأحكام القانون.
- مراقبة سير الإدارات والمصالح العامة الاتحادية ومسلك و انضباط موظفي الاتحاد.

ج- **<u>المشاركة السياسية</u>:** وتتمثل مشاركته السياسية في:

- إقرار المعاهدات.
- إعلان الحرب الدفاعية.
- إعلان الأحكام العرفية.[1]

يقدم مجلس الوزراء في بداية كل سنة مالية تقريرا مفصلا عن الأعمال التي أنجزت في الداخل وعلاقات الاتحاد بالدول الأخرى والمنظمات الدولية مقرونا بتوصيات الوزارة عن الميادين كافة إلى رئيس الاتحاد الذي يعرضه بدوره على المجلس الأعلى[2]، وترتبط الوزارة كاملة برئيسها ارتباطا وثيقا فإذا قدم استقالته أو أُعفيَ من منصبه أو توفي أو خلا منصبه لسبب من الأسباب يعني هذا استقالة الوزارة بكاملها إلا إذا طلب رئيس الاتحاد من الوزراء أن يبقوا في مناصبهم حتى انتخاب حكومة جديدة[3]، ولا يجوز لرئيس مجلس الوزراء أو لنائبة أو أي وزير اتحادي أثناء توليه

[1]- أمل العجيل، المرجع السابق، ص213.

[2]- ميثاق خير الله جلود، المرجع السابق، ص44.

[3]- أمل العجيل، المرجع السابق، ص214.

منصبه أن يزاول أي نشاط مهني أو تجاري أو مالي أو أن يدخل في معاملة تجارية مع حكومة الاتحاد أو حكومات الإمارات ، أو أن يجمع مع منصبه أكثر من منصب رسمي واحد في إحدى الإمارات مع التخلي عن سائر مناصبه الرسمية المحلية الأخرى إن وجدت.[1]

2- <u>السلطة التشريعية</u>: تتمثل السلطة التشريعية في:

<u>2-1- المجلس الوطني الاتحادي</u> :وهو السلطة الاتحادية الرابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الاتحادية الخمس المنصوص عليها في الدستور وليس له سلطة فعلية إنما يكون دوره استشاري وصلاحياته محدودة[2]، ويضم هذا المجلس أربعين عضوا يمثلون الإمارات بصورة غير متساوية هي كالآتي ثمانية أعضاء لكل من أبو ظبي و دبي، ستة أعضاء لكل من الشارقة ورأس الخيمة وأربعة أعضاء لكل من عجمان أم القيوين والفجيرة[3]؛ طبقا للمادة 70 من الدستور الدولة وضعت شروط الواجب توفرها في أعضاء المجلس الاتحادي وتمثلت في:

- أن يكون من مواطني إحدى الإمارات الاتحاد ومقيما بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها في المجلس.
- لا يقل سنه عند اختياره عن 25 سنة.
- أن يكون متمتع بالأهلية المدنية محمود السيرة حسن السمعة لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف ما لم قد رد إليه اعتباره طبقا للقانون.
- أن يكون له إلمام كاف بالقراءة والكتابة.

تسقط العضوية بسقوط احد شروطها كما يمكن للعضو خلال مدة نيابته أن يستقيل من المجلس كما قرر الدستور بعدم جواز الجمع بين العضوية ووظيفة عامة بما في ذلك المناصب الوزارية[4]، وتم تحديد مدة العضوية في المجلس بسنتين ويجوز إعادة اختيار من انتهت مدة عضويتهم من الأعضاء ويؤدي عضو المجلس قبل مباشرة أعماله اليمين في جلسة علنية[5]، ويظل المجلس في حالة في حالة انعقاد دائم طول الفصل التشريعي (مدة العضوية)، يعقد المجلس دورة عادية سنوية لا تقل مدتها عن ستة أشهر تبدأ في الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر وتكون دعوته

[1]- ميثاق خير الله جلود، المرجع السابق، ص44.

[2]- حسين سينو حسين، المرجع السابق، ص136.

[3]- غانم محمد صالح، المرجع السابق، ص47.

[4]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص85.

[5]- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادتين 72-73.

للانعقاد بمرسوم وأجاز الدستور دعوة المجلس لعقد جلسة غير عادية لمناقشة الأمور التي دعي من اجلها وتعقد جلساته في عاصمة الاتحاد، كما له أن يعقد جلساته في مكان أخر بناء على قرار صادر عن أغلبية أعضائه.[1]

2-1- <u>اختصاصات المجلس الوطني الاتحادي</u>: و تنقسم اختصاصاته إلى:

أ- <u>الوظيفة التشريعية</u>:

لا ينفرد المجلس الوطني الاتحادي في عملية صنع القوانين بل تشاركه في ذلك السلطات الأخرى المجلس الأعلى للاتحاد ومجلس الوزراء[2]، فوفقا للدستور فان اقتراح القوانين حق يتمتع به مجلس الوزراء الذي يقوم بطرحه للمناقشة على المجلس الوطني الاتحادي كما يحق لرئيس الاتحاد أن يصدر مشروع القانون بعد مصادقة عليه من طرف المجلس الأعلى دون أخذ بعين الاعتبار لرأي المجلس الوطني الاتحادي.[3]

ب- <u>الوظيفة السياسية</u>: وتتمثل في:

- توجيه الأسئلة.
- طرح موضوع للمناقشة.
- ايداء التوصيات.[4]

ج- <u>الوظيفة المالية للمجلس الوطني الاتحادي</u>: يقصد بها مراقبة المالية العامة ومتابعتها والتي لا تتعدى إبداء الملاحظات.

فرغم الاختصاصات المجلس الوطني الاتحادي التي لا تقتصر على التشريع إلا أنه لا يغير شيئا من طبيعته الاستشارية وأن السلطة التنفيذية هي السلطة الحقيقية في العملية التشريعية.[5]

3- <u>السلطة القضائية</u>:

حسب الدستور وطبقا للمادة 95 يكون للاتحاد محكمة اتحادية عليا ومحاكم اتحادية ابتدائية.

---

[1]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص87.

[2]- نفس المرجع، ص88.

[3]- أمل العجيل، المرجع السابق، ص208.

[4]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص89.

[5]-نفس المرجع، ص ص89-90.

3-1- المحكمة الاتحادية العليا:

حددت المادة 98 من الدستور أن المحكمة الاتحادية العليا تتكون من رئيس وأربع قضاة يتم تعيينهم بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى ويؤدي رئيس المحكمة الاتحادية العليا وقضاتها اليمين أمام رئيس الاتحاد بحضور وزير العدل الاتحادي، ولا يتم عزلهم أو تنتهي ولايتهم إلا لأحد الأسباب كالوفاة، الاستقالة، بلوغ سن الإحالة إلى التقاعد، عجزهم عن القيام بوظائفهم لأسباب صحية، الفصل التأديبي أو يتم إسنادهم إلى مناصب أخرى حسب ما نصت عليه المادة 97 من الدستور.

3-1-1-اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا: تعتبر المحكمة الاتحادية العليا محكمة دستورية من ناحية ومحكمة تنازع من ناحية ثانية ومحكمة سياسية وجنائية من ناحية ثالثة[1]، نظرا للصلاحيات التي أسندت لها بالفصل في الأمور التالية طبقا للمادة 99 من الدستور التي تتمثل فيما يلي:

- الفصل في المنازعات المختلفة بين الإمارات الأعضاء في الاتحاد أو بين إمارة أو أكثر وبين حكومة الاتحاد متى أحيلت هذه المنازعات إلى المحكمة بناءا على طرف من الأطراف المعنية.
- بحث دستورية القوانين الاتحادية، إذا ما طعن فيها من قبل إمارة أو أكثر لمخالفتها لدستور الاتحاد.
- بحث دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الإمارات إذا تم الطعن فيها لمخالفتها لدستور الاتحاد.
- مساءلة الوزراء وكبار موظفي الاتحاد عما يقع منهم من أفعال في أداء وظائفهم الرسمية.
- الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد كجرائم المتعلقة بأمنه الداخلي والخارجي، التزوير الأختام الرسمية تزييف العملة.
- تنازع الاختصاص بين هيئة قضائية في إمارة وهيئة قضائية في إمارة أخرى.

[1]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص91.

تعقد المحكمة الاتحادية جلساتها بمقر عاصمة الاتحاد و يجوز لها استثناء أن ينعقد في أية عاصمة من عواصم الإمارات و أحكام هذه المحكمة نهائية و ملزمة.[1]

3-2- <u>المحكمة الابتدائية</u>: نصت المادة 102 من الدستور بأن يكون للاتحاد محكمة ابتدائية أو أكثر وتعقد في عاصمة الاتحاد الدائمة أو في بعض عواصم الإمارات.

تختص هذه المحاكم بالفصل في:

- المنازعات المدنية والتجارية والإدارية بين الاتحاد والأفراد سواء كان الاتحاد مُدعيا أو مُدعى عليه.
- الجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة الاتحادية الدائمة باستثناء ما تختص بالنظر فيه المحكمة العليا.
- قضايا الأحوال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية وغيرها بين الأفراد في إطار العاصمة الاتحادية الدائمة.[2]

4- <u>الحكومات المحلية</u>:

منح دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الحرية والسيادة الكاملة لكل إمارة من إماراته وهذا ما جاء في نص المادة 116 من الدستور << **تتولى الإمارات جميع السلطات التي لم يعهد بها هذا الدستور و تشارك جميعا في بنيانه وتفيد من وجوده و خدماته و حمايته >>.**

فمن خلال نص المادة منح دستور دولة الاتحاد صلاحيات واسعة النطاق، فكل إمارة لها استقلالية وحرية التصرف في الأمور التي لم ينص عليها الدستور وبهذا تتألف الدولة من سبع حكومات محلية تشرف فيها كل إمارة على أجهزتها التقليدية الثلاث سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية وسلطة قضائية، كما منح الدستور حق ممارسة الاستقلالية على الصعيد الخارجي كعقد الاتفاقيات مع الدول أو تعديلها أو إنهائها شرط أن لا تتعارض مع قرارات السلطات الاتحادية.[3]

فمن خلال ما سبق ذكره عن هياكل التنظيمية أو المؤسسات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة نجد أولا أن نظام الحكم الإماراتي ليس رئاسي بالمفهوم التقليدي ولا بالبرلماني، بل هو نظام متداخل يجتمع فيه خصائص النظام الملكي القائم على الخلافة في الحكم وبخصائص

[1]- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادتين 100-101.

[2]- أمل العجيل، المرجع السابق، ص 215.

[3]- خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص ص325-326.

النظام الرئاسي، والذي يعتبر شكليا كونه لا يخضع للانتخابات العامة بل إلى توافق بين الحكام الإمارات في اختيار الرئيس؛ غير أن العادة منذ تأسيس الدولة جرت بأن يكون الرئيس حاكم أبو ظبي ونائبه هو حاكم دبي.[1]

أما المجلس الأعلى للاتحاد فهو يجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى عدم التوازن في تركيبته الداخلية من حيث الصلاحيات هذا لتمتع كل من إمارة أبو ظبي و إمارة دبي بحق الفيتو أو النقض ما يسمح لهما برفض أي قرار لا يخدم مصالحهما.[2]

أما المجلس الوطني الذي يفترض أن يكون تعبيرا عن سيادة المجتمع فيختار أعضاه بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الحكام أنفسهم، وليس له صلاحيات تشريعية أو رقابية إنما هو مجلس يُطلب منه تقديم استشارات في مواضيع مختارة وللحكام الأخذ برأيه أو رفضه.[3]

[1]– سامي الجلولي، الإمارات ما قبل الكارثة أسرار و خفايا، إيزي ميديا، جنيف(سويسرا)، 2015، ص21.

[2]– نفس المرجع، ص24.

[3]– يوسف خليفة يوسف، الإمارات على مفترق الطرق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت(لبنان)، 2013 ، ص33.

المبحث الثاني: سياسات الدولة الاتحادية

1- السياسة الداخلية:

كان عقد السبعينات من القرن الماضي بمثابة العقد التأسيس للدولة، فكانت معظم المؤشرات في تصاعد مستمر فاجتماعات المجلس الأعلى ومجلس الوزراء كانت بشكل مكثف ودوراته منتظمة[1]، لتنطلق عمليات التنمية بالدولة الحديثة وأعلن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة زايد بن سلطان آل نهيان منذ الأيام الأولى لتوليه مقاليد الحكم عن تسخير الثروات من أجل تقدم الوطن ورفع مستوى المواطنين، فعملت دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير البنية التحتية بكل معطياتها بما فيها المستشفيات، المدارس، مؤسسات التعليم العالي، المعاهد، المراكز الثقافية والمهنية والمؤسسات العسكرية والأكاديمية والفنية وتهيئة كل الظروف الملائمة التي تمكّن أبناء الإمارات من تحمل مسؤولياتهم الوطنية.[2]

1-1-على الصعيد السياسي:

مرت سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد السياسي بمرحلتين أساسيتين:

1-1-1- مرحلة التأسيس 1971-2004م: بهدف ترسيخ الاتحاد والسير نحو الاندماج الفيدرالي كان لابد من اتخاذ العديد من الإجراءات كما شهدت هذه المرحلة العديد من المحطات أهمها:

-التدخل العسكري الاتحادي أثناء المحاولة الانقلابية التي تمت في إمارة الشارقة في جانفي 1972، وإعادة الاستقرار للإمارة، وفي العام نفسه كانت للمشاركة الاتحادية دور مهم في وضع حد للنزاع العسكري الحدودي بين إمارتي الشارقة والفجيرة.

-تخلي إمارة أبو ظبي عن استقلالها الحكومي والإداري في ديسمبر 1973م وانخراطها في العمل الفيدرالي من خلال إلغاء وزاراتها القائمة وتغييرها إلى دوائر محلية كما أن إمارة أبو ظبي اتخذت عام 1975م إجراءين مهمين ساعدا على تعزيز العمل الاندماجي الفيدرالي الأول إلغاء العمل بعلم الإمارة واستبداله بعلم دولة الإمارات العربية المتحدة، والثاني هو قرار تخصيص نسبة 50% من إيراداتها العامة لدعم الميزانية السنوية للاتحاد، وتوفير الإمكانات المالية اللازمة لتنفيذ[3]

---

[1]- ميثاق خير الله جلود، المرجع السابق، ص16.

[2]-بوابة حكومة الإمارات، المرجع السابق.

[3]- محمد بن هويدن، الفيدرالية في الإمارات النظرية والواقع والمستقبل، على الرابط: albayan.ae ، بتاريخ 2016/4/11 على 18:31.

مشروعات التنمية، كما بادر حاكم الشارقة بإلغاء العلم الخاص بإمارته وقام بتسليم الإذاعة المحلية للسلطات الاتحادية.[1]

-تأسيس مجلس النقد: في ماي 1973م وتفويضه بإصدار عملة وطنية تخلف العملات الأخرى التي كانت قيد التداول؛ فتم طرح عملة الدرهم الإماراتي، وبعد التطورات الاقتصادية تم تحويل مجلس النقد إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سنة 1980م.[2]

-توحيد القوات: حيث أعلن المجلس الأعلى في 12 ماي 1975م الموافقة على توحيد قوات الدفاع* في الإمارات العربية المتحدة كما شمل القرار توحيد أجهزة الأمن الداخلي والشرطة المحلية[3]، في نهاية 1976م تم الإعلان عن تشكيلات جديدة للقوات المسلحة وأصبح رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة.[4]

-تحويل الدستور الإماراتي من دستور المؤقت إلى دستور دائم وتحديد إمارة أبو ظبي العاصمة الدائمة للاتحاد في ماي 1996م.[5]

وبتحويل الدستور المؤقت إلى دستور دائم حسم الوضع السياسي نهائيا في الإمارات بتبني الصيغة الاتحادية كما جاء هذا القرار ليحول دون طموحات الانفصال[6]، فالقوة السياسية التي تميزت بها دولة الإمارات في هذه المرحلة ما كان لها أن تتحقق دون أن ترتكز على نظام سياسي مستقر متمثل في استقرار رئاسة السلطة وقدرتها على تعبئة السكان حول هاجس الدولة ومستقبلها لتحقق الدولة التلاحم الجماهيري مع القيادة السياسية ما نجم عنة تنشئة جيل جديد مشبع بالولاء للوطن ما أضعف روح الإقليمية للإمارة لحساب الاتحاد.[7]

---

[1]– خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص303.

[2]– مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تاريخ المصرف المركزي، متوفر على الرابط centralbank.ae، بتاريخ 2016/04/17 على الساعة 15:18.

* إلا أن العملية الفعلية لدمج القوات المسلحة استمرت إلى غاية ديسمبر 1998م أي بعد سبع وثلاثين عاما من تأسيس الدولة، ميثاق خير الله جلود، مرجع سابق، ص17.

[3]– خالد بن محمد مبارك القاسمي، المرجع السابق، ص ص299–300.

[4]– محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص ص143–144.

[5]– محمد بن هويدن، المرجع السابق.

[6]– عبد القادر نعناع، دور النظام الفيدرالي في تعزيز المواطنة الإمارات نموذجا، مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2015، ص5.

[7]– محمد صالح العجيلي، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي(الإمارات العربية المتحدة)، 2000، ص ص56–57.

1-1-2- <u>مرحلة التمكين2004-2010م:</u> بعد وفاة الرئيس المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة "زايد بن سلطان آل نهيان" سنة 2004م، وطبقا لدستور الدولة خلفه ابنه "خليفة آل زايد" وفي سنة 2005م أعلن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة انطلاق"مرحلة التمكين"، التي تهدف إلى استكمال مرحلة التأسيس ترسيخا للاتحاد وللإنجازات التي حققتها الدولة، وضمان استدامته وتطوره وتحقيق مشاركة أكثر فاعلية من أبناء الوطن رجالاً ونساء في عملية الإصلاح والتنمية.[1]

و من أهم المرتكزات الأساسية لمرحلة التمكين هي:

- التطور في إطار الحفاظ على الثوابت و الخصوصيات.
- الإنسان في المقدمة.
- التنمية الشاملة.
- دولة العدالة و سيادة القانون.
- تكامل السياسات و الخطط.
- السياسة الخارجية في خدمة التنمية الداخلية.[2]

كما استهدف برنامج التمكين تفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي من خلال انتخاب نصف أعضاء هذا المجلس وقد أجريت انتخابات لأول مرة سنة 2006م وتم انتخاب أي عشرين عضواً، من خلال الهيئات الانتخابية التي شكلت في كل إمارة وتمت تسمية أعضائها من قبل حكام الإمارات، بينما تم تعيين بقية أعضاء المجلس الوطني الاتحادي من قبل حكام الإمارات.[3]

يرى الكثيرين أنه بعد وفاة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة زايد بن سلطان وغياب الجيل المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة برزت ظاهرة ترهل في سلطة الدولة الاتحادية باستثناء الجوانب الأمنية، وذلك لتوسعت نفوذ سلطات بعض الحكومات المحلية وبرزت دوائر

---

[1]- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 42 عاما من التنمية حصاد مرحلة التمكين، <u>ملحق أخبار الساعة</u>، العدد4، 2013، ص2.

[2]- نفس المرجع، ص ص3-4.

[3]- هالة الخياط، الإمارات تدخل مرحلة التمكين لتنطلق إلى المستقبل بخطى راسخة وقفزات عملاقة، جريدة الاتحاد، على الرابط alittihad.ael، بتاريخ 15/04/2016 على الساعة 14:47.

ومجالس محلية موازية للوزارات الاتحادية[1]، وبهذا خفت روح الاتحاد وظهرت قيادات جديدة منغمسة في مصالحها الشخصية، فسجل القيادات السياسية الجديدة تشير على أنها حرصت على تهميش دور المجتمع وعملت على مأسسة النظام الوراثي وإضعاف البيئة المؤسسية للدولة[2] حيث استمرت هذه القيادات في فرض هيمنة الأسرة الحاكمة على القرار والثروة من غير اعتبار للكفاءة أو التميز ليصبح المجتمع منقسما إلى فئة حاكمة ومن يدروها في فلكها من رجال أعمال ومثقفين، وفئة أخرى محكومة تتكون من بقية المجتمع.[3]

كما أن المناصب القيادية الكبرى فيدرالية كانت أو محلية كرئاسة الوزراء أو الوزارة الداخلية أو الخارجية أو رئاسة الدواوين والشركات الكبرى كشركات الطيران، الموانئ، الأندية الرياضية وحتى الجمعيات الخيرية يحتكرها أبناء العائلات الحاكمة ويتوارثونها فيما بينهم[4]، كما يلاحظ عدم السماح بتطوير المجتمع المدني، التي إن وُجدت فهي أقرب إلى مؤسسات مؤممة فمجالس إدارتها معينة من قبل السلطة ونشاطاتها لا تخرج عن التوجه الرسمي للدولة.[5]

وحتى انتخابات المجلس الوطني التي حاولت الحكومة الاتحادية تطويره من خلال الانتخابات التي جرت سنة 2006م للأول مرة في تاريخ الإمارات باختيار أعضائه بمشاركة أبناء الإمارات، قامت الحكومة باختيار 6000 شخص من بين 300 ألف شخص ليقوم المواطنين باختيار 20 عضوا منهم ممثلين لهم في المجلس، أما النصف الأخر من الأعضاء فقد قام الحكام بتعيينهم، هكذا تكون الأسر الحاكمة قد اختارت ليس فقط نصف أعضاء إنما قامت بالسيطرة وتوجيه عملية اختيار الأعضاء العشرين المنتخبين.[6]

---

[1]– مركز الخليج لسياسات التنمية، الخليج الثابت والمتحول،2013، ص42.

[2]– يوسف خليفة يوسف، مستقبل الإصلاح في الإمارات العربية المتحدة و قطر، مجلة المستقبل العربي، العدد 444، مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري2016، ص78.

[3]– نفس المرجع، ص69.

[4]– سامي الجلولي، المرجع السابق، ص29.

[5]– يوسف خليفة يوسف، الإمارات على مفترق الطرق، المرجع السابق، ص34.

[6]– يوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2011، ص106.

ويفسر الكثيرين من المراقبين أن تخلف النظام السياسي في الإمارات مقارنة بالجهود الاقتصادية يرجع إلى أن أبناء الإمارات قبلوا بمقايضة حقوقهم السياسية بكثير من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها حكوماتهم.[1]

1-2-<u>على الصعيد الإقتصادي</u>:

إن اكتشاف النفط الخام وإنتاجه تجاريا في دولة الإمارات العربية المتحدة أوجد أوضاعا اقتصادية جديدة تمثلت في توافر الموارد المالية الكبيرة التي استدعت من الحكومة استثمار هذه الموارد والتفكير في أهمية وضرورة تنظيم عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي ببناء الدولة وفق أسس جديدة وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الشاملة بشكل يتيح استغلال الموارد المتاحة بشكل أمثل.[2]

فاعتمدت الدولة خلال المرحلة الأولى للتأسيس على وثيقة الأهداف العامة التي تضمنت أهداف بعيدة المدى نصت على:

- تتم التنمية الاقتصادية على أساس متوازن لكل الدولة، وجنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية.
- دعم الاقتصاد القومي وتعزيز قدراته على الاعتماد الذاتي وتغيير الهيكل الإنتاجي وتنويع أنشطته و زيادة طاقاته لدفع النمو بشكل متواصل.
- الإنسان في دولة الإمارات هو الغاية والخدمات الاجتماعية على اختلافها حق أساسي لكل المواطنين مع حقهم الكامل في التعليم.
- تحقيق رفاهية المجتمع كهدف أساسي للتنمية مع تأكيد الرفاهية للأجيال القادمة.
- تنمية القوى العاملة الوطنية بهدف النهوض بالاحتياجات المختلفة للتنمية.[3]

1-2-1- <u>خصائص اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة:</u> واختلافا مع معظم اقتصاديات الدول النامية يتميز اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بعدة خصائص رئيسية:

- **إتباع نظام الاقتصاد الحر:** الذي يعتمد على نظام السوق، حيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الأساسية التي تتمثل بالأسعار والاستثمار في

[1]- يوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، المرجع السابق، ص106.

[2]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير الأهداف التنموية للألفية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص9.

[3]- نفس المرجع، ص9.

القطاعات الاقتصادية والإنتاجية والتجارة الخارجية؛ بمعنى أنه تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات ويكون للقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني.[1]

- **الاعتماد على الريع النفطي:** وكباقي الدول النفطية يشكل النفط ومشتقاته العنصر الرئيسي في إيرادات الدولة اللازمة لتغطية النفقات العامة، فالإيرادات النفطية مكنت الدولة من الإنفاق المباشر في تنفيذ المشاريع التنموية والإنتاجية ومشاريع البنية التحتية.

- **الاعتماد على العمالة الوافدة:** نظرا لعدم توفر القوى العاملة الوطنية لتنفيذ المشاريع التي تهدف إلى ضمان استمرار عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي تنفذها الدولة منذ إنشائها تم استقطاب العمالة من كل أنحاء العالم.[2]

- **حجم السوق المحلي:** يتميز اقتصاد الإمارات حجم السوق المحلي الأمر الذي يحد من مدى تطور قطاعاتها الاقتصادية فاعتماد الاقتصاد الإماراتي على سوق محلية ضيقة لا يتيح توسيع المشاريع الإنتاجية والخدمية بشكل كبير بحيث لا ينمو الطلب المحلي إلا في إطار هذا السوق.

- **الموقع الجغرافي:** الذي مكنها من إيجاد علاقات اقتصادية متميزة مع مختلف الدول الخليجية و العربية و الأسيوية المحيطة مما يؤهلها لخدمة هذه أسواق بسرعة وأقل تكلفة وهذا ما ينعكس ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي بالدولة.[3]

استطاعت الدولة من تحقيق معدلات نمو عالية حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 6.5 مليار درهم سنة 1972م إلى بليون درهم سنة 2010م، ما يعني ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 100ألف درهم سنة 1975م إلى 132 ألف درهم عام 2010م[4]، إن المتتبع لمسار التطور الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة يستطيع ملاحظة الانجازات الاقتصادية الضخمة، إلا أن المسيرة التنموية لم تحدث بنفس الوتيرة وهذا لتراجع الأداء الاقتصادي

---

[1]– علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات1990–2009م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، مج28، العدد الأول، 2012، ص613.

[2]– محمد سعد عميرة، اقتصاد الإمارات العربية المتحدة الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص ص2–3.

[3]– محمد سعد عميرة، المرجع السابق، ص3.

[4]– الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة: تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية للدولة 1972–2001، ص2. أيضا: تقرير المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2008–2010، ص36.

العام نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية خاصة أسواق النفط العالمية بسبب اعتماد الدولة الكبير على إيراداتها النفطية في بناء الدولة[1]، ما دفع بالدولة إلى تبني سياسة اقتصادية عامة تنطلق من مبدأ تحقيق الرفاه المعيشي للمواطن وسياسة تنويع مصادر الدخل إضافة إلى عدد من السياسات المالية، النقدية، التجارية الاستثمارية والخصخصة التي تتلاءم مع النظام الاقتصادي الحر المعتمد.[2]

1-2-2- <u>القطاعات الاقتصادية الرئيسية</u>: من أهم القطاعات الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة:

أ- **قطاع الطاقة:** تشكل صادرات النفط الخام والغاز المورد الأساسي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، وتشير البيانات أن احتياطي الدولة من النفط قد سجل حوالي 97.8 مليار برميل نهاية 2010م ما يمثل نحو 9.6% من الاحتياطي العالمي ما يجعل دولة الإمارات العربية المتحدة رابع أكبر دولة عربية من حيث الاحتياطي.[3]

أما في مجال الغاز الطبيعي فقدر احتياطها سنة 2010 حوالي 6.091 تريليون متر مكعب ما يجعلها ثالث أكبر دولة عربية من حيث احتياطي الغاز والخامسة على مستوى العالم كما سجل ارتفاع في الطاقة الإنتاجية في المجالين الكهرباء والماء.

ونتيجة لسياسة التي تتبعها الدولة لتنويع مصادر الدخل و دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى انخفضت مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نسبة 30.5% سنة 2010م.[4]

ب- **قطاع الصناعات التحويلية:** تعتبر الصناعة من أهم القطاعات التي تعتمد عليها الدولة نظرا لدورها الحيوي في تعزيز الاستقرار والتقدم الاقتصادي من خلال إيجاد مصدر دائم ومتجدد للدخل القومي وتنمية الموارد البشرية وتوفير مناصب العمل إضافة تدعيم القاعدة

[1]- محمد سعد عميرة، المرجع السابق، ص4.

[2]- نفس المرجع، ص ص10-11.

[3]- وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة2005-2010، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار، 2012، ص63.

[4]- نفس المرجع، ص ص63-64.

الإنتاجية[1]، كما شهد القطاع تطورات عديدة خاصة في عدد المنشات الصناعية حيث بلغ عددها 4960 منشأة سنة 2010م.[2]

ج- قطاع السياحة: تعتبر السياحة من القطاعات التي تعتمد عليها الدولة في سياسة التنويع مصادر الدخل القومي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، فقد ركزت الدولة جهودها لتطوير القطاع وتنميته بإقامة العديد من المشاريع كالفنادق، منتجعات سياحية، مراكز تجارية و ترفيهية، تنظيم المؤتمرات والمعارض بهدف جذب السياح من جميع أنحاء العالم إضافة إلى تقديم تسهيلات عديدة سواء للسياح أو الراغبين في العمل أو الاستثمار كما عملت على إقامة مطارات وتطويرها.[3]

د- القطاع الزراعي: اتسمت السياسة الزراعية منذ قيام الدولة بتقديم منظومة متنوعة ومتكاملة من الدعم للمزارعين والصيادين ومربي الحيوان وشملت بناء وتحديث الطاقات الإنتاجية إلى الخدمات الزراعية ومستلزمات الإنتاج فقامت بـ:

- استصلاح الأراضي الزراعية وتجهيزها للزراعة وتوزيعها على المواطنين، صيانة مراكب الصيادين مجانا.
- تقديم الخدمات الإرشادية والبيطرية للمزارعين و مربي الحيوان.
- تقديم القروض للمزارعين والصيادين مع إعفائهم من 50%من قيمة القرض.[4]

إلا أن مساهمة هذا القطاع مازالت محدودة، هذا راجع إلى عوامل طبيعية ومناخية وندرة مصادر المياه السطحية التي تشكل عائق أمام تطوير هذا القطاع وتنميته.[5]

رغم جهود الدولة في تنويع مصادر الدخل، لا يزال النفط القاعدة الرئيسية لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة فلا الإنتاج الصناعي ولا الزراعي يكفي لحاجة الاستهلاك المحلي، كما أن أخطر مشكلة تعاني منها هو غياب سياسة اقتصادية موحدة فكل إمارة عبارة عن وحدة اقتصادية قائمة

---

[1]-ديوان ممثل الحاكم، اقتصاد الإمارات، على الرابط erd.ae، بتاريخ 2016/04/28 على الساعة 20:22.

[2]- وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010، المرجع السابق، ص67.

[3]- ديوان ممثل الحاكم، المرجع السابق.

[4]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة حول التطور القطاع الزراعي وآفاقه المستقبلية 1995-2000، ص7

[5]- ديوان ممثل الحاكم، المرجع السابق.

بذاتها هذا ما ولد فروقات مابين الإمارات إمارات غنية وأخرى الفقيرة، فالتطور الاقتصادي للإمارات يتوقف على وجود المخصصات المالية اللازمة.[1]

كما كشفت الأزمات الاقتصادية زيف التطور الهائل الذي يحدث بالإمارات القائم على تحقيق أرقام قياسية في زمن قياسي بأنه اقتصاد مهزوز يفتقد للصلابة و الثبات خاصة في إمارة دبي التي عرف اقتصادها بأنه اقتصاد ظاهره قوي ومتماسك وباطنه هش وضعيف، فهو اقتصاد مدين يغلب عليه طابع المضاربة فإمارة دبي التي تعاني قلة الموارد الطبيعية ونفطها الذي أوشك على النفاذ وإنتاجه الذي لا يمكنه مجابهة رهاناتها التنموية المستقبلية، كما أنها لا يمكنها تغطية العجز المالي أو تخلصها من ديونها المقدرة بـ 26 مليار دولار الذي تم تقديمها للإمارة على شكل استثمارات أو قروض مباشرة.[2]

كما أثرت العمالة الأجنبية على اقتصاد الدولة فتسرب مليارات الدولارات على شكل حوالات إلى الدول المصدرة لهذه العمالة أثر سلبيا على حجم السوق، أيضا تأثير العمالة على اقتصاد الدولة لا يتوقف عند حجم الأموال المسربة،بل أيضا في حجم إنفاق الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية على هذه الفئة تقدر بمليارات الدولارات.[3]

1-3-على الصعيد الاجتماعي:

لقناعة الدولة بأن سعادة الإنسان وصحته واستقراره ركن أساسي ومحور مهم في التنمية الاجتماعية والبشرية حرصت الدولة على توفير مستويات راقية من الحياة للسكان بتطوير وتحديث التعليم في جميع مراحله، كما ركزت على توفير مستوى راق من الخدمات الأساسية في مجالات الإسكان، الصحة الرعايا الاجتماعية[4]، حيث شهدت الإمارات العربية المتحدة انجازات شتى على ضوء إستراتيجية الحكومة الاتحادية، التي خصصت النصيب الأكبر من ميزانيتها لعام 2010م ما يعادل 41% من إجمالي الميزانية لقطاع الشؤون الاجتماعية.[5]

وقبل التطرق إلى الخدمات الاجتماعية نتحدث أولا عن التركيبة السكانية.

---

[1]- ر.ف كليكوفسكي، ف.ا لوتسكييفيتش، المرجع السابق، ص146.

[2]- سامي الجلولي، المرجع السابق، ص ص94-95.

[3]- يوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، المرجع السابق، ص ص195-196.

[4]- المجلس الوطني للإعلام، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2009، على الرابط uaeyearbook.com، شركة ترابدنت بريس المحدودة، ص ص275-276.

[5]- المجلس الوطني للإعلام، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2010، شركة ترابدنت بريس المحدودة، ص236.

1-3-1-التركيبة السكانية:

مر النمو السكاني في الإمارات بمرحلتين أساسيتين الأولى: قبل اكتشاف النفط بكميات تجارية حيث كان النمو السكاني بطيئاً وبمعدل لا يتعدى 1% سنوياً أما المرحلة الثانية فهي الممتدة من 1975م حتى يومنا هذا، فقد شهدت هذه المرحلة طفرات واسعة في معدلات النمو السكاني؛ ففي السبعينات وصل معدل النمو إلى 15% سنوياً؛ فارتفع عدد السكان من 200 ألف نسمة في تعداد سنة 1968م إلى ما يزيد عن المليون نسمة في بداية الثمانينيات، أين بدأ الاختلال يصل إلى مرحلة فقدان التوازن بين السكان المواطنين وغيرهم من المقيمين.[1]

جدول رقم01:النمو الديمغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة من سنة 1975-2010م.

السنوات / السكان	1975	1980	1995	2005	2010
المواطنين	201.544	290.544	587.330	825.495	947.997
الوافدين	356.343	751.555	1.823.711	3.280.932	7.316.073
المجموع	557.887	1.42.099	2.411.041	4.106.427	8.264.070

من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المركز الوطني الإحصائي:تقرير التقديرات السكانية (1975-2005م)-(2006-2010م).

فالخاصية الأساسية التي يتميز بها الوضع الديمغرافي في الإمارات العربية المتحدة هي أن زيادة عدد السكان تجري على حساب دخول المهاجرين إليها، فأصبح السكان الأصليين في الإمارات أقلية قومية وتعتبر هذه المشكلة من أكبر المشاكل التي تعاني منها دولة الإمارات العربية المتحدة.[2]

تمثل العمالة الأجنبية القوة التي غيرت الوضع السكاني للبلاد – تختلف نسب وجود العمالة الأجنبية من إمارة إلى أخرى، ترتفع نسبتها في دبي وأبو ظبي بينما تكون منخفضة بدرجة أقل في الإمارات الأخرى- ويرتبط هذا التوافد من خلال حركة التطور السريعة التي عرفتها الإمارات من خلال تزايد النمو التجاري الذي لم يتبعه نمو للسكان المحليين[3]، كما نتج عن هذه العمالة العديد

[1]- عبد الله العوضي، التغير السكاني والعامل الاجتماعي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، على الرابط: ecssr.ac.ae، بتاريخ 2016/4/29 على الساعة 13:28.

[2]- ر.ف كليكوفسكي، ف.ا لوتسكيفيتش، المرجع السابق، ص130.

[3]- سامي الجلولي، المرجع السابق، ص164.

من الآثار السلبية؛ فنسبة المواطنين المحليين لا تزيد عن 11% ومساهمتهم في إجمالي القوى العاملة بلغت 8% ولا تزيد عن 1 %في القطاع الخاص.[1]

كما أن هذه العمالة الوافدة تحمل معها مخزونها الثقافي، الديني، الاجتماعي والسلوكي العام ما كان له الأثر البالغ في تشويه هوية وثقافة المجتمع الإماراتي[2]، التي اختزلت في الزي الشعبي، الرقصات التقليدية، صيد الصقور والركض وراء الإبل والخيول.[3]

كما أن الهجرة للإمارات لم تعد هجرة طوعية أو هجرة بمفهومها التقليدي بل تحولت إلى صناعة وسوق كبير بحكم احتكار الشركات لعملية الاستيراد العمال، فأصبح الإماراتيون هم المطالبون بالاندماج مع الشريحة الكبرى من المقيمين.[4]

أيضا تأثير العمالة سيزداد سياسيا وأمنيا فهناك احتمال كبير أن تبدأ العمالة بمطالبة حقوقها السياسية التي تشرعها قوانين العمل الدولية[5]، خاصة أن نظام التجنيس في دولة الإمارات يجعل المواطنين المجنسين مواطنين درجة ثانية وفاقدين للأهلية فلا يحق له الترشح أو المشاركة في الانتخاب باستثناء من كان أصله من قطر البحرين، أو من سلطنة عمان وهذا بعد مرور 7سنوات من اكتسابه للجنسية، كما أن المولدين من الوافدين في دولة الإمارات لا يتم منحهم الجنسية إلا بعد قضاء 30 سنة في البلاد.[6]

فهذا الوضع الذي أصبح فيه السكان محاصرين في قوتهم ووظائفهم وحتى في وجودهم من طرف العمالة ما سيعصف بالإمارات مستقبلا التي ستصبح فيها محافظة هندية أو باكستانية أو إيرانية.[7]

---

[1]– يوسف خليفة يوسف، مستقبل الإصلاح في الإمارات العربية المتحدة و قطر، مجلة المستقبل العربي، العدد 444، مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري2016، ص ص74–75.

[2] – سامي الجلولي، المرجع السابق، ص163.

[3]– نفس المرجع، ص167.

[4]– نفس المرجع، ص165.

[5]– يوسف خليفة يوسف، الإمارات على مفترق الطرق، المرجع السابق، ص13.

[6]– سامي الجلولي، المرجع السابق، ص45.

[7]– نفس المرجع، ص ص164–165.

1-3-2- الصحة:

يعتبر التطور الذي شهدته الخدمات الصحية من العلامات المميزة في مسيرة التنمية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقوم الإستراتيجية الحكومية في مجال الصحة على أساس تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى تطبيق أنظمة الجودة في المستشفيات وتطوير وحدات الرعايا الأولية كما تعمل الإستراتيجية على رفع مستوى الكوادر الطبية، كما رصدت الحكومة مبالغ مالية كبيرة لتطوير الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية، وهذا ما يمكن ملاحظته في ارتفاع كافة مؤشرات الصحة بالدولة[1]، حيث ارتفع عدد المستشفيات من16 مستشفى سنة 1972م إلى 68 مستشفى سنة 2010م، من بينها 53 مستشفى خاص كما ارتفع عدد مراكز الرعايا الصحية الأولية والعيادات إلى 2300 مركز، بالإضافة إلى 11 مركزا رئيسي للصحة المدرسية، 10 مراكز لرعاية الأمومة والطفولة[2]، وقد أطلقت وزارة الصحة في 10 مارس 2008م إستراتيجية صحية تضمنت سبع عناصر تهدف إلى مزيد من الرقي والتقدم في مجال الخدمات الصحية كالربط الإلكتروني داخل المستشفيات والمراكز الصحية، تعزيز الدور التشريعي والرقابي للوزارة، توحيد السياسات الصحية بالتنسيق مع الجهات المختصة، تطبيق النظام التأمين الصحي، إعداد الكوادر الوطنية في التخصصات الطبية المختلفة.[3]

1-3-3-التعليم:

انطلقت المرحلة الثانية من التعليم النظامي بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م، فتأسست الوزارات الاتحادية ومنها وزارة التربية والتعليم والشباب التي تولت الإشراف على التعليم بمراحله والعمل على إتاحته لكافة أبناء الدولة[4]، فكانت الانطلاقة بوضع التشريعات والنظم الأساسية وتعميم المدارس ومراكز التدريب المهني والفني والتجاري مع إلزامية التعليم في مرحلته

[1]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة ، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة 1995-2000، ص ص106.

[2]- المجلس الوطني للإعلام، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2009، المرجع السابق، ص278.

[3]- نفس المرجع، ص ص282،281.

[4]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 2000-2003، ص4.

الابتدائية ومجانيته في كل مراحله[1]، فأول انجاز تم تنفيذه خلال هذه المرحلة توحيد الأنظمة التعليمية والسلم التعليمي بين مختلف إمارات الدولة.[2]

ومع سياسة الدولة التي تقوم على تشجيع القطاع الخاص بالمساهمة في عملية التنمية فقد برز دوره في مجال التعليم كما في برز في مختلف المجالات[3]، وبناءا على ذلك ارتفع عدد المدارس والمتعلمون كما ارتفع عدد المعلمون في القطاعين العام والخاص وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 02:عدد المدارس و المتعلمون و المعلمون مابين 1972-2010م:

السنة / الجهة	1972			2010		
	المدارس	المتعلمون	المعلمون	مدارس	المتعلمون	المعلمون
حكومي	132	44272	2357	725	264559	28832
خاص	22	4460	200	461	525335	42424
الإجمالي	154	48732	2557	1186	789894	71256

من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المركز الوطني الإحصائي.[4]

لأن عملية التنمية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توافر الأيدي العاملة الوطنية المدربة في كافة المهن والتخصصات أنشئت الدولة العديد من المدارس الفنية والمهنية لما لها انعكاسات فعالة على عميلة التنمية بالدولة وعلى عميلة التوطين التي تسعى إليها الدولة لتقليل من نسبة العمالة الوافدة وتمكين أبناء الدولة من تسيير الشؤون في البلاد[5]،غير أن هذا النوع من التعليم لا يزال دون المستوى ولا يتناسب مع حركة التنمية والتطور الذي تشهده الدولة كما أنه لا يتناسب مع أعداد الطلبة في التعليم العام، وتعتبر أهم عثرة تقف في سبيل نمو التعليم الفني

[1]- محمد حسن العيدروس، الإمارات بين الماضي و الحاضر، المرجع السابق، ص148.

[2]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 1953-2000، ص4 .

[3]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 2000-2003، المرجع السابق، ص7.

[4]- إحصائيات 1972: تقرير مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 1953-2000، ص5، إحصائيات 2010: التقرير الإحصائي السنوي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية2010، ص47

[5]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 1953-2000، المرجع السابق، ص10.

بالدولة هو ما يحيط به من نظرة دونية من قبل المواطنين الأمر الذي يتطلب معالجة المشكلة وإيجاد الحلول لها.[1]

في سنة 2000م أصدرت الوزارة إستراتيجية لتطوير التعليم إلى غاية 2020م مقسمة على أربع خطط خماسية تهدف إلى:

- أن يكون جميع المعلمين في جميع مراحله من حملة المؤهلات الجامعية التربوية.
- أن ترتفع معدلات التوطين بين فئات المعلمين و الإداريين.
- أن تتوفر المكتبات المدرسية بجميع مدارس المراحل المختلفة.
- تحسين عناصر الجودة النوعية في النظام التعليمي.
- الاستجابة بكفاءة وفاعلية لمتطلبات التنمية الشاملة في الدولة وتوفير القوى العاملة والمواطنة المدربة كما وكيفا.[2]
- جعل النظام التعليم العام والفني متكاملا مع التعليم الخاص والعالي و التقني الجامعي.
- إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب ممارسات التعليم، وتوفير برامج الرعايا الطلابية المتكاملة.

لم يقتصر اهتمام الدولة على ضمان التحاق الأطفال في سن التعليم بالمدارس بل حرصت على القضاء على الأمية وتعليم الكبار[3]، حيث تشير الإحصائيات والأرقام إلى انخفاض نسبة الأمية فكانت نسبة الأشخاص البالغين الملمين بالقراءة والكتابة في عام 1970م حوالي 48% في حين تتجاوز اليوم نسبة 93% بنسب متفاوتة بين النساء و الرجال.[4]

1-3-4-<u>التعليم العالي</u>:

أنشئت وزارة التربية والتعليم شؤون التعليم العالي سنة 1992م،إلا أن التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بدأ بافتتاح جامعة الإمارات العربية المتحدة عام 1976م، ثم جاء افتتاح

[1]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 1953-2000، المرجع السابق، ص10.

[2]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 2000-2003، المرجع السابق، ص ص26-28.

[3]- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 1953-2000، المرجع السابق، ص10.

[4]- ديوان ولي عهد إمارة أبو ظبي، تقرير دولة الإمارات العربية المحتدة أربعون عاما من التقدم تحليل تاريخي لأهم المؤشرات، ص14.

كليات التقنية العليا في عام 1988م كما تم افتتاح جامعة زايد في عام 1998م بفرعيها في أبو ظبي ودبي، ليصل عدد الجامعات والمعاهد والكليات في الدولة سنة 2010م إلى 64 مؤسسة للتعليم العالي.[1]

ولضمان جودة التعليم في مؤسسات التعليم العالي تم إنشاء هيئة اعتماد الأكاديمي عام 2000م، والتي كلفت بتقييم أوضاع مؤسسات التعليم العالي الخاصة، استنادا إلى معايير الترخيص و الاعتماد فقد تم إغلاق 16 مؤسسة ما بين 2001-2003م هذا وتتم مراجعة الدورية لكافة مؤسسات التعليم الخاص بشكل سنوي كما يتم إعادة اعتماد برنامجها الأكاديمي كل خمس سنوات.[2]

استطاعت الإمارات العربية المتحدة تحقيق إنجازات تنموية وتحقيق تطور كبير للدولة في فترة قصيرة قضت من خلاله على الضعف والتخلف في مختلف المجالات وازدهار الدولة وتبوئها لمراكز متقدمة في مؤشرات التنمية العالمية إلا أن هذا لا يمكنه إخفاء الجانب السلبي و المشاكل التي تعاني منها والتي تؤثر عليها من بينها:

أعطى دستور الإمارات السيادة الكاملة لكل إمارة على ثرواتها الطبيعية هذا ما أدى إلى ظهور فجوة في الدخل بين الإمارات الشمالية المتكونة من الإمارات الخمس الصغيرة التي تعتمد على الإماراتين الأغنى أبو ظبي ودبي أو كما تعرف بالإمارات الجنوبية[3]، فعدم إيجاد السلطات الاتحادية تنمية متوازنة تحقق العدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع أدى إلى تهميش وانخفاض المستوى المعيشي للإمارات الفقيرة حيث أصبح دخل الفرد في أبو ظبي عام 2007م أكثر من ستة مرات أضعاف دخل الفرد في عجمان ويعادل خمسة أضعاف ونصف في أم القيوين مقارنة مع دخل الفرد في دبي.[4]

فهذه الإمارات التي يكسوها الفقر وتآكل البنية التحتية وندرة المنشآت ترتفع بها نسبة البطالة ووفق إحصائيات التقديرية سنة 2009م بلغت نسبة البطالة أكثر من 20%في كل من الفجيرة

---

[1]- وزارة التربية و التعليم و شؤون التعليم العالي، نبذة عن التعليم العالي الإماراتي، على الرابط mohesr.gov.ae. بتاريخ 2016/04/24 على الساعة 17: 22.

[2]- مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (1998-2009م)، من أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي المنعقد من 31ماي إلى 2 جوان 2009 بالقاهرة، بيروت(لبنان)، 2009، ص15.

[3]- سامي الجلولي، المرجع السابق، ص107.

[4]- يوسف خليفة يوسف، مستقبل الإصلاح في الإمارات العربية المتحدة وقطر، المرجع السابق، ص77.

ورأس الخيمة، كما أن هذا التفاوت بين الإمارات الشمالية والجنوبية من شأنه أن يسرع في تنامي مخاطر التوترات المحلية وخلق فرص أمام القوى الإقليمية للتدخل في شؤون الإمارات.[1]

رغم البيانات التي تشير إلى ارتفاع وتقدم في المستويات التعليمية في الدولة خاصة في المراحل الأولى والثانوية إلا أن إدارة التعليم فيها ما تزال تتصف بالمركزية المفرطة واعتماد أساليب الحفظ والتلقين على حساب الابتكار والنقد[2]، كما أن نظام التعليم في الإمارات يعاني مشكلات عدة فالمشكلة الأولى أنه تعليم تجريبي فكل وزير تعليم يأتي يقوم بهدم ما فعله سلفه ويبدأ من الصفر ويقوم بتجريب نماذج جديدة، وبالتالي لا توجد تراكم للسياسات التعليمية، والمشكلة الثانية هي غياب التخطيط فقد تُرك للطلاب حرية اختيار التخصصات التي يرغبونها بعيداً عن احتياجات سوق العمل[3]، غير أن في مرحلة الجامعية سجل فيها انخفاض معدلات تسجيل الذكور مقارنة مع نسبة الإناث ما يعني أن مساهمة الذكور في اقتصاد الدولة سيكون في تراجع[4]، كما يواجه خريجو الجامعات صعوبة في منافسة الوافدين أصحاب الخبرات في سوق العمل، كون الكثير من المؤسسات تضع شرطاً توفر الخبرة ما يمنع اندماج الخريجين الجدد في سوق العمل.[5]

هذا بالإضافة إلى العديد من التحديات يواجهها التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- عدم التناسق و الترابط بين سياسات التعليم بنوعه العام والعالي من جهة، وبين سياسات التوظيف في المؤسسات الحكومية من جهة أخرى،الأمر الذي أدى بروز ظاهرة البطالة.
- يتوقف مستقبل التعليم العالي على تكامل التعليم الحكومي والخاص على وجود سياسة علمية واضحة الأهداف أهمها وجود تعليم عالي ذو نوعية متميزة.
- دستوريا وزارة التعليم العالي هي المسؤولة عن وضع القوانين والتي تنظم القطاع وعن منح التراخيص والاطلاع على المناهج للقطاع الخاص، لكن الواقع العملي يظهر أن التراخيص تصدر من طرف الجهات المحلية.

---

[1]– سامي الجلولي، المرجع السابق، ص ص108-109.

[2]– يوسف خليفة يوسف، الإمارات على مفترق الطرق، المرجع السابق، ص40.

[3]– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مقابلة مع ابتسام الكتبي، حول التعليم وخطط التنمية البشرية في الإمارات، تاريخ نشر المقابلة 2009/02/05م، على الرابط ecssr.com ، بتاريخ 2016/04/25 على الساعة 00:25.

[4]– يوسف خليفة يوسف، الإمارات على مفترق الطرق، المرجع السابق، ص40.

[5]– ابتسام الكتبي، المرجع السابق.

- اعتماد التعليم العالي على الكفاءة الوافدة.[1]

2- السياسة الخارجية:

2-1- مبادئ السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تقوم السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها على مبادئ وأسس وضعها مؤسس الدولة زايد بن سلطان آل نهيان، ويمكن الإشارة إلى أهم المبادئ والأسس التي أصبحت شعار السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يلي:

2-1-1- الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: في هذا الإطار أشار الدستور الإماراتي في ديباجته إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقيم علاقاتها مع دول العالم المختلفة على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع، ومن مقتضيات الاحترام المتبادل بين الدول أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعض تحت أي ذريعة أو مبرر.

2-1-2- تسوية المنازعات بالطرق السلمية: تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه يمكن تسوية أي نزاعات مهما كانت شدتها أو درجتها تعقيدها بالطرق السلمية بعيدا عن الصراعات العسكرية أو العدوان أيا كانت صوره و أشكاله.[2]

ويتجسد هذا المبدأ في أسلوب الإمارات إزاء قضية الجزر المتنازع عنها مع إيران، فطرح الإمارات لتسوية الخلاف على الجزر يجب أن يتم بالتفاوض الثنائي أو بالتحكيم الدولي وبهذا تؤكد أمرين: أولهما دبلوماسيتها الإيجابية، والآخر أن كل الأبواب مفتوحة أمام خيار واحد اسمه "الحل السلمي".[3]

2-1-3- عدم الانحياز ونبذ الأحلاف والمحاور العسكرية: تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على بناء علاقات خارجية وثيقة قائمة على التوازن في العلاقات مع جميع الدول في الشرق، الغرب، الشمال والجنوب وفق مصلحتها الوطنية العليا ما يُسهِم في تحقيقيها وتعزيزها[4]،

---

[1]- سوسن عادل ناجي، التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة1971-2004، مجلة دراسات في التاريخ و الآثار ، العدد42، جامعة بغداد، 2014، ص ص17-20.

[2]- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 42 عاما من التنمية سياسة خارجية إماراتية ذات مبادئ وأسس راسخة، ملحق أخبار الساعة، العدد3، صادرة بتاريخ 2013/11/28، ص ص2-3.

[3]- عبدالوهاب بدرخان، السياسة الخارجية الإماراتية نموذج للتوازن والفاعلية، على الرابطecssr.com، بتاريخ 2015/10/1 على 22:20.

[4]- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 42 عاما من التنمية سياسة خارجية إماراتية ذات مبادئ وأسس راسخة، المرجع السابق، ص3-4.

فللإمارات مصالح تعمل على تكوينها وصيانتها من خلال شراكات إستراتيجية تقيمها في اتجاهين: مع الدول المتقدمة بهدف تعزيز مستويات التنمية وجودة الخدمات داخلياً في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعليم والصحة والثقافة ونقل التكنولوجيا، ومع الدول النامية التي هي بحاجة لتفعيل برامج التنمية الهادفة في هذه الدول.[1]

2-1-4- الإيمان بضرورة التعاون الدولي والابتعاد عن سياسة العزلة: تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على مدّ جسور التواصل والانفتاح مع مختلف دول العالم وشعوبه، ويعد الانفتاح على العالم من السمات الأصيلة في سياسة الدولة الخارجية، وهو يعكس طبيعة مجتمعها المحلي الذي يتسم بالانفتاح على الثقافات والحضارات المختلفة وترجمة ذلك إلى أفعال وسياسات على المستويين الداخلي والخارجي، وقد بلغ عدد الدول التي ترتبط مع الدولة بعلاقات دبلوماسية حتى سنة 2010 بـ 178 دولة فيما ارتفع عدد سفارات الدولة في الخارج إلى 64 سفارة وتسع قنصليات إضافة إلى ثلاث بعثات دائمة بينما بلغ عدد السفارات الأجنبية لدى الدولة 88 دولة و 69 قنصلية عامة في دبي[2] وحددت الإمارات هدفين من خلال الانفتاح إلى تعويض عن سنوات الطويلة من الانغلاق والانعزال السياسي والحضاري الذي فرضه عليها الاستعمار، وكذا من أجل الاستفادة القصوى من الخبرات العالمية المتطورة لتدعيم مظاهر الاستقلال وتعزيز مسارات التنمية وبرامجها.[3]

2-1-5- تعزيز السلام والاستقرار والأمن على الساحتين الإقليمية والدولية: تحرص دولة الإمارات العربية على تعزيز الأمن والاستقرار في العالم فقد عبرت الدولة عن توجهها خاصة في برنامجها النووي في عام 2009م الذي يقوم منذ بدايته للأغراض السلمية، فحرصت الدولة على الانخراط بفعالية في كل الأطر والفعاليات الإقليمية والدولية الهادفة إلى إخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، وكذا دعم واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.[4]

---

[1]- عبدالوهاب بدرخان، المرجع السابق.

[2]- جريدة البيان، السياسة الخارجية للإمارات تتسم بالحكمة ومناصرة العدالة استناداً إلى احترام المواثيق الدولية، الرابط: albayan.ae، 09 /2016/04 على الساعة 23:08.

[3]- أحمد عبد الله بن سعيد، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (1990-2003م)، أطروحة دكتوراه في الدراسات السياسية، إشراف مصطفى عبد العزيز مرسي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة (مصر)، 2007، ص184.

[4]- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 42 عاما من التنمية سياسة خارجية إماراتية ذات مبادئ وأسس راسخة، المرجع السابق، ص ص4-5.

2-1-6- سياسة خارجية ذات بعد إنساني: عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على تفعيل دورها الإنساني العالمي بأهمية التواصل والحوار بين الدول والشعوب المختلفة في العالم وبذلها لجهود كبيرة في تخفيف المعاناة عن البشر في مناطق الكوارث والنزاعات[1] كما يشكل البعد التنموي أهم أهداف المساعدات الخارجية الإماراتية التي لم تقتصر على الجانب الإغاثة في المناطق التي تتعرض للكوارث والأزمات إنما تجاوز ذلك لمساعدة المجتمعات الفقيرة على تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة من خلال المساهمة في إنشاء مشروعات البنية التحتية والخدمية الضرورية في المجالات كافة.[2]

2-2- <u>الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية:</u>

حددت الإمارات العربية المتحدة أهداف سياستها الخارجية في أربعة أهداف أساسية هي:

- الأمن والسلامة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- دعم قضايا الخليج الإقليمية في شقها العربي.
- تعزيز التضامن العربي.
- إقامة العلاقات الدولية المتوازن. [3]

فمن طبيعة أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة يتضح أنها سوف تقوم بتحقيقها و معالجتها ضمن عدة مجالات:

2-2-1- المجال الوطني: وركزت على أمرين أساسيين وهما:

- تحقيق أمن وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تحرير الجزر الثلاث الخاضعة للسيطرة الإيرانية.[4]

2-2-2- المجال الخليجي: تسعى إلى تحقيق هدف رئيسي ألا وهو أمن الخليج، يمكن اعتبار المسألة الأمنية في الخليج من أهم الأهداف سياستها وهذا لاعتبارات عدة منها: الحدود المشتركة

---

[1]- ديوان ولي العهد، السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، على الرابط:cpc.gov.ae ، بتاريخ 2016/04/11 على الساعة 18:46.

[2]- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 42 عاما من التنمية سياسة خارجية إماراتية ذات مبادئ وأسس راسخة ، المرجع السابق، ص7.

[3]- أحمد عبد الله بن سعيد، المرجع السابق، ص149.

[4]- نفس المرجع، ص154.

مع معظم الأطراف العربية في الخليج العربي، الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، كما أن قضية أمن الخليج ناتجة عن تركيز الدولة على قاعدتين راسختين هما:

- ضرورة ضمان حرية الملاحة في الخليج.
- محاولة تجنيب المنطقة الدخول في صراع دولي.[1]

أما على المستوى الإقليمي فقد حرصت دولة الإمارات على تكثيف التنسيق والتعاون وترسيخ علاقات الأخوة مع دول الخليج، كما بذلت الإمارات جهود كبيرة من أجل حل النزاعات الحدودية بينها وبين عمان، المملكة العربية السعودية كما دعمت التقارب بين أقطار الخليج بهدف إرساء التعاون والتضامن والتقارب الخليجي[2] وعملت على إقامة كيان يجمعها ويجمع قادتها في مجلس واحد، وقد أثمرت هذه الجهود عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي1981م.[3]

2-2-3- المجال القومي العربي: حسب المادة 12 من الدستور أعلنت أن السياسة الخارجية للاتحاد تستهدف نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأخلاق المثلى الدولية، كما نصت المادة السادسة من الدستور أن الاتحاد جزء من الأمة العربية وجزء من الوطن العربي الكبير وتربطه به روابط الدين، اللغة، التاريخ والمصير المشترك.[4]

كما وصفت سياستها الخارجية بأنها سياسة دفاعية، من خلال حماية أهدافها وصيانة مصالحها القومية اعتمادا على الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية، الإعلامية واستبعادها لأسلوب الردع العسكري.[5]

2-3- التدخلات العسكرية للإمارات العربية المتحدة:

[1]- أحمد عبد الله بن سعيد، المرجع السابق، ص ص158-159.

[2]- محمد نصر مهنا، تحديث الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية(مصر)، 2000، ص274.

[3]- أحمد عبد الله بن سعيد، المرجع السابق، ص164.

[4]- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

[5]- أحمد عبد الله بن سعيد، المرجع السابق، ص197.

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ورغم نبذها للأسلوب العسكري في حل النزاعات إلا أن لها العديد من المشاركات العسكرية الهادفة إلى تحقيق الأمن والسلام في الوطن العربي والعالم من بينها:

2-3-1- مساندة مصر في حرب أكتوبر 1973م ضد إسرائيل: شاركت الإمارات مع مصر في الحرب ضد إسرائيل عام 1973م، إضافة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للقوات المسلحة أثناء الحرب.

2-3-2- حفظ السلام في لبنان 1976: شاركت الإمارات بقوة ضمن قوات الردع العربية في الجمهورية اللبنانية من 10-11-1976 وحتى نهاية مهمة عام 1979.

2-3-3- حرب الخليج الثانية 1991م: شاركت الإمارات ضمن قوات درع الجزيرة في عملية تحرير الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي عام 1991 ضمن التحالف الدولي.[1]

فمنذ حرب الخليج الثانية لعبت الإمارات العربية المتحدة دورا سياسيا أثار الجدل، فكانت الإمارات من أوائل الدول المساندة للولايات المتحدة الأمريكية وقد فتحت الإمارات قواعدها ومنشآتها العسكرية لقوات التحالف الأجنبية[2]، كما عززت اتفاقية التعاون الدفاعي عام 1994م العلاقات الأمنية الثنائية بين الإمارات العربية والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح للولايات المتحدة الأمريكية الحق في بناء قواعد عسكرية خاصة ميناء "جبل علي" بدبي الذي يعتبر المرفأ الخليجي الوحيد وبالغ الأهمية للعمليات البحرية الأمريكية، كما تتعاون الدولتان عسكريا ودفاعيا بشكل دوري، كما تعتبر الإمارات من بين الدول الغير أعضاء في حلف الشمال الأطلسي"الناتو" إلا أنها قدمت دعما لعمليات الحلف في العديد من المناسبات.[3]

2-3-4- الصومال 1992: دعت دولة الإمارات القادة العرب إلى تحرك فوري وفاعل لإنقاذ الصومال ومساعدته على الخروج من أزمته، وعندما قرر مجلس الأمن الدولي إرسال قوات إلى الصومال في مجهود إغاثة تحت اسم عملية إعادة الأمل أرسلت الدولة قوة عسكرية صغيرة لتدعمها بقوة ثانية سنة 1993م.

---

[1]- محمود حسن، المشاركات العسكرية الإماراتية من حرب أكتوبر 1973 إلى اليمن 2015، جريدة الخليج، على الرابط: alkhaleej.ae بتاريخ 2016/04/09 على الساعة 22:49.

[2]- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات من واقع وثائق ويكيليكس، ص2.

[3]- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، حروب الإمارات الخارجية، ص6.

2-3-5- أفغانستان 2003: بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية حربها العالمية على الإرهاب وكانت البداية في أفغانستان وقدمت الإمارات العربية المتحدة مساندة للولايات المتحدة الأمريكية في حربها وبمشاركتها العسكرية حيث كانت القوات الإماراتية القوة العربية الوحيدة الذين قاموا بعمليات عسكرية واسعة النطاق في أفغانستان، فكانت القوات المسلحة الإماراتية ضمن قوات حفظ السلام في أفغانستان "إيساف" منذ بداية العام 2003م، وبلغ عدد أفراد القوات المسلحة الإماراتية المشاركة 1200 عنصر.[1]

2-3-6- الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م: ما إن بدأت الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003م تغاضت الإمارات العربية المتحدة عن قرار الجامعة العربية الذي دعمته قبل أشهر برفض المشاركة في هذا العدوان ففتحت الإمارات قاعدة الظفرة في أبو ظبي لاستقبال الطائرات الأمريكية المقاتلة وطواقمها.[2]

منذ تولي محمد بن زايد آل نهيان إدارة الشؤون الدفاعية والسياسة الخارجية للإمارات سعى إلى جعل الإمارات أكثر ازدهارا ليس من خلال النفط وحسب، بل جعلها كمركز إقليمي للتجارة والتمويل، كما سعى لبناء جيش مؤثر تمتد قوته إلى ما وراء الحدود، فضلا عن علاقته الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي مكنته من شراء أكثر الأسلحة المتطورة التي قامت باستخدامها خلال مشاركاتها العسكرية[3]، كما أنها تطمح منذ زمن في الاستحواذ على مكانة التي تتمتع بها السعودية والحلول محل الرياض في المنطقة العربية والحصول على مكانة إقليمية منفردة في الحلف الأمريكي، حيث استفادت من توتر العلاقات الأمريكية مع المملكة العربية السعودية.[4]

[1]- محمود حسن، المرجع السابق.

[2]- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، حروب الإمارات الخارجية، المرجع السابق، ص 7.

[3]- نفس المرجع، ص ص13-14.

[4]- نفس المرجع، ص16.

خـــــاتـــمـــة

خـــاتمـــة

من خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها التجربة الوحدوية للإمارات العربية المتحدة من سنة1971م إلى 2010م، بدءا من أهم الأحداث التي عرفتها المنطقة قبل الاتحاد إلى أهم مراحل تأسيس الدولة الاتحادية وصولا إلى سياسات الدولة المتحدة و لأهم استراتيجياتها من خلال كل هذا يمكن أن نستنتج مايلي:

كان التوغل البريطاني في منطقة الخليج العربي في مرحلته الأولى توغلا تجاريا، من خلال تأسيس شركة الهند الشرقية التي كانت وسيلة لبسط نفوذها الاقتصادي ولتأمين تجارتها مع بلاد العرب،فارس ومنطقة عبور إلى مستعمراتها في الهند، ومع التنافس الشديد بين القوى الاستعمارية للحصول على مستعمرات، ونظرا لأهمية المنطقة بالنسبة لبريطانيا وضعت إستراتيجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي التي قامت على ركيزتين أساسيتين هما الاحتفاظ بحالة التفكك التي وجدتها عند وصولها للمنطقة، بل مضت في تشجيع عملية التفكك وتفتيت الوحدات الكبيرة كحلفي القواسم وبني ياس، ومنع هذه المشيخات من الاتصال الخارجي بأية دولة وحصر علاقاتها مع المملكة البريطانية، ولتحقيق سياستها اتبعت أسلوبين تمثلا في استخدامها للقوة البحرية لتأديب هذه الإمارات التي اتهمتها بالقرصنة، وأن لها أنشطة تجارية مخالفة للقوانين كاتجار بالبشر وتجارة الأسلحة، وعقد سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي من خلالها تستطيع فرض سيطرتها داخليا وخارجيا على إمارات الساحل.

أما الأوضاع الاجتماعية في الإمارات العربية فقد تميزت بالطابع القبلي الذي تغلب عليه النزعة القبلية على حياة الأفراد والذين كانوا لا يدينون بالولاء والطاعة إلا لشيوخهم، كثيرا ما كانت الصراعات القبلية تؤدي إلى انفصال قبيلة أو تغيير ولائها خاصة بعد السيطرة البريطانية على المنطقة.

أما من الناحية الاقتصادية مارس السكان الكثير من المهن والحرف كما أن وقوعها على جانب البحر ساهم بشكل رئيسي على ممارسة التجارة البحرية وصيد الأسماك واللؤلؤ، الذي كان يحتل المكانة البارزة لدى السكان والمورد الأساسي لهم كما كان يشكل أهمية خاصة في صادرات الخليج، أما في المناطق البعيدة عن البحر فعمل سكانها بالمجال الزراعي، التي لم تكن كافية لسد حاجات السكان.

خـــاتمـــة

بعد الحرب العالمية الثانية سعت بريطانيا إلى الحفاظ على امتيازاتها ومصالحها في منطقة الخليج العربي بعلاقات جديدة تربطها بمستعمراتها بعيدا عن السيطرة العسكرية فأعلنت انسحابها واستبدلت معاهداتها الاستعمارية بمعاهدات صداقة وتعاون معها، هذا قبل أن تعمل على حث حكام المنطقة على ضرورة تأسيس كيان يجمع إمارات الساحل التسع في صيغة اتحادية،وفشلت في تأسيس كيان يجمع الإمارات العربية التسعة للعديد من الأسباب، في حين نجحت في تأسيس كيان يجمع إمارات الساحل السبعة المتمثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تعتبر التجربة الوحدوية للإمارات العربية المتحدة من أبرز التجارب الاتحادية في الوطن العربي و أطولها بقاء مقارنة مع تجارب أخرى، ومن أبرز العوامل التي أدت إلى قيام الاتحاد:

- الفراغ الذي خلفه انسحاب المستعمر البريطاني، ما دفع بهذه الإمارات إلى توحيد جهودها لتأسيس كيان يعمل على التصدي المخاطر المحيطة.
- المقومات والخصائص المشتركة التي تجمع بين هذه الإمارات الهوية العربية إسلامية، التاريخ الواحد، العادات والتقاليد.

تتميز التجربة الوحدوية في الإمارات بتبنيها الصيغة الفيدرالية الشكل الذي يجمع بين خصائص الدولة البسيطة من خلال انفراد السلطات الاتحادية بالمسائل الخارجية والأمن وبين الدولة المركبة باستقلالية كل إمارة بثرواتها وحكوماتها المحلية وتشريعاتها وفق ما تتناسب مع خصائص كل إمارة شرط أن لا تتعارض مع مصالح الاتحاد.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الوحدوية للإمارات العربية المتحدة واستمرار الاتحاد:

- تلاحم وارتباط الشعب بحكامهم والولاء الذي انتقل من شيخ القبيلة إلى رئيس الدولة وللاتحاد خاصة في الجيل المؤسس لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي عملت على نشر وتقوية روح الاتحاد وسط الأفراد ولأهمية الوحدة وآثارها.
- استراتيجيات الدولة التي اتبعتها من سنة التأسيس في 1971م إلى عام 2010م التي عملت على تسخير ثروات الإمارات في نهضة الدولة وتطويرها بالموازاة مع بناء المواطن

الإماراتي بالدرجة الأولى بتوفير جميع الوسائل لضمان راحة المواطن فاستطاعت الدولة تحقيق الرفاه الاجتماعي للسكان خاصة في الإمارات الغنية.

– اعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة على نظام الاقتصاد الحر، رغم أنها تعتبر دولة ريعية تعتمد بشكل أساسي على موارد النفط والغاز، كما تعتبر الإمارات العربية من أكبر الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي لما تقدمه من تسهيلات وامتيازات للمستثمرين.

غير أن الدولة لها العديد من النقاط السلبية التي تأثر على وحدتها من بينها:

– اقتصار الحكم على عائلة واحدة وسيطرة إمارة دون غيرها في رئاسة الاتحاد ما يعني بقاء الطابع القبلي رغم شكل الدولة الذي يتميز بالطابع الدستوري، واحتكار الأسر الحاكمة ليس فقط على المناصب الحساسة والرئيسية للدولة بل حتى مؤسسات المجتمع المدني، الجمعيات ما أدى إلى تغييب دور المواطن و مشاركته في بناء وطنه.

– التهميش السياسي لم يقتصر على المواطن فقط، بل حتى الإمارات الصغيرة التي لم تتساوى في الحقوق السياسية، احتفاظ بعض الإمارات بحق الفيتو.

- يساهم الشكل الاتحادي الفيدرالي في خلق جو المنافسة بين أعضاءه إلا أن هذه الميزة انحصرت بين الإماراتين فقط، في حين يصعب على الإمارات الأخرى مواكبة تطور أو الدخول في المنافسة.
- الانفتاح الاقتصادي للدولة، كانت له آثار اجتماعية فالخلل السكاني المتنوع والغير متوازن أكبر مشكلة تعاني منها دولة الإمارات العربية المتحدة ما جعل المواطنين الأصليين أقلية ومطالبين بالاندماج، و هذا يشكل خطورة على هوية الأفراد.
- من أبرز ملامح السياسة الدولة، داخليا الحفاظ على معدل متزايد لنمو الثروة ومصادرها، مع ضرب بيد من حديد كل ما يمس أمن النظام الحاكم أو من يحاول نقد سياساتها، أما السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد أخذت منحى آخر مختلف عن ما كانت عليه في السابق، وترغب في أن يكون لها دور في السياسة الإقليمية والدولية، فبدأت تتدخل في النزاعات الإقليمية وتقوم بمشاركات عسكرية هذا بالإضافة إلى تقديمها للمساعدات المالية إلى الدول الفقيرة والمتضررة المغلفة بالطابع السياسي.

الـــملاحـــق

الملحق رقم 01:

خريطة توضح حدود إمارات الساحل العُماني على خليج عمان.[1]

[1]- المصدر :عن كتاب محمود بهجت سنان، إمارة الشارقة السلسلة السياسية 15، وزارة الثقافة و الإرشاد، بغداد، 1967، على الرابط: ctesiphon.com بتاريخ:2015/09/21على الساعة:21:14.

الملحق رقم 02:

خريطة توضح حدود إمارات الساحل العُماني على ساحل الخليج العربي.[1]

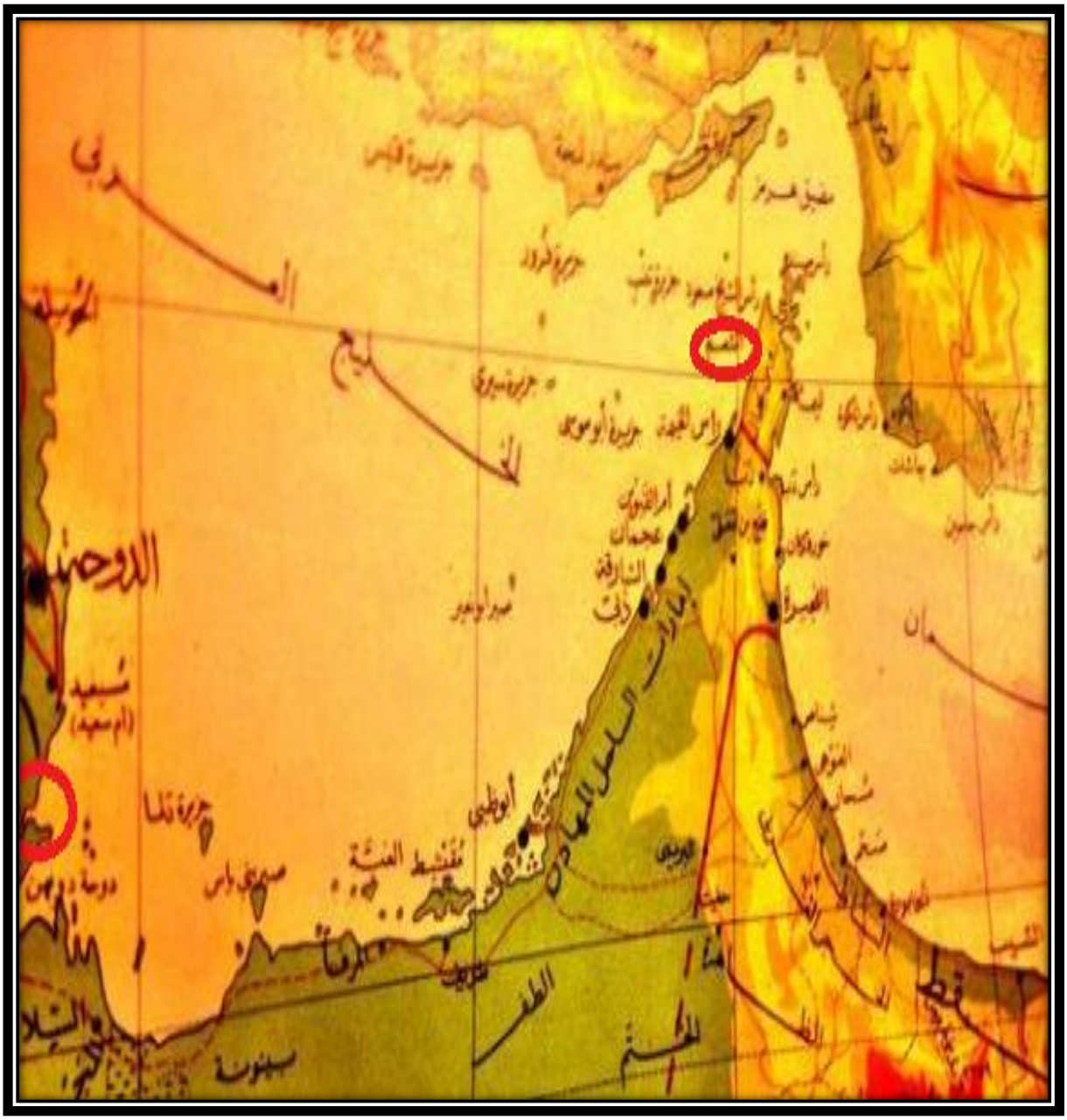

[1]- المصدر: موقع emaze.com بتاريخ: 2015/09/21على الساعة:20:15.

الملحق رقم03:

خريطة توضح موقع الجزر الإماراتية الثلاث – جزيرتي طنب الكبرى و الصغرى و جزيرة أبو موسى– الواقعة تحت السيطرة الإيرانية.[1]

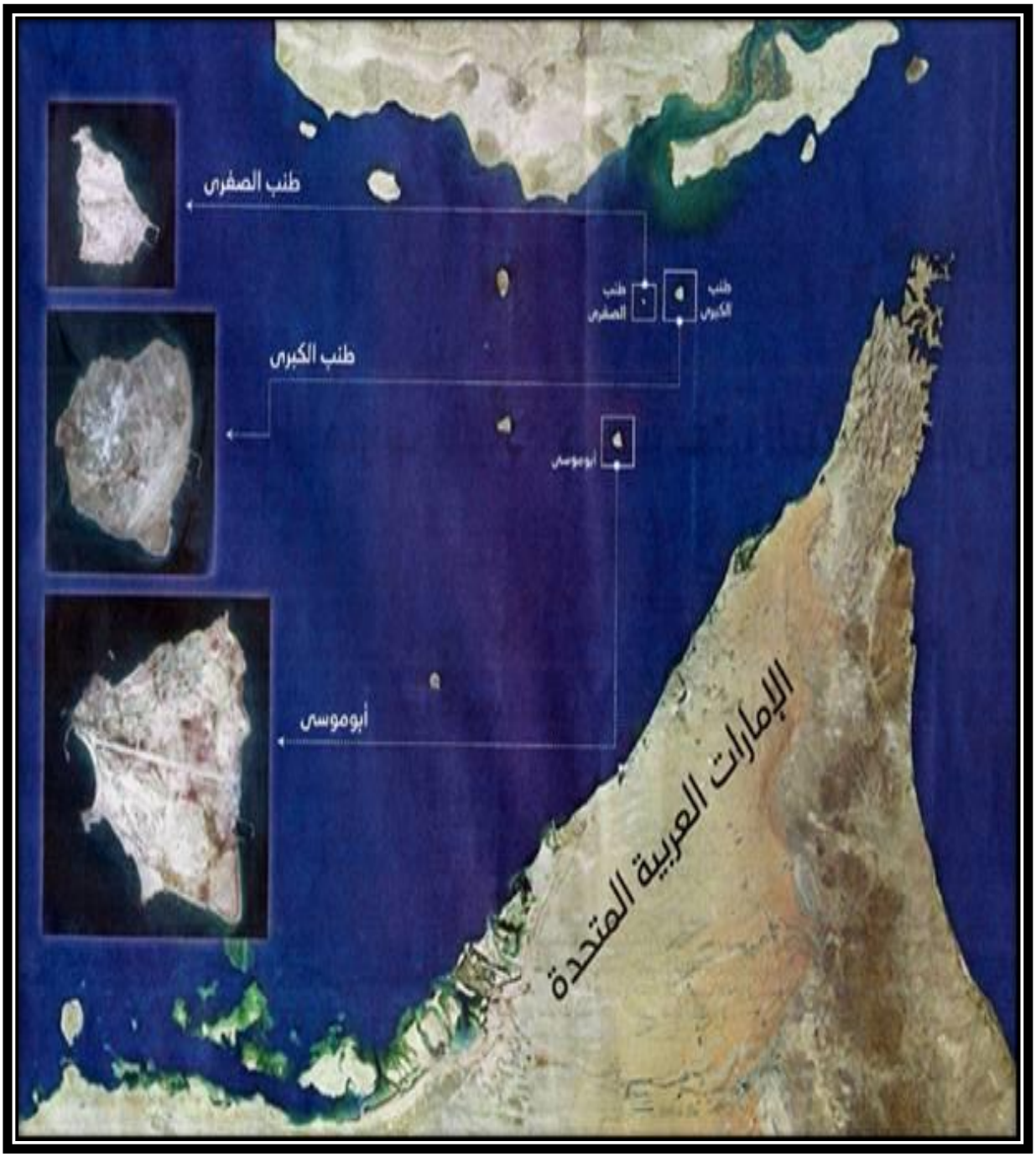

[1]- المصدر: موقع خاص بقضية الجزر الثلاث المحتلة من إعداد مركز المعلومات ومركز الخليج للدراسات، متوفرة على الرابط emirates-islands.ae بتاريخ: 2016/01/10 على الساعة 17:05

الملحق رقم 04:

خريطة توضح مناطق نفوذ القبيلة القواسم وبني ياس قبل الاحتلال البريطاني.[1]

[1]– المصدر: جلال خالد قاسم هارون الانصاري، شبكة الطواش، على الرابط: alharoon.blogspot. ، بتاريخ:2015/10/01 على الساعة 17:58.

الملحق رقم05:

معلومات عامة حول الإمارات العربية السبع(تاريخ التأسيس،الأسرة الحاكمة،العلم الخاص بها).[1]

الإمارة	أبو ظبي	دبي	عجمان	الشارقة	رأس الخيمة	أم القيوين	الفجيرة
علم الخاص بكل امارة	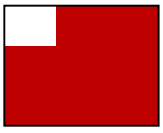	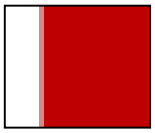	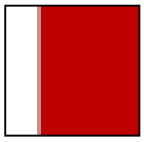	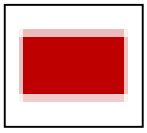	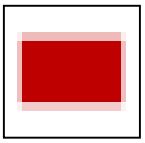	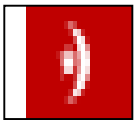	
تاريخ التأسيس	1761م	1833م	17xxم	1868م	1727م	1775م	1876م
الأسرة الحاكمة	آل نهيان	آل مكتوم	النعيمي	القاسمي	القاسمي	المعلا	الشرقي
المؤسس	ذياب بن عيسى بن نهيان	مكتوم بن بطي	راشد بن حميد النعيمي	سالم بن سلطان	رحمه بن مطر	ماجد بن علي	حمد بن عبد الله
ملاحظات		انفصل عن أبوظبي عام 1833		انفصل عن رأس الخيمة عام 1921		انفصلت عن رأس الخيمة عام 1816	انفصلت عن رأس الخيمة عام 1816، اعترف بها كإمارة مستقلة سنة 1952

[1]– المصدر: موقع ويكيبيديا الحرة ،ar.wikipedia.org، نقلا عن محمد عبد الجليل الفهيم، من المحل إلى الغنى قصة أبو ظبي، ص ص13–14، ، بتاريخ :2015/11/13 على الساعة: 19:15.

ملحق رقم 06:

العلم الخاص لمجلس حكام الإمارات المتصالحة.[1]

[1]– موسوعة ويكيبيديا الحرة، المرجع السابق.

الملحق رقم 07:

اتفاقية الثنائية بين أبو ظبي ودبي.[1]

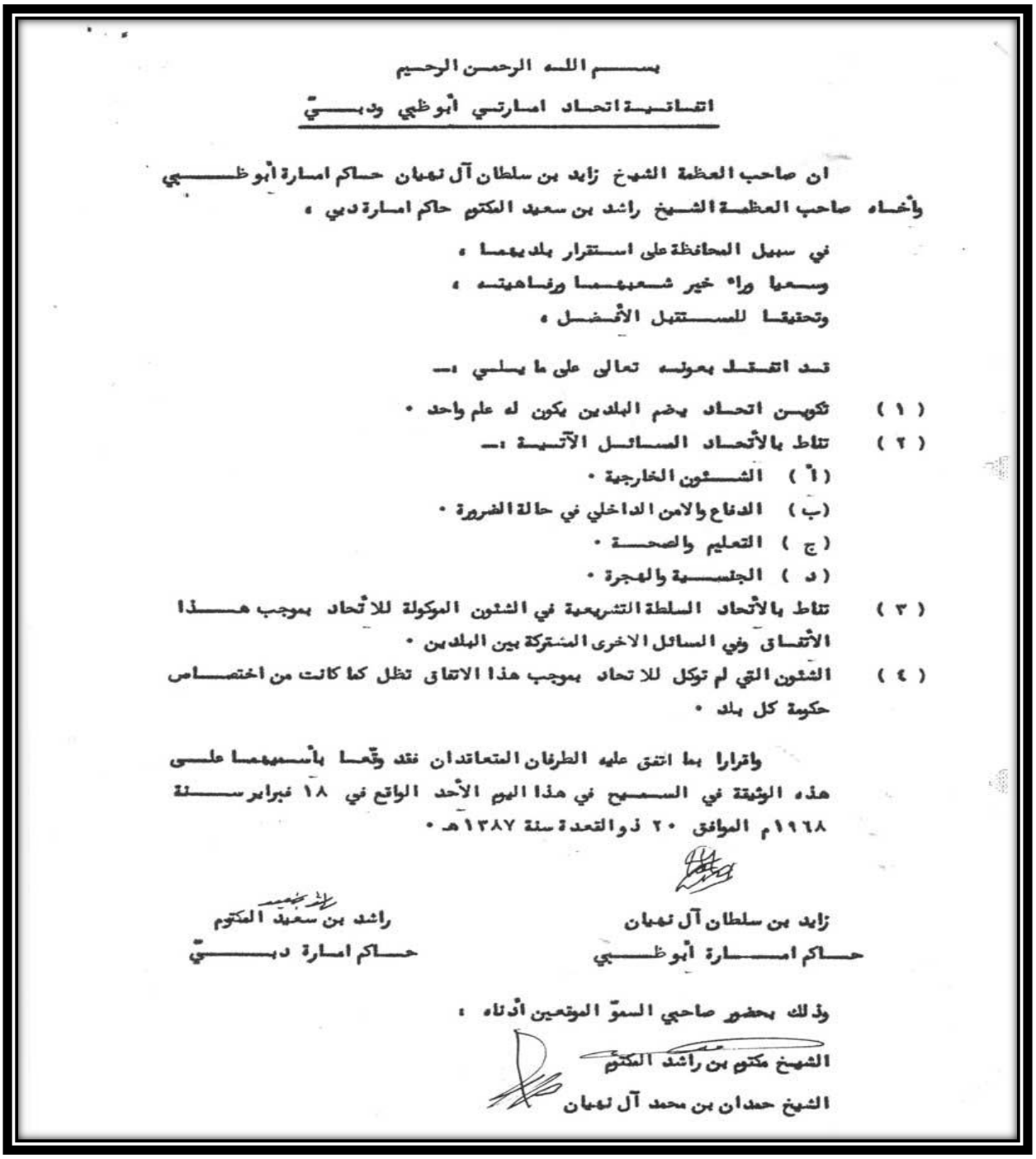

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية اتحاد امارتي أبوظبي ودبي

ان صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم امارة أبوظبي
وأخاه صاحب العظمة الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم امارة دبي ،

في سبيل المحافظة على استقرار بلديهما ،
وسعيا وراء خير شعبيهما ورفاهيته ،
وتحقيقا للمستقبل الأفضل ،

قد اتفقا بعونه تعالى على ما يلي :-

(١) تكوين اتحاد بضم البلدين يكون له علم واحد .
(٢) تناط بالأتحاد المسائل الآتية :-
(أ) الشئون الخارجية .
(ب) الدفاع والامن الداخلي في حالة الضرورة .
(ج) التعليم والصحة .
(د) الجنسية والهجرة .
(٣) تناط بالأتحاد السلطة التشريعية في الشئون الموكولة للأتحاد بموجب هذا الأتفاق وفي المسائل الاخرى المشتركة بين البلدين .
(٤) الشئون التي لم توكل للاتحاد بموجب هذا الاتفاق تظل كما كانت من اختصاص حكومة كل بلد .

واقرارا بما اتفق عليه الطرفان المتعاقدان فقد وقعا بأسميهما على هذه الوثيقة في السميح في هذا اليوم الأحد الواقع في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨م الموافق ٢٠ ذوالقعدة سنة ١٣٨٧هـ .

زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم امارة أبوظبي

راشد بن سعيد المكتوم
حاكم امارة دبي

وذلك بحضور صاحبي السمو الموقعين أدناه :

الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم

الشيخ حمدان بن محمد آل نهيان

[1]- المصدر: موقع أرشيف دولة الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الرابط : na.ae ، بتاريخ : 2016/02/05على الساعة 14:06.

الملحق رقم 08:

اتفاقية اتحاد الإمارات العربية.[1]

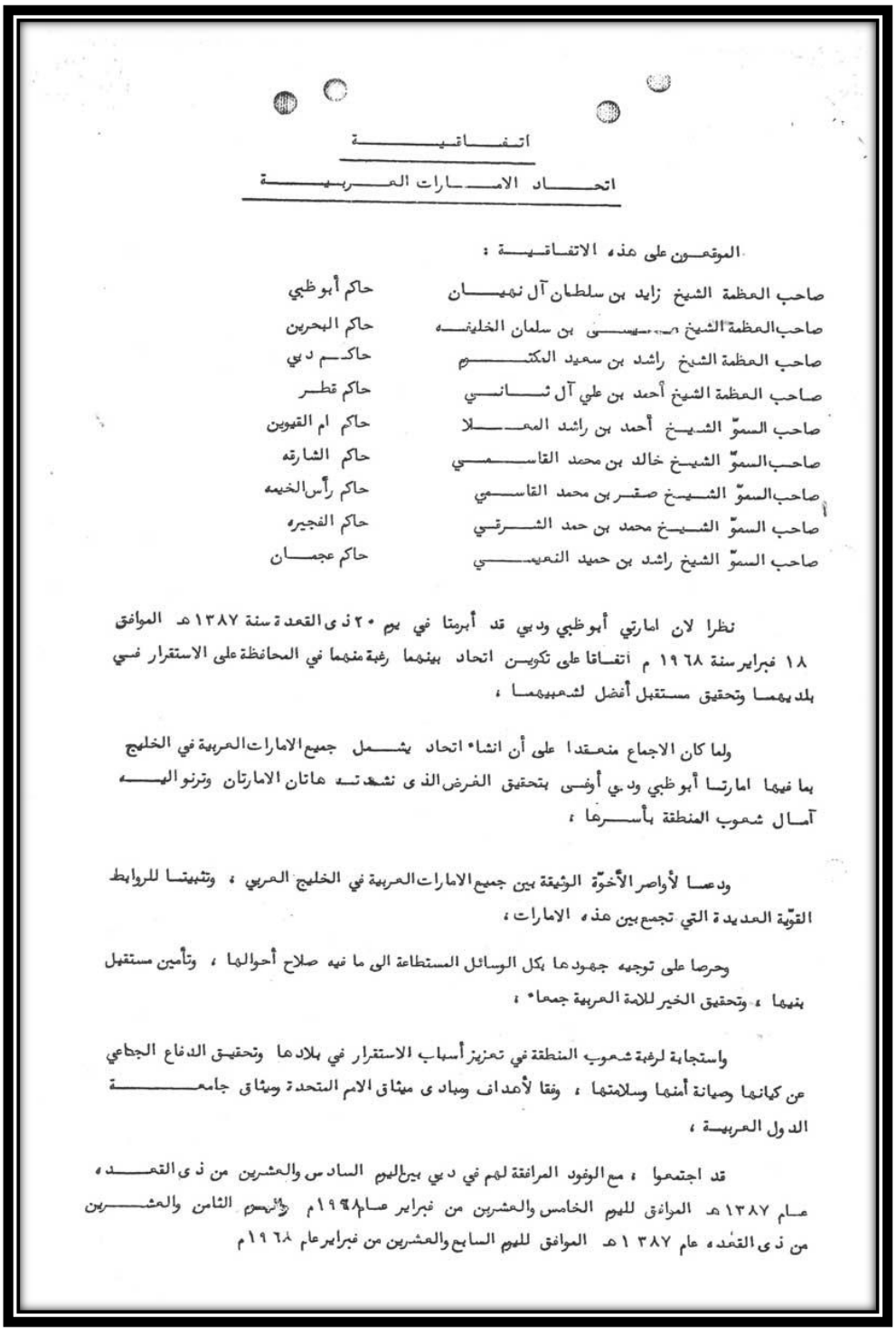

اتفاقية

اتحاد الامارات العربية

الموقعون على هذه الاتفاقية :

صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان	حاكم أبوظبي
صاحب العظمة الشيخ [illegible] بن سلمان الخليفه	حاكم البحرين
صاحب العظمة الشيخ راشد بن سعيد المكتوم	حاكم دبي
صاحب العظمة الشيخ أحمد بن علي آل ثاني	حاكم قطر
صاحب السموّ الشيخ أحمد بن راشد المعلا	حاكم ام القيوين
صاحب السموّ الشيخ خالد بن محمد القاسمي	حاكم الشارقه
صاحب السموّ الشيخ صقر بن محمد القاسمي	حاكم رأس الخيمه
صاحب السموّ الشيخ محمد بن حمد الشرقي	حاكم الفجيره
صاحب السموّ الشيخ راشد بن حميد النعيمي	حاكم عجمان

نظرا لان امارتي أبوظبي ودبي قد أبرمتا في يوم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٧ هـ الموافق ١٨ فبراير سنة ١٩٦٨ م اتفاقا على تكوين اتحاد بينهما رغبة منهما في المحافظة على الاستقرار في بلديهما وتحقيق مستقبل أفضل لشعبيهما ،

ولما كان الاجماع منعقدا على أن انشاء اتحاد يشمل جميع الامارات العربية في الخليج بما فيها امارتا أبوظبي ودبي أوفى بتحقيق الغرض الذى نشدته هاتان الامارتان وترنو اليه آمال شعوب المنطقة بأسرها ،

ودعما لأواصر الأخوّة الوثيقة بين جميع الامارات العربية في الخليج العربي ، وتثبيتا للروابط القوّية العديدة التي تجمع بين هذه الامارات ،

وحرصا على توجيه جهودها بكل الوسائل المستطاعة الى ما فيه صلاح أحوالها ، وتأمين مستقبل بنيها ، وتحقيق الخير للامة العربية جمعاء ،

واستجابة لرغبة شعوب المنطقة في تعزيز أسباب الاستقرار في بلادها وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيانها وصيانة أمنها وسلامتها ، وفقا لأهداف ومبادى ميثاق الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ،

قد اجتمعوا ، مع الوفود المرافقة لهم في دبي بين اليوم السادس والعشرين من ذى القعده عام ١٣٨٧ هـ الموافق لليوم الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨م واليوم الثامن والعشرين من ذى القعده عام ١٣٨٧ هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨م

[1]- موقع أرشيف دولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

الملحق رقم 08:[1]

وتمّ التعاهد والاتفاق بينهم على ما يلي :—

الباب الأول

انشاء اتحاد للامارات العربية

(١) ينشأ اتحاد للامارات العربية في الخليج العربي من الامارات المتعاقدة ويسمى " اتحاد الامارات العربية "

(٢) يكون الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الامارات الاعضاء وتقوية التعاون بينها في كل المجالات ، وتنسيق خطط تقدمها ورخائها ، ودعم احترام كل منها لاستقلال الاخرى وسيادتها ، وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الخارجي ، وتنظيم الدفاع الجماعي عن بلادها صيانة لأمنها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة عامة في شئونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة .

الباب الثاني

السلطات

(٣) يشرف على شئون الاتحاد مجلس يسمى " المجلس الاعلى " ويشكل من حكام هذه الامارات .

(٤) يضطلع المجلس الاعلى بوضع ميثاق كامل دائم للاتحاد ، ويرسم سياسة عليا له في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد المبينة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية . ويختص المجلس بأصدار القوانين الاتحادية اللازمة في هذا الشأن . وهو المرجع الاعلى في تحديد الاختصاصات . وتصدر قراراته بالاجماع .

(٥) يتناوب حكام الامارات الاعضاء سنويا رئاسة اجتماعات المجلس الاعلى . ويتولى الرئيس تمثيل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الاجنبية .

(٦) تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الاعلى . ويعيّن القانون مواردها والحصة التي تؤديها كل امارة من الامارات الأعضاء .

(٧) يعاون المجلس في مباشرة سلطاته مجلس يسمى " مجلس الاتحاد "

(٨) مجلس الاتحاد هو الهيئة التنفيذية للاتحاد ، ويمارس اختصاصاته وفقا للسياسة العليا التي يقرّرها المجلس الاعلى وطبقا للقوانين الاتحادية .

[1]- موقع أرشيف دولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

الملحق رقم 08:[1]

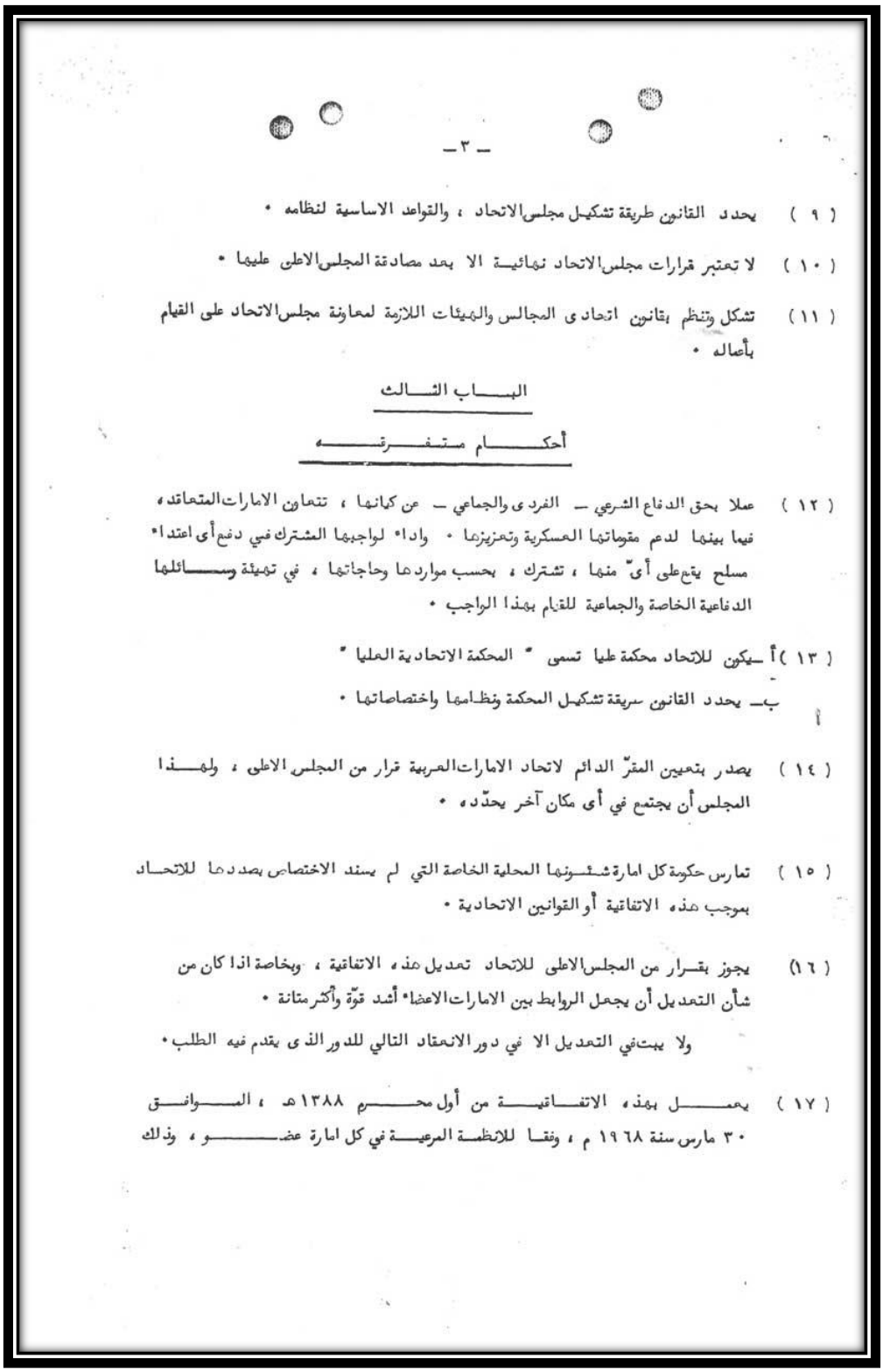

(٩) يحدد القانون طريقة تشكيل مجلس الاتحاد ، والقواعد الاساسية لنظامه .

(١٠) لا تعتبر قرارات مجلس الاتحاد نهائية الا بعد مصادقة المجلس الاعلى عليها .

(١١) تشكل وتنظم بقانون اتحادي المجالس واللجان اللازمة لمعاونة مجلس الاتحاد على القيام بأعماله .

الباب الثالث

أحكام متفرقة

(١٢) عملا بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها ، تتعاون الامارات المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها . وادا لواجبها المشترك في دفع أي اعتداء مسلح يقع على أي منها ، تشترك ، بحسب مواردها وحاجاتها ، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية للقيام بهذا الواجب .

(١٣) أ ـ يكون للاتحاد محكمة عليا تسمى " المحكمة الاتحادية العليا "

ب ـ يحدد القانون طريقة تشكيل المحكمة ونظامها واختصاصاتها .

(١٤) يصدر بتعيين المقر الدائم لاتحاد الامارات العربية قرار من المجلس الاعلى ، ولهذا المجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يحدده .

(١٥) تمارس حكومة كل امارة شئونها المحلية الخاصة التي لم يسند الاختصاص بصددها للاتحاد بموجب هذه الاتفاقية أو القوانين الاتحادية .

(١٦) يجوز بقرار من المجلس الاعلى للاتحاد تعديل هذه الاتفاقية ، وبخاصة اذا كان من شأن التعديل أن يجعل الروابط بين الامارات الاعضاء أشد قوة وأكثر متانة .

ولا يبت في التعديل الا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب .

(١٧) يعمل بهذه الاتفاقية من أول محرم ١٣٨٨ هـ ، الموافق ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ م ، وفقا للانظمة المرعية في كل امارة عضو ، وذلك

[1] – موقع أرشيف دولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

الملحق رقم08:[1]

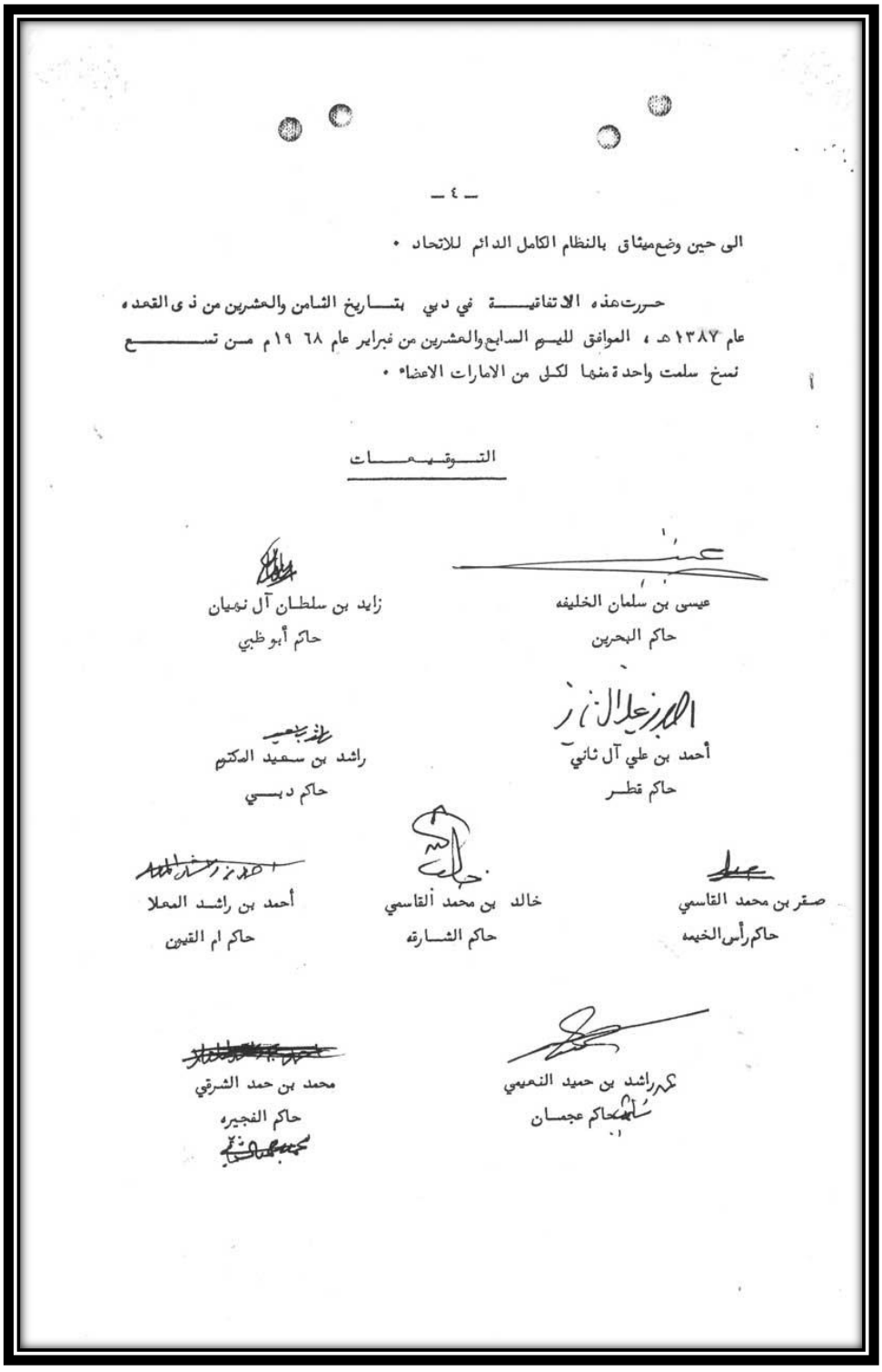

— ٤ —

الى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للاتحاد .

حررت هذه الاتفاقية في دبي بتاريخ الثامن والعشرين من ذى القعده عام ١٣٨٧ هـ ، الموافق لليوم السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ م من تسع نسخ سلمت واحدة منها لكل من الامارات الاعضاء .

التوقيعات

عيسى بن سلمان الخليفه
حاكم البحرين

زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم أبو ظبي

أحمد بن علي آل ثاني
حاكم قطر

راشد بن سعيد المكتوم
حاكم دبي

صقر بن محمد القاسمي
حاكم رأس الخيمه

خالد بن محمد القاسمي
حاكم الشارقه

أحمد بن راشد المعلا
حاكم ام القيوين

راشد بن حميد النعيمي
حاكم عجمان

محمد بن حمد الشرقي
حاكم الفجيره

[1]– موقع أرشيف دولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

الملحق رقم09:

خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة.[1]

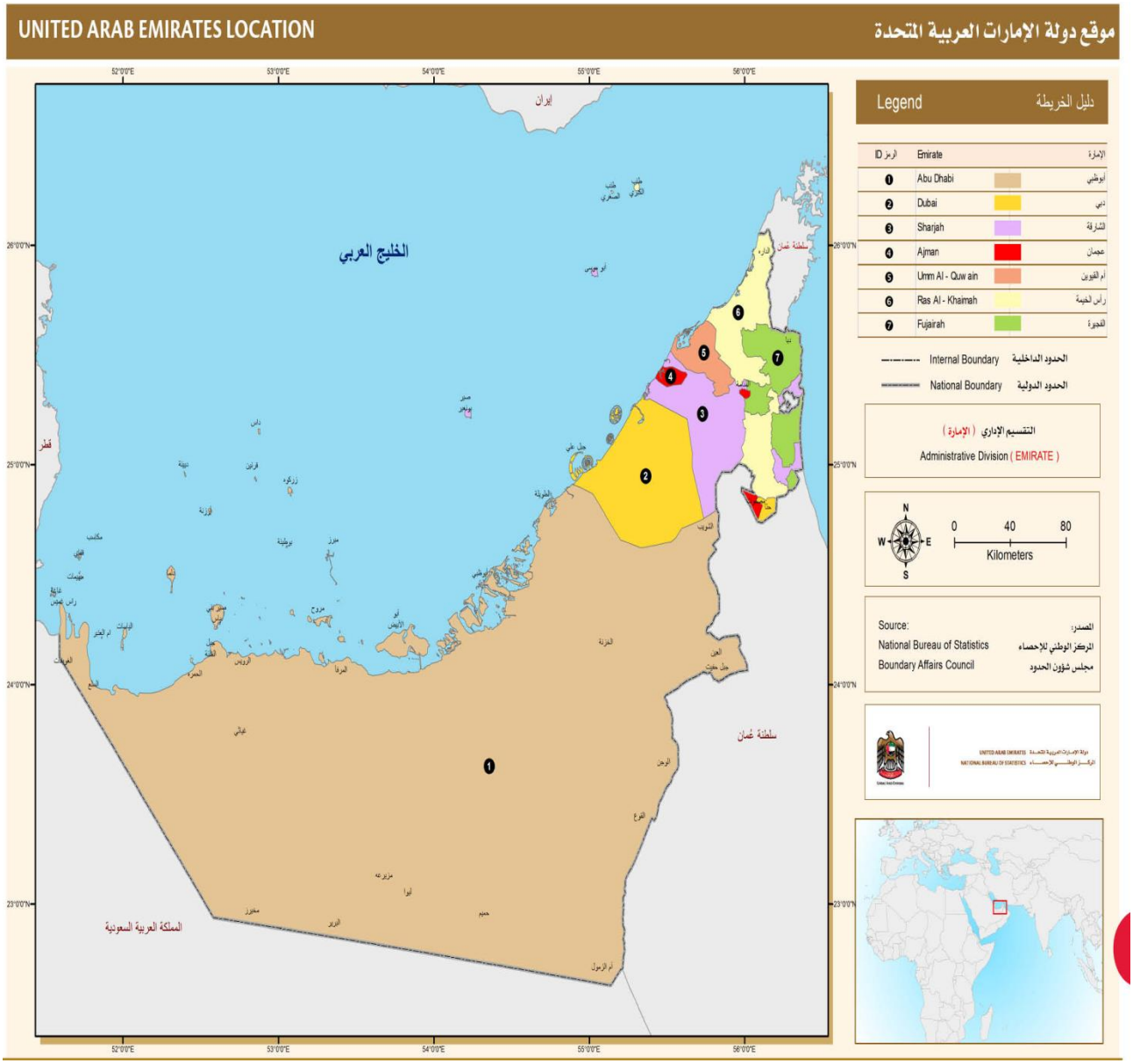

[1]- المصدر :موقع الأطلس الإحصائي لدولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط:atlas.fcsa.gov.ae بتاريخ:29/4/2016 على الساعة 10:25.

الملحق رقم10:

خريطة توضح موقع إمارة أبو ظبي وإمارة دبي.[1]

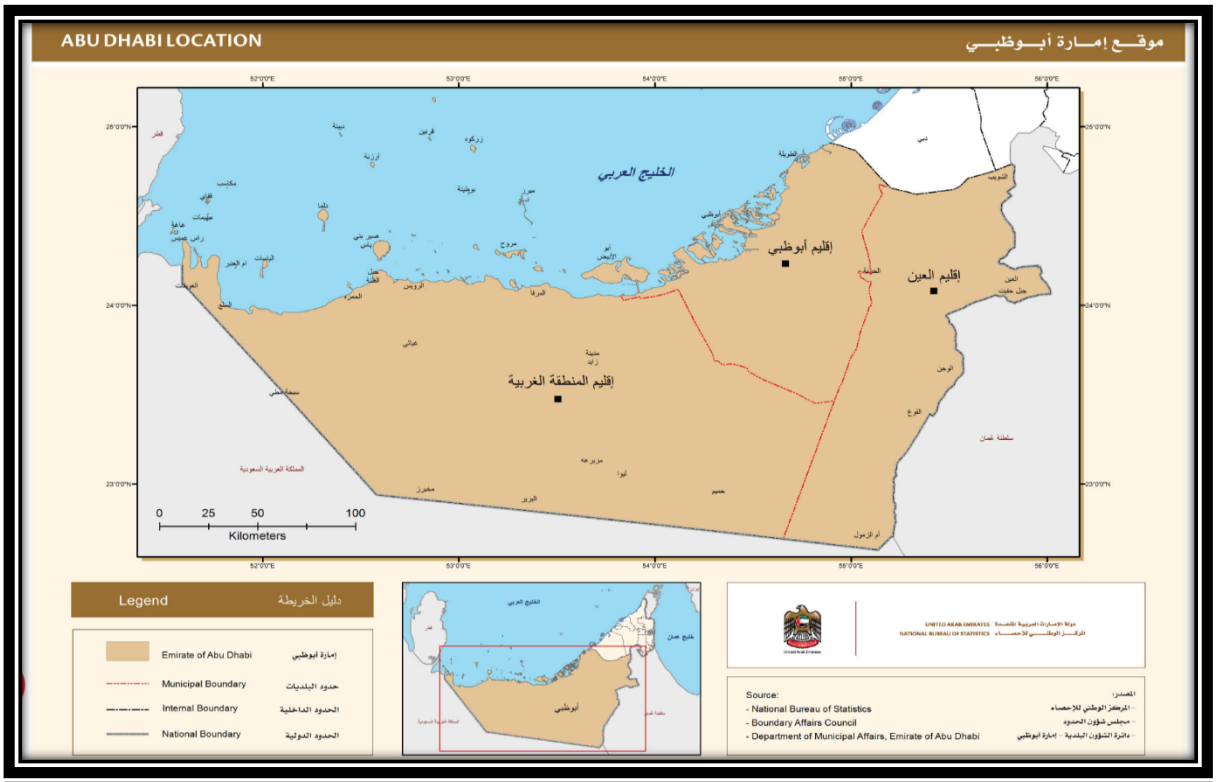

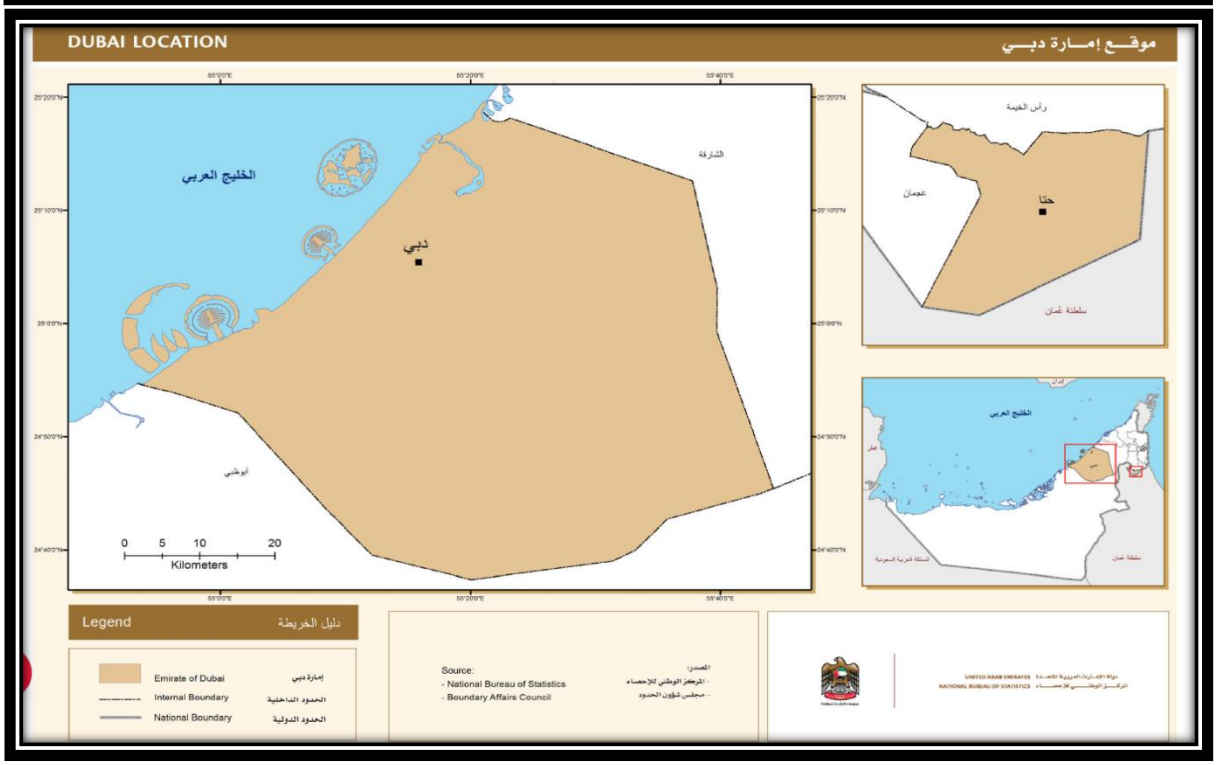

[1]– المصدر: موقع الأطلس الإحصائي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، المرجع السابق.

الملحق رقم 11:

خريطة توضح موقع إمارة الشارقة وإمارة رأس الخيمة.[1]

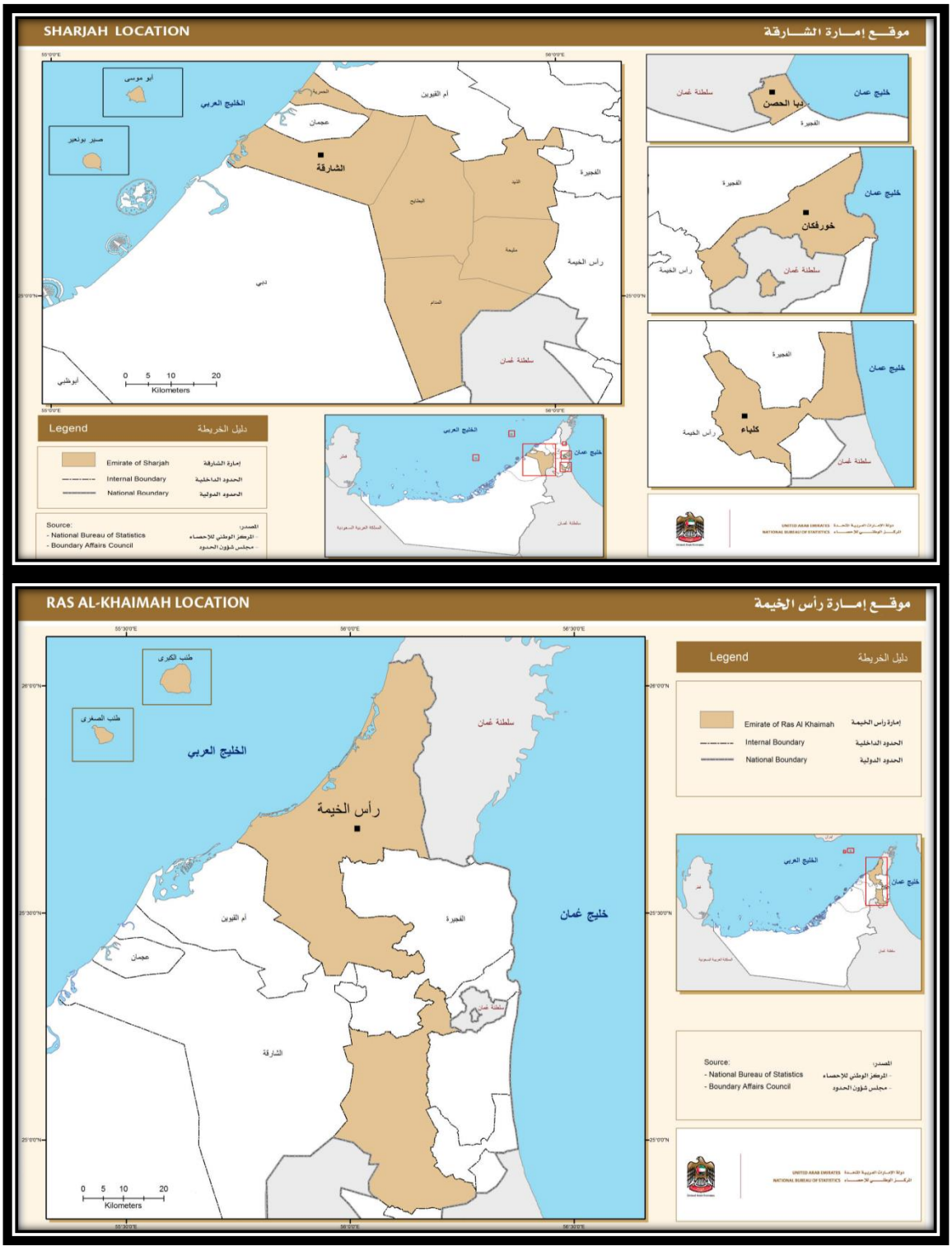

[1]– المصدر: موقع الأطلس الإحصائي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

الملحق رقم12:

خريطة توضح موقع إمارة الفجيرة وإمارة أم القيوين.[1]

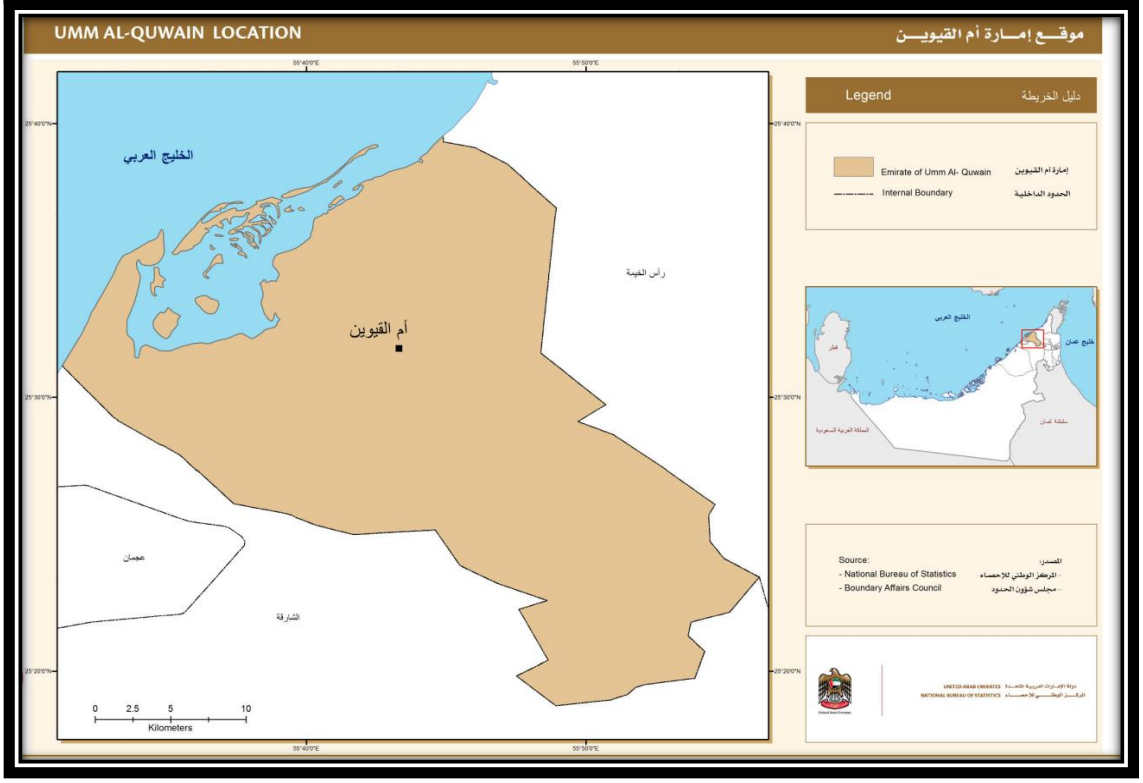

[1]– المصدر: موقع الأطلس الإحصائي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

الملحق رقم 13:

خريطة توضح موقع إمارة عجمان.[1]

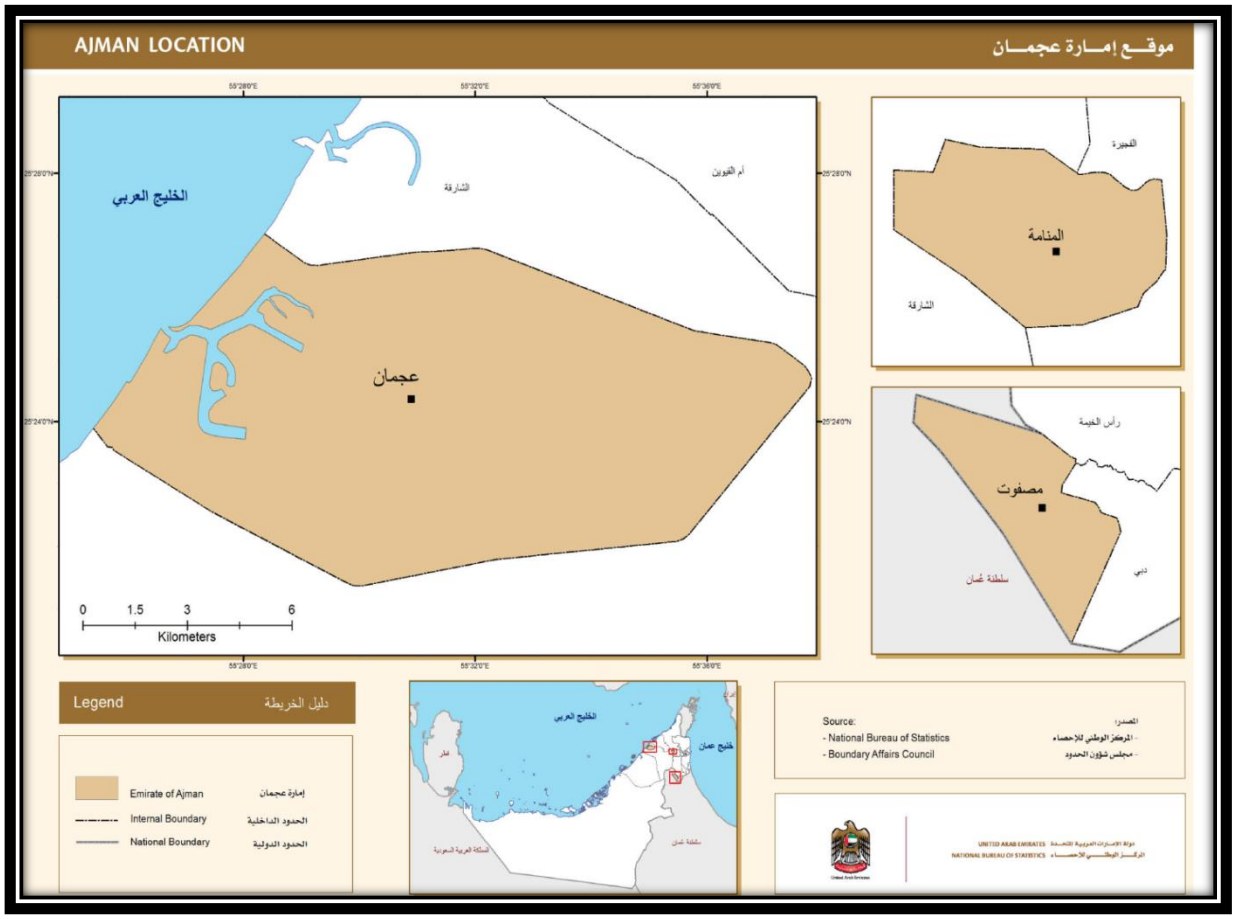

[1]– المصدر: موقع الأطلس الإحصائي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المرجع السابق.

قـــائمـــة

الـمصـادر والـمراجـع

قـــائمـــة الـمصادر والمراجـع

1- الـمصادر:

الـكتب:

1- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة

2- كيلي جون. ب، بريطانيا والخليج (1795-1870م)، ترجمة: محمد أمين عبد الله، ج1، منشورات وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، دت.

3- لوريمر ج. ج، دليل الخليج القسم التاريخي، ج2، ترجمة: ديوان حاكم قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة(قطر)، 1967.

4- لوريمر ج.ج، دليل الخليج القسم الجغرافي، ج5، ترجمة: ديوان حاكم قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة(قطر)، 1967.

2- الـمراجـع:

الـكتب:

5- التكريتي سليم طه، المقاومة العربية في الخليج العربي، دار الرشيد للنشر والتوزيع، بغداد، 1982.

6- تومانوفيتش نتاليا نيكولايفنا ، الدول الأوربية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، ترجمة: سمير نجم الدين سطاس، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006.

7- الجبالي نبيل موسى، جغرافيا الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012 .

8- الجلولي سامي، الإمارات ما قبل الكارثة أسرار وخفايا، إيزي ميديا، جنيف(سويسرا)، 2015.

9- جميل سيار، تكوين العرب الحديث، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،1996.

10- الركيبي جمال الدين، أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، دت.

11- ريس رياض نجيب، الخليج العربي ورياح التغيير، دراسة في مستقبل الوحدة القومية العربية والوحدة والديمقراطية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987.

12- الشلق أحمد زكريا، فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة (قطر)، 1999.

13- الشلق أحمد زكريا، مصطفى عقيل الخطيب، قطر وإتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي1968-1971م دراسة ووثائق، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة (قطر)، 1998.

14- عبد الله محمد مرسي، إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى (1793-1818م)، ج1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1987.

15- العجيلي محمد صالح، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي(الإمارات العربية المتحدة)، 2000.

16- عوض عبد العزيز، دراسات في تاريخ الخليج العربي، دار الجيل، بيروت،1991.

17- العيدروس محمد حسن، الإمارات بين الماضي والحاضر، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002.

18- العيدروس محمد حسن، التطورات السياسية في الإمارات العربية (1932-1971م)، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات، 2002.

19- العيدروس محمد حسن، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1998.

20- العيدروس محمد حسن، سقوط الحكم البرتغالي في الخليج العربي، دار المتنبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، 1997.

21- قاسم جمال زكريا، الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار من الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب الثانية(1914-1945م)، مج3، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1997.

22- قاسم جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول(1507-1840م)، دار الفكر العربي، القاهرة، دت.

23- قاسم جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في إمارات الخليج العربية ووصولها إلى الاستقلال(1945-1971م)، مج 4، دار الفكر العربي للطبع والنشر، 1996.

24- قاسم جمال زكريا، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية (1840-1914م)، مج2، دار الفكر العربي، بيروت،1997.

25- القاسمي خالد بن محمد مبارك، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، دار العربية للموسوعات، بيروت (لبنان)، 2009.

26- قلعجي قدري، الخليج العربي بحر الأساطير، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992.

27- كامل عبد الجليل محسن، الجزيرة العربية والنظام الدولي الجديد، الدار الهندسية، مصر، 2003.

28- كليكوفسكي ر.ف ، ف.ا لوتسكييفيتش، الإمارات العربية المتحدة المعضلات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، ترجمة: حسان إسحاق، دار ميسل، 1979.

29- ليونوفيتش ميخين فيكتور، حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة: سمير نجم الدين سطاس، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2009.

30- متىّ أنطوان، الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية، دار الجيل، بيروت، 1993.

31- مهنا محمد نصر، تحديث الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية(مصر)، 2000.

32- مهنا محمد نصر، دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، د ت.

33- ياغي إسماعيل، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر(987-1400هـ/1492-1980م) الجناح الأسيوي، ج1، دار المريخ للنشر، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 1995.

34- يوسف خليفة يوسف، الإمارات على مفترق الطرق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت(لبنان)، 2013.

35- يوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2011.

الـــمقـــالات:

- **باللغة العربية:**

36- جلود ميثاق خير الله، مستقبل النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التربية والعلم، مج 17، العدد2، 2010.

37- زويد أحمد يونس، إيهاب حسين علي العجيلي، الدور البريطاني في إمارات الساحل العُماني(1892-1939م)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 20، جامعة بابل، أفريل 2015م.

38- سنّو عبد الرؤوف، اتفاقيات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربي (1798-1916م) فصول من الهيمنة والتفتيت، مجلة تاريخ العرب والعالم، الأعداد(1،2،3)، بيروت، 1998.

39- صالح غانم محمد، البعد السياسي والمستقبل الدستوري للتجربة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، العراق، 1986.

40- عميرة محمد سعد، اقتصاد الإمارات العربية المتحدة الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.

41- العوضي عبد الله، التغير السكاني والعامل الاجتماعي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، على الرابط:ecssr.ac.ae .

42- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 42 عاما من التنمية حصاد مرحلة التمكين، ملحق أخبار الساعة، العدد4، 2013.

43- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 42 عاما من التنمية سياسة خارجية إماراتية ذات مبادئ وأسس راسخة، ملحق أخبار الساعة، العدد3، 2013.

44- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات من واقع وثائق ويكيليكس.

45- مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، حروب الإمارات الخارجية.

46- مركز الخليج لسياسات التنمية، الخليج الثابت والمتحول، 2013.

47- المزروعي علي سيف علي، أثر الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009م، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، مج28، العدد الأول، 2012.

48- مصطفى حسين علي، اللؤلؤ مصدر معيشة في الإمارات العربية المتحدة، مجلة الخليج العربي، مج40، العددين (1،2)، 2012.

49- ناجي سوسن عادل، التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة1971-2004، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد42، جامعة بغداد، 2014.

50- نعناع عبد القادر، دور النظام الفيدرالي في تعزيز المواطنة الإمارات نموذجا، مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2015.

51- يوسف خليفة يوسف، مستقبل الإصلاح في الإمارات العربية المتحدة وقطر، مجلة المستقبل العربي، العدد 444، مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري2016.

- باللغة الأجنبية:

52- James Onley, Britian and the gulf shaikhdoms (1820-1971) the politics of protection, Cirs, Qatar, 2009.

الموسوعات:

53- العجيل أمل، موسوعة قصة وتاريخ الحضارة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ج 11-12، 1988.

الرسائل الجامعية:

54- حسين سينو حسين، الشيخ زايد ودوره في نشوء وتطور دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، إشراف الدكتور سويم العزى، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، دت.

55- السبيعي محمد محمود الضاوي، العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (1971-1981م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009-2010.

56- بن سعيد أحمد عبد الله، البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (1990-2003م)، أطروحة دكتوراه في الدراسات السياسية، إشراف مصطفى عبد العزيز مرسي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة (مصر)، 2007.

التقارير الرسمية:

57- ديوان ولي العهد، السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، على الرابط: cpc.gov.ae

58- ديوان ممثل الحاكم، اقتصاد الإمارات. على الرابط erd.ae.

59- ديوان ولي عهد إمارة أبو ظبي، تقرير دولة الإمارات العربية المحتدة أربعون عاما من التقدم تحليل تاريخي لأهم المؤشرات.

60- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تاريخ المصرف المركزي، متوفر على الرابط centralbank.ae.

61- المجلس الوطني للإعلام، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2009، على الرابط uaeyearbook.com.

62- المجلس الوطني للإعلام، الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 2010، شركة ترابدنت بريس المحدودة.

63- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية للدولة 1972-2001.

64- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير الأهداف التنموية للألفية لدولة الإمارات العربية المتحدة، 2004.

65- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة حول التطور القطاع الزراعي وآفاقه المستقبلية 1995-2000.

66- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير مسيرة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 1953-2000.

67- وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة2005-2010، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار، 2012.

68- وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010.

69- وزارة التربية والتعليم وشؤون التعليم العالي، نبذة عن التعليم العالي الإماراتي.

المحاضرات والمؤتمرات:

70- العميدي فؤاد طارق كاظم ، محاضرة بعنوان بريطانيا ومعاهدات الحماية مع إمارات الساحل العماني، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، متوفرة على الرابط: uobabylon.edu.iq.

71- المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (1998-2009م)، المنعقد من 31ماي إلى 2 جوان 2009 بالقاهرة، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت(لبنان)، 2009.

الـمقـابلات:

72- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مقابلة مع ابتسام الكتبي، حول التعليم وخطط التنمية البشرية في الإمارات، تاريخ نشر المقابلة 2009/02/05م، على الرابط ecssr.com.

المواقع الإلكترونية:

73- بدرخان عبدالوهاب، السياسة الخارجية الإماراتية نموذج للتوازن والفاعلية، على الرابط: ecssr.com، بتاريخ 2015/10/1 على 22:20.

74- البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة متوفرة على الرابط : government.ae/uae.

75- الرميحي محمد غانم، حركة القوميين العرب و تحولاتها اليسارية والجذرية، مدونة الدكتور غانم محمد الرميحي، متوفرة على الرابط: www.alrumaihi.info.

76- موسوعة الإمارات، متوفرة على الرابط: uaepedia.ae.

77- الموقع الرسمي لحكومة أم القيوين، متوفرة على الرابط: uaq.gov.ae .

78- الموقع الرسمي لحكومة رأس الخيمة، متوفرة على الرابط: rak.ae.

79- الموقع الرسمي لحكومة شارقة، متوفرة على الرابط: sharjah.ae.

80- الموقع الرسمي لحكومة عجمان، متوفرة على الرابط: am.gov.ae .

81- الموقع الرسمي لحكومة فجيرة، متوفرة على الرابط: fujmun.gov.ae.

82- موقع ساسة بوست، أبرز الانقلابات التي شهدتها منطقة الخليج العربي، على الرابط: sasapost.com

الجرائد الإلكترونية:

83- حسن محمود، المشاركات العسكرية الإماراتية من حرب أكتوبر 1973 إلى اليمن 2015، جريدة الخليج، على الرابط: alkhaleej.ae.

84- الخياط هالة، الإمارات تدخل مرحلة التمكين لتنطلق إلى المستقبل بخطى راسخة وقفزات عملاقة، جريدة الاتحاد، على الرابط alittihad.ael.

85- بن هويدن محمد، الفيدرالية في الإمارات النظرية والواقع والمستقبل، جريدة البيان، على الرابط: albayan.ae.

فـــهرس الـمحتويـات

فهـــــــــرس المحتويـــــــــات

العنـــــوان	الصفحة
الإهـــــداء	
شـكر وعـرفــان	
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول:أوضاع منطقة ساحل عُمان قبل الإتحاد	
المبحث الأول: موقع المنطقة وأهميتها	
1- الإطار الجغرافي	1
2- أهميتها	3
المبحث الثاني: الأوضاع العامة لمنطقة ساحل عُمان	
1- الأوضـاع الـسيـاسيـة.	5
1-1- الاحتلال البريطاني لإمارات ساحل عُمان.	5
1-2- أهم المعاهدات والاتفاقيات.	8
1-2-1- معاهدة السلام العامة 1820م.	8
1-2-2- معاهدات الهدنة البحرية.	10

فهرس المحتويات

1-2-3- معاهدة السلام الدائمة1853م.	11
1-2-4- المعاهدة المانعة 1892م.	12
1-2-5- اتفاقيات لمنع تجارتي الرقيق والأسلحة.	13
2- الأوضاع الاقتصاديـــة.	14
2-1- صيد اللؤلؤ.	15
2-2- الزراعة.	15
2-3- الصناعة و التجارة.	16
2-4- النفط	17
3-الأوضاع الاجتماعية.	19
3-1- التركيبة السكانية.	19
3-1-1- تحالف القواسم.	19
3-1-2- تحالف بني ياس.	21
3-2- الطبقات الاجتماعية.	22
3-3- التعليم في إمارات الساحل العُماني.	22
3-3-1- التعليم التقليدي.	22
3-3-2- التعليم الشبه نظامي.	23
3-3-3- التعليم النظامي.	24

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: قيام إتحاد الإمارات العربية المتحدة	
المبحث الأول: دوافع وظروف الانسحاب البريطاني من المنطقة.	
1- الدوافع الاقتصادية	26
2- الدوافع السياسية.	27
3- نمو الوعي القومي العربي.	28
المبحث الثاني: خطوات ومراحل تأسيس الإتحاد	
1- مراحل تأسيس الإتحاد.	31
1-1-الإتحاد الثنائي أبو ظبي- دبي.	33
1-2- إتحاد الإمارات العربية التسع.	34
1-3-دورات المجلس الأعلى للحكام.	36
2- المساعي الدولية لإنجاح الإتحاد.	39
2-1-أسباب فشل الإتحاد التُساعي.	39
2-2-المساعي البريطانية.	43
2-3-المساعي الكويتية-السعودية.	44
3- إعلان قيام الإتحاد وتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة.	46
3-1-الاتحاد السداسي.	46

فهرس المحتويات

3-2-انضمام إمارة رأس الخيمة للإتحاد.	47
3-3-الإمارات الأعضاء في الإتحاد.	47
3-4-المواقف الدولية من تأسيس الإتحاد.	49
الفصل الثالث: سياسات دولة الإتحاد	
المبحث الأول: الهيكل التنظيمي للدولة	
1- السلطة التنفيذية.	52
1-1- المجلس الأعلى للإتحاد.	52
1-2- رئيس الإتحاد و نائبه.	54
1-3-مجلس الوزراء الاتحادي.	55
2- السلطة التشريعية.	57
2-1-المجلس الوطني الاتحادي.	57
3- السلطة القضائية.	58
3-1-المحكمة الاتحادية العليا.	59
3-2- المحكمة الابتدائية.	60
4- الحكومات المحلية.	60
المبحث الثاني: سياسات دولة الإتحاد	

فهرس المحتويات

1- سياساتها الداخلية.	62
1-1- على الصعيد السياسي.	62
1-1-1- مرحلة التأسيس	62
1-1-2- مرحلة التمكين	64
1-2- على الصعيد الاقتصادي.	66
1-2-1- خصائص اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة	66
1-2-2- القطاعات الاقتصادية الرئيسية.	68
1-3- على الصعيد الاجتماعي.	70
1-3-1- التركيبة السكانية.	71
1-3-2- الصحة.	73
1-3-3- التعليم.	73
1-3-4- التعليم العالي	75
2-سياساتها الخارجية.	78
2-1-مبادئ السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.	78
2-2-الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية.	80
2-3-التدخلات العسكرية للإمارات العربية المتحدة.	82
خـــاتمة.	85

الــملاحق.	89
قــائمة المصادر والمراجع.	106
فهرس المحتويات.	115
فهرس الملاحق.	122

فـــهرس الـــملاحـــق

فـــهرس الـــملاحق

رقـــم الملحـق	العنوان	الصفحة
الملحق رقم 01	خريطة توضح حدود إمارات الساحل العُماني على خليج عمان	**89**
الملحق رقم 02	خريطة توضح حدود إمارات الساحل العُماني على ساحل الخليج العربي	**90**
الملحق رقم 03	خريطة توضح موقع الجزر الإماراتية الثلاث – جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى– الواقعة تحت السيطرة الإيرانية	**91**
الملحق رقم 04	خريطة توضح مناطق نفوذ القبيلة القواسم وبني ياس قبل الاحتلال البريطاني	**92**
الملحق رقم 05	معلومات عامة حول الإمارات العربية السبع(تاريخ التأسيس،الأسرة الحاكمة،العلم الخاص بها).	**93**
الملحق رقم 06	العلم الخاص لمجلس حكام الإمارات المتصالحة.	**94**
الملحق رقم 07	اتفاقية الثنائية بين أبو ظبي ودبي	**95**
الملحق رقم 08	اتفاقية اتحاد الإمارات العربية	**96**
الملحق رقم 09	خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة	**100**
الملحق رقم 10	خريطة توضح موقع إمارة أبو ظبي وإمارة دبي	**101**
الملحق رقم 11	خريطة توضح موقع إمارة الشارقة وإمارة رأس الخيمة	**102**
الملحق رقم 12	خريطة توضح موقع إمارة الفجيرة وإمارة أم القيوين	**103**
الملحق رقم 13	خريطة توضح موقع إمارة عجمان	**104**
جدول رقم01	النمو الديمغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة من سنة 1975–2010م.	**71**
جدول رقم 02	عدد المدارس والمتعلمون والمعلمون مابين 1972–2010م	**74**